الأمم المتحدة

A/63/PV.16

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ١٦

الاثنين، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في هذه المناسبة، وهي عيد سانت مايكل، أبدأ على النحو المناسب بإعطاء الكلمة لمعالي السيد مايكل مارتن، وزير خارجية أيرلندا.

السيد مارتن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتقديم التهنئة الحارة لكم على انتخابكم. وأعرب لكم عن أطيب تمنياتي بولاية ناجحة.

وهذه هي الفرصة الأولى التي تتاح لي لمخاطبة الجمعية العامة بصفتي وزير خارجية أيرلندا. ويشرفني كثيرا ويسعدني أن أقوم بذلك العمل. وتؤمن أيرلندا إيمانا قويا بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وإمكانياتها. وتجسد الأمم المتحدة، التي أنشئت في ظل حرب عالمية، فكرة الإنسانية المشتركة. ولدينا مصلحة مشتركة فضلا عن التزام أخلاقي بالعمل بشأن تلك الإنسانية المشتركة في العالم.

وفي هذا القرن الجديد، وحينما نتكلم عن المجتمع الدولي، فإنه لا يمكن أن يكون ملاحظة فارغة وغامضة أو كبش فداء لا وجه له. والتحديات العالمية التي تواجهنا، ضمن أمور أخرى، هي: تغير المناخ، والاضطراب المالي، وأزمتا الغذاء والطاقة، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والإرهاب. وفي وسعنا إما أن نكون مجتمعا دوليا مقسما بصورة سلبية وواقعا تحت رحمة تلك القوى أو يمكننا أن نصبح مجتمعا، بالمعنى الحقيقي، لمشاركين فعالين وموحدين بشعورنا بالتضامن المتبادل ورغبتنا المشتركة في مستقبل أفضل وسلمي والتزام مشترك بالقانون الدولي وكفالة حقوق الإنسان للجميع.

والأمم المتحدة إطار لا غنى عنه لتحقيق إمكانيات ذلك المجتمع، كما أظهرت مرارا وتكرارا. وتعتز أيرلندا بأنها اضطلعت بدورها المميز في ذلك التاريخ ونحن ملتزمون التزاما قويا بالاضطلاع بدور كامل في مستقبل المنظمة. ولنكن واضحين – إن التحديات التي نواجهها ازدادت حدة في العام الماضي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-53139 (A)

لقد شهدنا خلال الفترة الماضية العواقب المحتملة للأزمة المالية على جميع البلدان، وليس أقلها بالطبع البلدان النامية. ولقد سمعنا عن مدى جسامة شواغلهم من على هذا المنبر. وقد فشلنا جميعا حتى الآن في التوصل إلى اتفاق على تفاهم عالمي متوازن بشأن التجارة. وقد تسبب ارتفاع أسعار الوقود والغذاء في خسائر فادحة لمن هم الأكثر ضعفا وفقرا في العالم. وبالمثل، فإن آثار تغير المناخ تثقل كاهل أولئك الأقل قدرة على المواجهة بشكل مفرط. لقد قطعنا أكثر من منتصف الطريق نحو عام ٢٠١٥، وهو الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الرغم من التقدم المهم المحرز في بعض المجالات، إلا أننا لم نحقق تقدما كبيرا كافيا باتجاه تحقيق تلك الأهداف. على الأمم المتحدة أن تواصل أخذ زمام القيادة لتلك الجهود، بينما على كل منا نحن القادة السياسيين أن نقر بواجبنا المتمثل في القيام بعمل فعال دعما للأهداف التي تزداد أهميتها وطابعها الملح.

إن العالم يحتاج إلى أمم متحدة قوية وفعالة، ولذلك، فإن أيرلندا، وهي الدولة العضو الملتزمة، تدعم جهود إصلاحها وتحسين عملياتها منذ وقت طويل. وأنا أرحب كثيرا بالأولوية التي أعطاها الأمين العام لتلك المهمة وأقدر ذلك. وكما قال الأمين العام في بداية ولايته فإن ”المقياس الحقيقي لنجاح الأمم المتحدة ليس مقدار وعودنا، ولكن مدى إنجازنا لمصلحة الذين هم في أشد الحاجة إلينا“ (A/61/PV.31، صفحة ١٢). فعلى كل دولة عضو أن تقوم بمهمتها في كفالة قدرتها على الوفاء بدورها. ولذلك فإن أيرلندا فخورة بالمساهمة التي قدمتها في عملية الإصلاح.

لقد سعدنا بالعمل مؤخرا عن قُرب مع صديقتنا الحميمة وزميلتنا تترانيا في تيسير المشاورات حول المزيد من الاتساق على نطاق المنظومة في الأمم المتحدة، وهو جزء حيوي جدا من برنامج الإصلاح. وأود أن أنتهز الفرصة لأعرب عن تقديري العميق للروح البناءة التي تناولت بها الدول الأعضاء ووكالات وموظفو الأمم المتحدة عملية المشاورات، برئاسة السفيرين كفاناغ وماهيغا. لقد كان تقريرهما موضع ترحيب في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في ١٥ أيلول/سبتمبر. ولا يزال هناك بالطبع الكثير مما ينبغي عمله. ويجب ألا نتهرب من المسائل لمجرد صعوبة معالجتها.

إن دفع عجلة برنامج الإصلاح لا يعني بالطبع إغفال إنجازات الأمم المتحدة ونقاط قوتها، وخاصة في مجال حفظ السلام. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسون للمرة الأولى التي ارتدوا فيها أفراد قوات الدفاع الأيرلندية القبعات الزرق. وفي العقود الخمسة اللاحقة ارتدوا تلك القبعات بفخر وتميز. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب لهم ولأولئك الذين خدموا معهم عن امتناني الشخصي العميق.

وفيما يواصل العالم تطوره، سنواصل بالطبع تطوير نهجنا في حفظ السلام. فالمنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأوروبي، تستطيع ويُتوقع منها أن تقوم بدور يزداد بروزا في الاضطلاع بعمليات يكلفها بها مجلس الأمن. وأنا مسرور للغاية لأن مهمة من ذلك القبيل، وهي عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية تشاد، تتم تحت القيادة الفعالة جدا لرجل أيرلندي، وهو الفريق بات ناش.

لقد أعرب سلفي في السنة الماضية عن الأمل في أن لا تعود هناك ضرورة، بعد ٤٠ عاما تقريبا، لأن يحيط الوزراء الأيرلنديون هذه الجمعية بشأن البحث عن السلام في جزيرة أيرلندا. ويسرني التأكيد بأن المهمة التي نواجهها اليوم في أيرلندا لم تعد تتعلق ببناء السلام بل بكفالته وتدعيمه للأجيال القادمة. لكن تاريخنا جعلنا ندرك بشكل خاص التكلفة البشرية الفادحة للصراعات والالتزام الأخلاقي الذي نتحمله من أجل منع نشوبها وتسويتها. ونحن في أيرلندا ندين بالامتنان لكل أعضاء المجتمع الدولي الذين دعّمونا في بحثنا

عن السلام. وقد كنا في أثناء ذلك البحث جزءا حقيقيا من مجموعة – وهي مجموعة من الدوائر المترابطة من الدول والأطراف الدولية الأخرى التي وفرت النية الحسنة والزخم والدعم المعنوي والمساعدة المادية والوساطة المستقلة والتيسير عند الحاجة إليها. وما ثبت دعامات هذه العملية هي شراكة مركزية بين حكومتي بريطانيا وأيرلندا. نحن إذن نعلم ما هو النفع الذي يمكن تحقيقه ونشعر الآن بأنه واجب أساسي علينا أن نحاول رد جزء من ذلك الدين عينيا.

ولذا فقد أنشأت حكومتي وحدة لحل الصراعات في إطار وزارتي باعتبارها قناة نستطيع المساهمة من خلالها. وتهدف تلك الوحدة إلى إتمام أعمال الغير، وبخاصة أعمال الأمم المتحدة. وسوف تستفيد بعض الشيء من الدروس التي تعلمناها من خبراتنا الخاصة. وكجزء من ذلك العمل، فإن نوالا أولوان، أمين مظالم الشرطة السابق في أيرلندا الشمالية، والذي أدى دورا شخصيا مهما في بناء الثقة بالترتيبات الخاصة بالشرطة هناك، هو الآن يعمل بصفته مبعوثنا الخاص إلى تيمور – ليشتي.

إن التزام أيرلندا بحفظ السلام وبنائه وحل الصراعات يمتد ليس إلى إزالة أسباب الصراع فحسب بل أيضا إلى إزالة الوسائل. إن بناء عالم آمن ومستقر يتطلب تحديدا فعالا للأسلحة ونزعها ونزع الأسلحة النووية. ولقد كانت أيرلندا فخورة جدا في أيار/مايو من العام الماضي عندما استضافت المؤتمر الدبلوماسي الذي أدى إلى إبرام اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، وهي اتفاق تاريخي يحظر إنتاج واستخدام وسائل الحرب المميتة هذه. إن تلك الاتفاقية قوية وطموحة. وقد التزمت كل دولة طرف فيها بألا تستخدم أبدا وتحت أي ظرف الذخائر العنقودية أو تطورها أو تنتجها أو تقتنيها أو كدسها أو تبقي عليها أو تنقلها، أو أن تساعد أي طرف آخر على القيام بذلك. إنها اتفاقية شاملة ولا تسمح بأية استثناءات. وهي تضع معايير جديدة لمساعدة الضحايا، والمهم أيضا تطهير المناطق المتضررة. أود أن أُعرب مرة أخرى عن تقدير حكومتي العميق للنهج البناء الذي تتبعه الدول الأعضاء. فمن دونه، لما كان بالإمكان اتخاذ خطوة مهمة كهذه نحو الأمام. وسيفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر. وستكون أيرلندا من بين أول الموقعين عليها. وأنا أحث بقوة جميع الحكومات على القيام بذلك.

يجب أن يترافق السلام والأمن مع التزام صارم بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ويبقى ذلك الأمر في صُلب ولاية الأمم المتحدة. وفي الذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، علينا العمل بتصميم متجدد لجعل وعوده حقيقة ملموسة لجميع شعوبنا. ويعني ذلك تحسين قدرة الأمم المتحدة على التصدي للانتهاكات بفعالية كلما وأينما تحصل، وذلك مع كفالة أن يكون مجلس حقوق الإنسان قويا ويقظا.

إننا الآن أيضا في الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد نظام روما الأساسي الذي أدى إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. لقد اكتسبت تلك المحكمة لنفسها دورا حيويا في القضاء على الإفلات من العقاب والمطالبة بالنهوض بسيادة القانون. وتواصل أيرلندا دعمها القوي للمحكمة الجنائية الدولية وولايتها، وتحث جميع الدول الأعضاء على التعاون بشكل كامل مع عملها.

إن القضاء على الجوع في العالم وإنهاء الفقر هما من المهمات الأكثر إلحاحا التي نواجهها. وتحقيق رؤية الأهداف الإنمائية للألفية هو تحد كبير، ولكن من الممكن بلوغه. وأنا فخور جدا بأن أيرلندا هي اليوم سادس أكبر مانح للمعونة في العالم من حيث النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي. وذلك على ما أعتقد تجسيد لقيم التضامن والاحترام لكرامة الإنسان لدينا. وبوصف أيرلندا دولة عضو ملتزمة، فإنني ممتن

أيضا لبقاء الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في طليعة المانحين في العالم، حيث تمثل حوالي ٦٠ في المائة من المساعدة الرسمية الإنمائية في العالم.

ودعما لجهودنا في كفالة الأهداف الإنمائية للألفية، أنشأت أيرلندا فرقة عمل لمكافحة الجوع من أجل تحديد المساهمة الأكثر فعالية التي نستطيع تقديمها لمعالجة الأسباب الحقيقية للجوع، وخاصة في أفريقيا. وقد قام الأسبوع الماضي رئيس وزرائنا، السيد تاوسيتش برايان كوين، بمشاركة الأمين العام السيد بان كي – مون، بإصدار تقرير تلك الفرقة التي تتألف من ١٥ خبيرا مشهورين دوليا. ولقد شدد التقرير على ثلاث نقاط تركيز رئيسية. أولا، نحتاج إلى تحسين إنتاجية صغار المزارعين في أفريقيا؛ فقد تم إهمال القطاع الزراعي لمدة طويلة. ثانيا، نحتاج إلى زيادة التركيز على نقص تغذية الأم والطفل؛ فالبداية السيئة تجعل من الحياة صراعا مريرا منذ اليوم الأول. ثالثا، ينص التقرير صراحة على أننا لا نحتاج إلى المزيد من الالتزامات، ولكن بالأحرى إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعناها من قبل. وتلك الرسائل المهمة ستوجه عملنا في الفترة المقبلة.

دعوني أتحول الآن إلى الحالة في الشرق الأوسط. لقد تم نشر حفظة السلام الأيرلنديين الأوائل قبل ٥٠ عاما للخدمة في بعثة الأمم المتحدة في لبنان. ولذا يحزنني جدا أنه على الرغم من الجهود الجبارة التي بُذلت على مر السنوات، ليس هناك بعد سلام دائم في الشرق الأوسط، وخاصة بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل.

وأنا أثني على جهود جميع أولئك المستعدين لتحمل المخاطر السياسية اللازمة لتغيير مسار تلك الحالة. وبشكل خاص، أرحب بالحوار القائم بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت في إطار عملية أنابوليس وأدعمه. وآمل أن يتمكنوا من البناء على ما حققاه سويا في محادثاتهما في المستقبل القريب، وأن يتمخض عن ذلك ما نأمل في رؤيته جميعا، أي التوصل إلى اتفاق عادل وسلام دائم ومستقبل أكثر ازدهارا لشعبيهما.

إن تحسين أحوال المعيشة الفعلية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك ومن المهم جدا تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية، سيقدم في اعتقادي مساهمة كبيرة وحاسمة في تهيئة السياق المناسب لنجاح المحادثات. وفي هذا الصدد، دعوت مرات عديدة إلى وقف بناء المستوطنات غير المشروعة، ليس لمجرد أن هذا هو الشيء الصحيح الذي يتعين القيام به، بل أيضا لأنه سيوجه إشارة قوية ومرحب بها لحسن النوايا في أوقات صعبة تخيم عليها الشكوك. ويتعين على إسرائيل أن تصغي بشكل عاجل إلى صوت المجتمع الدولي – الصوت القلق – بشأن مسألة المستوطنات.

إن الوضع في السودان والمعاناة المأساوية لشعب دارفور يستدعيان اهتمامنا العاجل. وأحث بقوة الحكومة السودانية وجماعات التمرد على العودة إلى طاولة المفاوضات والعمل الجدي مع كبير الوسطاء باسولي. ويجب أن يُسمح للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أن تنتشر بشكل كامل وسريع، ويجب أن تتم تهيئة بيئة آمنة تتيح للمجتمع الإنساني القيام بعمله الهام. لا يمكن السماح لبقاء ظاهرة الإفلات من العقاب. فيجب تقديم المسؤولين عن الإساءة لحقوق الإنسان في دارفور إلى العدالة. ويجب أن تتحمل الحكومة السودانية مسؤولياتها عن حماية مواطنيها وتوفير الأمن وضمان إقامة العدالة.

وفي زمبابوي، تتيح تشكيل حكومة تقاسم السلطة فرصة سانحة يجب اغتنامها. فشعب زمبابوي الذي عانى لزمن طال أمده يستحق بداية جديدة وهو يتطلع إلى قادته لتوفيرها له. ويجب على قادته عدم التقصير. وأتطلع إلى تحقيق تقاسم حقيقي للسلطة وإصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية وبناء مجتمع أكثر انفتاحا وحرية.

وفي بورما، نحن لا نزال نقف إلى جانب الشعب في مطالبه بمزيد من الديمقراطية وحقوق الإنسان، ونجدد على وجه الخصوص دعوتنا إلى إطلاق سراح أونغ سان سو كي ورفاقها السجناء السياسيين على الفور. ومن دواعي خيبة الأمل الكبيرة أن الطغمة العسكرية الحاكمة لم تعمل جديا مع بعثة المساعي الحميدة الموفدة من الأمين العام ولم تتجاوب بأي طريقة ذات مغزى مع شواغل المجتمع الدولي. وينبغي الإبقاء على الضغط الدولي على قادة بورما، بما في ذلك على وجه الخصوص الضغط من جانب بلدان المنطقة.

وقد شاهدت أيرلندا بقلق بالغ الصراع الأخير في جورجيا، بما في ذلك الأدلة على استخدام الذخائر العنقودية ضد السكان المدنيين. وإننا نحيي بحرارة الرئيس ساركوزي والرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي على جهودهما لتأمين التسوية. وينشر الاتحاد الأوروبي بعثة مراقبين في جورجيا لتعمل جنبا إلى جنب مع مراقبي الأمم المتحدة، وتعتز أيرلندا بأنها تساهم في هذه البعثة. ونحن نحتاج الآن أن نرى امتثالا كاملا للالتزامات المتعهد بها، بما في ذلك الانسحاب الكامل للقوات العسكرية بحلول أوائل تشرين الأول/أكتوبر. كما أنني أحث روسيا وجورجيا على الانخراط البناء وبنية حسنة في المناقشات المقرر البدء بها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي الختام أود أن أعود إلى حيث ما بدأت اليوم. بوصفي وزير خارجية أيرلندا، جئت إلى هنا لكي أؤكد من جديد تمسكنا القوي بالأمم المتحدة وولاءنا لها. وسواء رغبنا في ذلك أم لم نرغب، فإن التحديات المشتركة التي نواجهها جميعا توحدنا أكثر فأكثر في كل يوم. ولم نكن في أي وقت مضى أشد احتياجا مما نحن الآن إلى مبادئ الأمم المتحدة وعملها. فهذه المبادئ توفر لنا أساسا قويا. ومواصلة الإصلاح ستوفر لنا أدوات أنجع. وما تبقى علينا أن نثبته هو الإرادة الجماعية لاستخدام تلك الأدوات.

إن الرؤية المشتركة لجميع شعوبنا المتمثلة في إيجاد عالم سلمي وآمن، تسوده العدالة وحقوق الإنسان والكرامة للجميع، هي رؤية يمكن تحقيقها من خلال التعاون مع الآخرين الذين يفكرون بنفس الطريقة. ومن جانب أيرلندا، نحن مصممون على ألا نكون أعضاء سلبيين في ذلك المجتمع الرسمي للأمم.

لقد تم بدعم ومساعدة الآخرين إرساء أسس السلام في المستقبل على جزيرة أيرلندا، وكما ذكرت سابقا. لقد عقدنا العزم على الوفاء بذلك الدين ومواصلة التقليد العريق للمشاركة النشطة في العالم من خلال الإسهام بطاقاتنا ومبادراتنا أينما استطعنا أن نحدث تأثيرا إيجابيا. ومن خلال هذا الالتزام وحده من جانب كل واحد منا ومن خلال هذه الهيئة سوف نتمكن من جعل المجتمع الدولي أكثر من مجمل أجزائه، وأكبر من مجمل مخاوفه، بل جعله ما كان مقصودا له عندما تأسست الأمم المتحدة، أي مجموع كل آمالنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيوم ميسفين، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

السيد ميسفين (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم للرئاسة، وأن أتمنى لكم كل النجاح خلال الأشهر القادمة. وأتعهد بتعاون ودعم بلدي الكاملين لكم وأنتم تضطلعون بواجبكم ومسؤولياتكم. ولا يسعني إلا أن أتقدم أيضا بخالص التقدير للأمين العام بان كي - مون على قيادته الفعالة في تعزيز السلام والأمن والتنمية في العالم.

لقد أعلنت الجمعية العامة في العام الماضي، بداية الألفية الثالثة لإثيوبيا واحتفت بها. ونحن نقدر ذلك الشرف. فلقد أرسى ذلك أساسا ملموسا لنهضة إثيوبيا، والتي رمزت إليها مؤخرا إعادة بناء مسلة أكسوم التي أعيدت من إيطاليا

إلى وطنها الأصلي، الذي نحتت فيه قبل ١٧ قرنا. ونحن نعرب عن امتناننا للحكومة الإيطالية على هذا القرار السليم والجريء.

وقد كان العنصر الرئيسي في الاحتفالات بألفيتنا هو الشروع في العديد من الأنشطة الإنمائية لمكافحة الفقر والالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكما أشار الأمين العام، كان التقدم في أفريقيا نحو بلوغ الأهداف متفاوتا، ومن المثير للقلق الشديد فعلا أن ما من بلد ينتظر له أن يحقق جميع تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. إننا الآن عند منتصف الطريق ونقر جميعا بتخلفنا عن الجدول الزمني المقرر. ونأمل أن يكون الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية قد حقق هدفه المتمثل في تعبئة الوعي العالمي والالتزام المتجدد، مع التركيز الخاص على أفريقيا.

وإنني أتفق مع الأمين العام بأننا نواجه حالة طوارئ إنمائية. وفي هذا الصدد، يتعين اتخاذ إجراءات حاسمة وفي وقتها المناسب من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء من أجل الوفاء بالتزاماتها بالأهداف الإنمائية للألفية. إن انعدام الأمن الغذائي قد يقوض القيم الديمقراطية الأساسية ويدمر جهود التنمية الوطنية. ولذلك ينبغي للحكومات أن تتولى دورا رائدا وأن تعمل معا في القطاع الاقتصادي لحل الأزمة الغذائية العالمية الحالية.

إن توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية، الذي يدمج المعونة وتخفيف الدين والوصول إلى الأسواق والحكم الرشيد والاستثمار الأجنبي المباشر هو اختبار حاسم لنجاح الشراكات العالمية. إننا ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الخارجية.

إن الأهداف الإنمائية للألفية هي الحد الأدنى الأساسي والضروري لبقائنا كأمة، وهي الأساس لعملية التحول الكبرى التي نخوضها حاليا. وتبقى أولويات إثيوبيا القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، وضمان الحكم الرشيد، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان. وهذه ليست خيارات بل ضرورات حتمية لبقائنا كأمة. لقد وضعنا الأسس اللازمة لاستمرار النمو والتحول الديمقراطي وبناء المؤسسات الديمقراطية من القاعدة الشعبية وإفساح المجال السياسي اللازم لإرساء الديمقراطية المسؤولة.

وخلال السنوات الخمس الماضية، حافظنا على معدل نمو يبلغ عشرة في المائة على الرغم من النكسات التي حدثت في الأشهر الأخيرة. ونواصل حماية النفقات التي تستهدف مكافحة الفقر وزيادة الإنفاق من رأس المال على البنية التحتية والتعليم والصحة والقطاعات التي يستفيد منها الفقراء. وتعكف إثيوبيا لأول مرة في تاريخها على تحقيق تقدم اقتصادي حقيقي وملموس. وهي البلد الأسرع نموا في الاقتصادات غير النفطية في أفريقيا.

إن إثيوبيا بلد غير ساحلي وأحد أقل البلدان نموا أيضا. وبناء عليه، فإننا نولي أهمية كبيرة للتنفيذ الكامل لبرنامجي عمل بروكسل وألماتي. وبينما نقدر كل المساعدات الخارجية، فإننا ندرك بنفس القدر الحاجة إلى شراكات قوية ودائمة يمكن التنبؤ بها من أجل المنفعة المتبادلة. ونحن بحاجة إلى علاقات اقتصادية لا تفرض عقوبات على البلدان الفقيرة وتوفر قدرا أكبر من المرونة في المعونة الإنمائية وفي مجال نقل رأس المال وإلغاء المديونية المفرطة.

وتبين الأهداف الإنمائية للألفية أن الثراء والرفاه العالميين لا ينفصلان وأن الرخاء لا يمكن أن يتعايش مع الفقر المدقع. وفي سياق النظام التجاري العالمي، نحثّ على منح شروط تجارية تفضيلية واقعية، ولا سيما لأقل البلدان نموا، بما في ذلك إتاحة المجال أمام جميع سلعها وخدماتها للوصول إلى الأسواق عن طريق الحصص والإعفاء من الرسوم الجمركية.

وقد دأبت إثيوبيا على المساعدة في تعزيز السلام والاستقرار في منطقتنا. ولا يساورنا شك في أن التنمية المستدامة لن تتحقق إلا مع السلام والأمن الدائمين. وتمثل تلك المبادئ الأساس الذي تقوم عليه منظمتنا دون الإقليمية، وهي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وإثيوبيا بوصفها الرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مصممة على كفالة تحقيق تنشيط الهيئة وتقوية التكامل الإقليمي وتعزيز السلام والأمن والتنمية.

ونحن نعرف مخاطر استمرار الصراع في منطقتنا. وذلك في الواقع هو السبب وراء التزامنا إزاء السلام في الصومال منذ أن ساعدنا على تنظيم أول مؤتمر موسع للسلام في عام ١٩٩٢. وقد دأبنا على دعم جميع الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة فعالة في ذلك البلد. وفي ذلك الصدد، تشجعنا التطورات السياسية الإيجابية التي حدثت مؤخرا في الصومال. لقد أتاح اتفاق جيبوتي وخريطة طريق أديس أبابا المجال لإحراز مزيد من التقدم في عملية السلام. ونحن نتطلع الآن إلى مؤتمر القمة الذي تزمع عقده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في نيروبي في مطلع الشهر المقبل لمساعدة قادة الصومال على بذل المزيد من الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية.

وفي الوقت نفسه، نحث مجلس الأمن الدولي على الاضطلاع بمسؤولياته من خلال نشر بعثة لحفظ السلام في الصومال في أقرب وقت ممكن، أو على الأقل، تخصيص الموارد اللازمة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونحن نثني على نشر قوات من أوغندا وبوروندي في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والوقت ليس متأخرا أبدا لأن تحذو البلدان الأخرى حذوهما.

وتعرب إثيوبيا عن تقديرها للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان. ونحث الطرفين على المزيد من العمل للتغلب على التحديات التي تواجههما. ومع ذلك، ينبغي أن نؤكد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل نصيبه من المسؤولية في ذلك الصدد أيضا. وتؤيد إثيوبيا تماما موقف الاتحاد الأفريقي بشأن دارفور ومعالجة المحكمة الجنائية الدولية لمسألة السودان.

وتلتزم إثيوبيا التزاما ثابتا بحل جميع القضايا المعلقة مع إريتريا بالوسائل السلمية والسياسية والقانونية والدبلوماسية.

إن الإرهاب آفة تعوق السلام والتنمية في أي جزء من العالم. وبما أن وقوعه بأي شكل كان يهدد الأمن العالمي بأسره، ترى إثيوبيا أنه ينبغي التصدي له بصورة جماعية. وفي ذلك الصدد، نحن نولي أهمية كبيرة لقدرة الحوار بين الحضارات على بناء ثقافة التسامح التي ستمكننا من إيجاد تفاهم أوثق بين الأمم – جميع الأمم.

ولا تزال إثيوبيا ملتزمة بعملية إصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها. فهذان أمران هامان جدا لمصداقية الأمم المتحدة ومستقبل تعددية الأطراف. وإثيوبيا بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، ستظل دائما مخلصة لمقاصد المنظمة ومبادئها.

إن الأمم المتحدة هي راعي الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ولم تحظ تعددية الأطراف والتعاون الصادق في أي وقت من الأوقات، منذ الحرب العالمية الثانية، بالأهمية البالغة التي يحظيان بها اليوم. ولذلك نحن الآن بحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. فهي الهيئة التي لا تزال حيوية بالنسبة لمستقبلنا جميعا، البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ويلفريد إلرنغتون، وزير العدل ووزير الخارجية والتجارة الخارجية في بليز.

السيد إلرنغتون (بليز) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة بليز وشعبها، أهنئكم، سيدي الرئيس، على

توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. إنه لشرف عظيم لجميع شعوب أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وأود أن أؤكد لكم دعم بليز الكامل خلال فترة رئاستكم.

كما أود أن أشكر سلفكم، سرجان كريم، على الطريقة الرائعة التي ترأس بها الدورة الثانية والستين. وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام القدير جدا، الذي يعمل جاهدا على أداء مسؤوليات الأمم المتحدة المتعددة الجوانب.

وتقبل بليز بكل فخر وتواضع الدعوة الكريمة الموجهة إلينا لتشاطر رؤيتنا إزاء كيفية معالجة التحديات الكبرى في عصرنا وكيفية تحقيق الوحدة التي نحتاج إليها من أجل القيام بذلك على نحو فعال.

وبما أن بليز، دولة صغيرة جدا في عالم اتسم منذ فترة طويلة بالجشع واللامبالاة والغطرسة وعدم الاكتراث والأنانية وقصر النظر، هي ليست بغريبة عن الأزمات. إذ مررنا في مسيرتنا من الاستعمار إلى نيل الاستقلال، بالكثير من الأزمات التي فاق حجمها كثيرا ما نملكه من قدرات ونجحنا في اجتيازها.

وبالتالي، بينما نشارك في توافق الآراء الذي أعرب عنه بقوة الأسبوع الماضي، حيث لم يواجه العالم في آن واحد وعلى مدى التاريخ المدون للبشرية العدد الكبير جدا من الأزمات ذات الأبعاد الكارثية المحتملة التي يواجهها اليوم، فإننا لا نزال مقتنعين بأن الحكمة الجماعية للبشرية يمكنها حل تلك الأزمات.

وعلى النقيض من ذلك، نحن على قناعة بأن قادة عالمنا، الذين اجتمعوا بين هذه الجدران المباركة الأسبوع المنصرم، يملكون القدرات الأخلاقية والفكرية والمالية للتغلب على التحديات الحالية وتأمين مستقبل كوكب الأرض وجميع من يعيش عليه. لذلك نحن نستشرف المستقبل بكل تفاؤل.

وتعتقد حكومة بلدي بأن هناك عددا من الشروط المسبقة التي يجب استيفاؤها قبل أن يكون بمقدورنا أن نصبو إلى النجاح في التصدي للتحديات التي نواجهها. وأول هذه الشروط هو قبول جميع الشعوب بأننا إخوة يرعى بعضنا البعض، وبأنه كما ذكرتم سيدي بكل دقة، ”إما أن نتعامل مع بعضنا معاملة الإخوة والأخوات أو نشهد بداية النهاية لجنسنا البشري“ (A/63/PV.5، صفحة ٥).

ويتمثل الشرط الثاني ذو الأهمية المماثلة في تسليم جميع الشعوب بأننا ورثة ومالكو هذه الأرض وكل ما تزخر به من موارد، وأنه لا حق فيها لأي جنس منفرد أو أمة منفردة أكثر من الآخرين. والشرط الثالث، وربما الأهم، هو إقرار جميع الشعوب بأن كوكبنا، كما نعرفه، ليس حصنا حصينا، بل يمكن أن يتعرض لأضرار قاتلة، إن لم يُدمر جراء ما نفعله به، وبأن لا أحد منا سينجو من عواقب مثل هذا التطور المأساوي للأحداث.

وتؤكد تجربة بلدنا، بليز، حقيقة أن طريقة تعاملنا مع بعضنا البعض تقرر مصائرنا إلى حد كبير. والمشاق وأوجه الحرمان التي قاساها أبناء بليز في الماضي ولا يزالون يكابدونها حتى اليوم لم تنجم في معظمها عن غضب الطبيعة علينا بل عن استغلال البشر وأنانيتهم اللذين نحن ضحايا لهما. فالطبيعة ذاتها كانت سخية معنا – إلى درجة أن شاعرنا الوطني، صامويل هينس، الذي كتب كلمات نشيدنا الوطني، تأثر بها فاستهل إحدى المقاطع بالبيت التالي، ”أسبغت الطبيعة علينا بثروة لا توصف“.

غير أننا وبكل ما لدينا من موارد طبيعية وفيرة، من غير المرجح في أنه سيكون بمقدورنا، رغم بذلنا قصارى جهدنا، أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولا نستطيع أن نقول اليوم بأي قدر من اليقين، إن جميع الأطفال في بلدي، البنين والبنات على السواء، سيتمون

التعليم الابتدائي الذي تموله الدولة بحلول عام ٢٠١٥. كما لا يمكننا أن نتنبأ بأننا، بحلول عام ٢٠١٥، سنحقق المساواة بين الجنسين، وتخفيض معدلات وفيات الأطفال بمقدار الثلثين ومعدلات وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع، وعكس مسار انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض.

الحقيقة هي أن البلدان الصغيرة مثل بلدنا لا تتحكم في مصائرها. هناك قيود شديدة على ما يمكن أن نفعله لدفع عجلة برامجنا الإنمائية، لأننا ببساطة لا نملك الموارد البشرية والمالية أو التكنولوجية اللازمة لتنمية شعوبنا وتأمين مستقبلنا، ولا يمكننا الحصول بسهولة عليها. وبالنظر إلى الطبيعة الافتراسية للعالم الذي نعيش فيه اليوم، لن يكون بمقدورنا أبدا أن ننال تلك الموارد بالاعتماد على وسائلنا الخاصة. ومن المؤكد أننا سنحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي. إننا نعيش في عالم مترابط.

وعلى الرغم من امتلاك البلدان المتقدمة النمو لجميع الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية التي تعوزنا، فإن الأزمات التي نواجهها الآن توضح بجلاء أنه حتى أغناها وأقواها لا يمكنها أن تفلح في التحمل والتصدي للعواقب الكارثية لغضب الطبيعة والتجاوزات البشرية بالاعتماد على وسائلها ومواردها الخاصة. عليها أن تتضافر مع سائر بلدان العالم. وقد أوضح تلك الضرورة الملحة السيد غوردن براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة في ٢٦ أيلول/سبتمبر في هذه القاعة بالذات (انظر A/63/PV.11) عندما قال ما مضمونه إن كل مشكلة عالمية تتطلب حلولا عالمية، وإنه لا يمكننا أن نحل الأزمة الغذائية، وتغير المناخ والضغوط القائمة على الموارد بدون أن نشرك في ذلك أفريقيا والبلدان النامية. كما قال إن أفريقيا والبلدان النامية ليست هي المشكلة بل جزء من الحل ذاته لمشاكل اليوم.

وما يقصده غوردن براون وما سلط عليه الضوء العديد من القادة في هذه المناقشة العامة هو التحدي المتصل بالقيادة الذي نواجهه على الصعيد العالمي. ولدى مواجهة ذلك التحدي، نقترح أن ننظر أولا في طريقة عمل مؤسساتنا المتعددة الأطراف. وقد قال جوزيف ستيغليتز في كتابه ''تفعيل العولمة'':

> ''الدولة القومية، التي شكلت محور القوة السياسية و ... الاقتصادية على مدى الـ ١٥٠ عاما الماضية، تتعرض اليوم للضغط – من جهة بفعل قوى الاقتصاد العالمي، ومن جهة أخرى جراء المطالب السياسية بنقل السلطة. والعولمة – أي تعزيز التكامل بين بلدان العالم – أفضت إلى ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات الجماعية، حتى يتسنى للشعوب والبلدان أن تعمل معا على حل مشاكلها المشتركة''.

وأضاف ستيغليتز قائلا إنه

> ''بينما تم إضعاف الدولة القومية، لا يزال يتعين إنشاء أشكال من المؤسسات الديمقراطية العالمية على الصعيد الدولي يمكنها أن تتصدى بفعالية لما تتسبب به العولمة من مشاكل''.

ولا جدال في ضعف تمثيل وسوء معالجة مصالح البلدان النامية في المؤسسات العالمية الحالية. ويتجلى ذلك بوضوح في المؤسسات التجارية والمالية المتعددة الأطراف، التي تجرى فيها المفاوضات خلف الستار ويُنتهك فيها المبدأ الأساسي للديمقراطية المتمثل في صوت واحد للبلد الواحد في نظام يحدد حقوق التصويت استنادا إلى القوة الاقتصادية. وإذا أردنا للبلدان النامية أن تصبح بلدانا متقدمة النمو، سيتعين أن نعيد النظر في تلك الهياكل وأن نحولها إلى مؤسسات تمثيلية وشفافة وديمقراطية.

وبالإضافة إلى المسائل المنهجية التي يجب أن نتناولها، علينا أيضا أن نعالج أزمة التنفيذ. وإذا أخذنا في الحسبان تعدد المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عُقدت لبلورة إجراءات عالمية بشأن التنمية، والتنمية المستدامة، وتمويل التنمية، والتجارة، وتغير المناخ، ومؤخرا الأزمة الغذائية، فليس هناك أي افتقار للالتزامات والأهداف المشتركة.

لقد انطوت الأهداف الإنمائية للألفية على وعد لشعوب العالم بأننا سنتخذ إجراء متضافرا لتحسين نوعية حياتها، وورد في توافق آراء مونتيري وعد بإقامة شراكة عالمية جديدة تدعم تلك الجهود للقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. وتعهدنا في الإعلان الوزاري للدوحة بوضع احتياجات البلدان النامية ومصالحها في قلب برنامج عمله.

غير أننا نعلم من التقارير أن تقدمنا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان بطيئا ومتفاوتا، وأن تنفيذ التزامات مونتيري كان سيئا ولا سيما من جانب البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، وأن جولة الدوحة الإنمائية قد انهارت. والواقع أنه لو لم ندون تلك الالتزامات على الورق، لشك المرء حتى في وجودها ذاته.

كما نعلم أننا لم نفشل في التنفيذ الكامل لالتزاماتنا العالمية بسبب العجز في الموارد بل بسبب قلة التراحم والتعاطف فيما بيننا. وربما تكون العولمة قد أجبرت العالم على توثيق العلاقات بين بلدانه، غير أنها على الصعيد السياسي، لم تفلح في تحقيق التكافؤ بين المصالح الوطنية والمصالح العالمية. لذلك نحن ما زلنا لا نتخذ إجراء إلا إذا كان ذلك في مصلحتنا الضيقة.

بيد أن الأزمات الحالية تؤشر بوضوح على أنه لم يعد بوسعنا إخضاع المصالح العالمية لمصالحنا الخاصة. والتحديات التي نواجهها توضح بجلاء ترابط مصائرنا. وباعتبارنا قادة، يجب أن نبدأ الآن، على وجه الاستعجال، باتخاذ الإجراءات اللازمة للوفاء بالوعود المتعلقة بالتنمية. والأهم من ذلك، يجب أن نلتزم بإخضاع إجراءاتنا للرقابة الدولية.

وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بالدور المحوري في مواجهة أزمة القيادة على الصعيد العالمي. وترى بليز أن سبيل المضي قدما يكمن في تركيز الأمم المتحدة لجهودها على إقناع قادة وشعوب العالم المتقدم النمو بأن أمن وتنمية ورفاه جميع شعوب العالم تشكل أفضل ضمانة لأمنها وسلامتها وتنميتها وبقائها ذاته في آخر المطاف.

إننا مقتنعون بأن تبني العالم المتقدم النمو لتلك الرؤية سيثبت أنه الحافز لتحقيق الوحدة التي يحتاجها العالم الآن كي يستطيع التصدي بنجاح لتحديات عصرنا.

وتحقيقا لتلك الغاية، يجب تعزيز الأمم المتحدة كي تتمكن بشكل أفضل من مراقبة تنفيذ الالتزامات المتفق عليها عالميا. ويجب تعزيز عالميتها بمشاركة كل الأطراف المعنية ذات الصلة في وضعها للردود على التهديدات والتحديات التي نواجهها. وفي هذا الصدد، تدعم حكومتي تماما مشاركة جمهورية الصين في تايوان في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وأخيرا، يجب أن تحلم قراراتها الثقل الكامل الذي يدفع إلى اتخاذ إجراء.

لا تزال الأمم المتحدة تمثل عظيم الأمل لكل شعوبنا. والمبادئ التي تأسست عليها والأهداف التي قامت من أجل تحقيقها لا تقل أهمية اليوم عن ما كانت عليه في عام ١٩٤٥. وبالنسبة لبلدي، فإن عضويتنا في الأمم المتحدة قد كفلت الأمل في السلام والأمن والتنمية حتى ونحن نواصل الكفاح من أجل مطالبتنا طويلة الأمد بالسيادة على أراضينا. إنها توفر الإطار الذي يمكننا من خلاله تسوية خلافاتنا

سلميا. واليوم أمام حكومتي بليز وغواتيمالا فرصة أخيرة لتسوية ذلك النزاع عبر الوسائل القضائية، وتحديدا من خلال الإحالة إلى محكمة العدل الدولية. لقد قطعنا شوطا مهما، لكننا لا نستهين بالتحديات التي تنتظرنا. فلا يجب علينا أن نصل عبر التفاوض إلى تسوية بشأن إحالة هذه المسألة فحسب، بل ويجب أيضا إجراء استفتاءات وطنية في كل من البلدين على مسألة إحالة المطالبة بالسيادة إلى محكمة العدل الدولية. إن الطريق إلى محكمة العدل الدولية والحسم النهائي للخلاف على الأرض سيكون بلا شك ثمنه باهضا. وتناشد بليز المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة مواصلة تضامنه ودعمه.

قبل ٦٠ عاما عندما اعتمدنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كانت البشرية خارجة من براثن الحرب. وقد أكد الإعلان في المادة ١ على أنه ”يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء“. لقد استيقظ الضمير العالمي وانتبه، لأن أسلافنا كانوا يعلمون أن التجاهل والازدراء المستمرين لحقوق الإنسان والحريات سيؤديان إلى أعمال بربرية بين الشعوب والأمم. لقد توقعوا أن يأتي زمن يتمتع فيه البشر بحرية التعبير والعقيدة وبالتحرر من الخوف والعوز، وأعلنوا هذه الحريات بوصفها أسمى تطلعات الناس عامة.

إن حكومتي ملتزمة التزاما لا يتزعزع بتلك القيم والتطلعات. نحن لا نزال جنودا في المعركة من أجل الحرية والمساواة والعدل، لكننا في خوض تلك المعركة لم نعد نحتاج إلى أدوات الحرب القاسية. فبدلا منها لدينا السلام المتمثل في قوة سيادة القانون والتعاون والصداقة بين الشعوب والأمم وإيمان راسخ بتعددية الأطراف. لنسترشد بذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوجو مادوكوي، وزير خارجية نيجيريا.

السيد مادوكوي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ولكم أن تتأكدوا من تأييد وتعاون الوفد النيجيري الكاملين وأنتم تديرون مداولاتنا. اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفكم للطريقة المتمكنة التي ترأس بها عمل الجمعية في دورتها الثانية والستين.

لقد قام الرئيس النيجيري في كلمته أمام هذه الجمعية العام الماضي (انظر A/62/PV.7) بالتأكيد من جديد عزم نيجيريا البقاء أمة مستقرة ومزدهرة، ترتكز على المبادئ الدائمة للديمقراطية، والحكم الرشيد، وحرية القطاع الخاص، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان الأساسية. وسعيا لتحقيق تلك الأهداف، رفعنا مستوى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى جعل اقتصادنا أكثر جذبا للاستثمار وديمقراطيتنا أكثر شمولا. ولا نزال نعتمد على دعم وتفهم المجتمع الدولي، وخاصة من شركائنا في التنمية، ونحن نعجل بتدابير تعزيز القدرة الشاملة لدولة نيجيريا.

إن نيجيريا القوية والآمنة والمزدهرة هي مساهم يمكن الاعتماد عليه ليس في الاستقرار والرفاه الإقليميين فحسب، ولكن في الأخلاقيات العالمية الناشئة وذات الأهمية البالغة لبقاء البشر. منذ مولد دولتنا وسياساتنا الخارجية ترتبط بدور مسؤول واستباقي في الأمم المتحدة وبالتزاماتها في كل مكان. ولذلك لم نتردد مطلقا في الاستجابة دون شروط لمطالب التضحية وقتما وأينما يدعو الواجب، سواء في الكونغو أو سيراليون أو ليبريا أو الآن في دارفور، وخلال الأشهر القليلة القادمة في الصومال. إن نيجيريا آمنة بقدر ما يكون العالم آمنا. وذلك بالنسبة لنا هو المعنى الحقيقي للتضامن العالمي والشعور بالشراكة على قد المساواة التي وجهت رؤية الآباء المؤسسين لهذه المنظمة.

وفي ظل هذه الخلفية نعرض على الجمعية شواغل ومحن الكثير من البلدان النامية، خاصة في أفريقيا، التي تعاني من العواقب المدمرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن غالبية الحروب الأهلية وعمليات التمرد في تلك البلدان يجري شنها بهذه الأسلحة، ولأنها شديدة الفتك يسهل انتشارها فربما يمكن وصفها بأنها مرادف أفريقيا لأسلحة الدمار الشامل.

ونحن ما زلنا مقتنعين بأن الاستراتيجية الأفضل والأكثر فعالية لتحقيق هدف منع ومكافحة تلك التاجرة المميتة غير المشروعة والقضاء عليها هي من خلال وضع صك عالمي ملزم قانونا، فضلا عن الإرادة السياسية من جانب الجميع لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة غير الخاضع للسيطرة. ومن هنا توجد حاجة إلى إجراء ملح لتجريم تخزين النفط وبيع النفط الذي يتم الحصول عليه بهذه الطريقة واستخدام عوائده في تغذية حالات جديدة للأزمات في أفريقيا، وخاصة في خليج غينيا، من خلال نشر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبغية التصدي للنفط الملطخ بالدماء الذي يهدد الآن منطقة خليج غينيا، يجب توافر نفس الإبداع والإرادة السياسية اللذين ظهرا في التصدي للألماس الملطخ بالدماء باعتباره مصدرا لعدم الاستقرار الإقليمي.

لقد قدمت نيجيريا تضحيات هائلة من أجل السلام في دارفور. وعلى مر السنوات ونحن لدينا قوات لحفظ السلام في هذه المنطقة، أولا تحت راية الاتحاد الأفريقي والآن تحت راية قوة حفظ السلام المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونناشد المجتمع الدولي اتخاذ خطوات جريئة ونشطة من شأنها أن تؤدي إلى النشر والتشغيل الكاملين لتلك القوة. وفي السياق ذاته، ندعو حكومة السودان إلى اتخاذ خطوات تيسر إنجاز هذا الهدف.

لقد أصبح واضحا في منتصف الفترة نحو سنة ٢٠١٥ المحددة أن العديد من البلدان لن تستطيع تحقيق الأهداف الإنمائية السامية للألفية. ويتضح هذا من نتيجة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي انعقد على هامش هذه الدورة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وإذ ندرك أهمية هذه الأهداف لتنميتنا، فإن نيجيريا عازمة على القيام بكل ما في وسعها لضمان تحقيقها. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإنشاء الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا لوضع استراتيجيات للبلدان الأفريقية لتحقيق هذه الأهداف.

ومن أجل الصراحة التي تقتضيها هذه الأوقات العصيبة، حان الوقت لنحث المجتمع الدولي على إظهار المزيد من الإرادة السياسية، لا سيما من شركائنا في التنمية، لمساعدة أفريقيا بالفعل على المشاركة في قصة نجاح بقية العالم. وحول هذه المسألة، ينظر الوفد النيجيري إلى عشرة من هذه المؤشرات.

الأول هو الحاجة الملحة إلى إعطاء البنى التحتية دفعة قوية، لا سيما في مجالي الطاقة والنقل، اللذين بدونهما لا شيء آخر يكون ممكنا في القارة. ثانيا، يجب معالجة الأزمة الغذائية في أفريقيا من خلال معالجة ثلاثية الاختلال في الأسمدة بين أفريقيا والمناطق الأخرى من العالم، وإلغاء الإعانات الغذائية في الاقتصادات المتقدمة النمو، ونقل التكنولوجيا ذات الصلة لإنتاج الأغذية وتجهيزها. ثالثا، لا بد من إحياء جولة الدوحة للمفاوضات التجارية. رابعا، هناك حاجة إلى استثمارات ضخمة في تكنولوجيا الإعلام والتعليم العالي لحفز التنمية في أفريقيا. خامسا، يجب وضع استراتيجيات مع الحكومات الأفريقية بشأن كيفية تحويل هجرة الأدمغة الحالية من القارة إلى ”كسب الأدمغة“ إليها. سادسا، هناك حاجة إلى التزام عالمي بوقف تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أفريقيا. سابعا، يجب تشجيع ودعم المشاريع الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في أفريقيا. ثامنا، لا بد من إدخال إصلاحات

على مجلس الأمن تعطي أفريقيا عضوية دائمة في المجلس. وهذا من شأنه أن يضمن الملكية الأفريقية لردود المجلس، وحيث أن أكثر من ٦٠ في المائة من المسائل التي يتناولها المجلس هي مسائل أفريقية. تاسعا، ينبغي إيلاء الاهتمام لتطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة ومصادر الطاقة البديلة لتفادي كارثة تغير المناخ التي تلوح في الأفق لقارة ضعيفة جدا أصلا. عاشرا، نحن بحاجة إلى تقدم كبير في توفير لقاحات الملاريا ومع قدر أكبر من الدعم المستدام في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وهما عائقان رئيسيان أمام تحقيق قدراتنا في أفريقيا.

لقد فرضت علينا الزيادة الحادة الأخيرة في أسعار الغذاء العالمية تحديا ضخما والإحراج العالمي المتمثل في تشاطر جموع البؤس للرقعة المتزايدة الازدحام مع تجمعات الرخاء في قريتنا العالمية. فمن غير المقبول أن الأطفال ما زالوا يموتون من الجوع وسوء التغذية رغم التطورات التكنولوجية والموارد التي كان يصعب تخيلها قبل عقدين من الزمن. كيف يمكن للمرء أن يقول إن العبقرية التي تتيح لنا إمكانية العيش في الفضاء الخارجي تشيح ببصرها عندما ينام أكثر من بليون نسمة في العالم جياعا ويموت أكثر من ٦ ملايين طفل كل سنة من الجوع وسوء التغذية؟ فهذه المشكلة تستحق كامل الاهتمام من هذه الجمعية. وينبغي متابعة توفير حق الجميع في الغذاء بهمة متجددة.

إن نيجيريا تدين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. ونؤكد مجددا دعمنا للتدابير التي يتخذها مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب ولاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونحن نقوم أيضا بتنفيذ الدعائم الأربع للاستراتيجية العالمية من خلال تدابير أثبتت فعاليتها في مكافحة الإرهاب. إن الحرب ضد الإرهاب، بالنسبة لنا، تستند بقوة إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان ونحن نحارب هذه الآفة أن لا تتعرض الحريات الأساسية وحقوق الإنسان للخطر أو الانتهاك.

يجب على الأمم المتحدة أن لا تتوان في سعيها إلى تحقيق هدف بناء عالم تعيش فيه جميع الأمم والشعوب في حرية وكرامة وتضمن فيه جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية بشكل تام. وتشهد على ذلك الالتزام مشاركتنا الحثيثة في أنشطة مجلس حقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

وفي منطقتنا دون الإقليمية، يساورنا القلق من أن جماعات المخدرات، التي غالبا ما تكون مقراتها خارج المنطقة، تستهدف الآن غرب أفريقيا كمعبر لنقل المخدرات غير المشروعة إلى مناطق أخرى. وتشكل أنشطة جماعات المخدرات هذه عائقا خطيرا للتنمية في المنطقة دون الإقليمية. وعلى العالم أن يولي أهمية كافية لهذه المشكلة المتفاقمة.

اسمحوا لي أن أؤكد مجددا دعم نيجيريا الثابت للأمم المتحدة وأهدافها ومقاصدها. ونحن على قناعة بأن المنظمة ما زالت تشكل أنسب ساحة للمشاورات وبناء توافق الآراء واتخاذ الإجراءات بشأن التحديات العالمية التي تواجهنا في الوقت الحالي. ولم تطور البشرية بديلا أفضل منها.

إن نيجيريا تؤمن بالتسوية السلمية للمنازعات وبالتعايش السلمي مع جيراننا. ولقد برهنا على ذلك عندما قامت نيجيريا في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بإنزال علمها للمرة الأخيرة من شبه جزيرة بكاسي امتثالا كاملا منها للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية. ولهذه الحكمة السياسية الفريدة حازت نيجيريا بحق على إشادة المجتمع الدولي. ويتفق تصرفنا هذا مع تقاليدنا العريقة بوصفنا دولة تحترم التزاماتها. ونعتقد أننا إذا وقفنا جميعا ومتضافرين للدفاع عن هذه القيم والغايات المشتركة فسوف تكون منظمتنا وعالمنا أفضل بكثير.

ويمكن لهذه الجمعية العامة بل وينبغي لها أن تختلف عن غيرها، لأنه لا توجد للأزمات التي تواجهنا الآن سوى سوابق قليلة من حيث النطاق والتعقيد. والمطلوب هو اتخاذ موقف جديد للانتقال من البيانات إلى العزم، ومن الخطب الرنانة إلى النتائج، ومن الكلمات إلى الحكمة. وينبغي لرؤانا النبيلة العديدة أن يبدأ بشكل ما التعبير عنها بصورة أقوى. فعالم يواجه هذه التحديات الكبيرة ينبغي أيضا أن تكون لديه قدرة أكبر بكثير على الخيال والشجاعة. والإطار لهذه الشجاعة ولهذا الخيال هو هنا، في هذه المؤسسة الموقرة التي قامت قبل ٦٣ سنة على دعائم السلام والعدالة والحرية للجميع.

دعونا لا ننسى الكلمات المأثورة للأممي والحائز على جائزة نوبل الذي حذر من أنه لمعالجة المشاكل التي تسببنا فيها، علينا أن ننتقل إلى مستوى من التفكير أرفع من المستوى الذي أدى بنا إلى التسبب فيها. وقد حان الوقت لذلك الآن، لأن ساعة البشرية تدق بسرعة شديدة. والتحدي الوجودي الماثل أمامنا لم ينته بانتهاء الحرب الباردة، بل إنه لم يكد يبدأ.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نيكوسازانا دلاميني زوما، وزيرة الخارجية في جمهورية جنوب أفريقيا.

السيدة دلاميني زوما (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): نضم صوتنا أنا ووفدي إلى الآخرين إعرابا عن تهنئتنا لكم، أيها الأب ميغيل ديسكودو بروكمان، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، ونرجو لكم فترة ولاية موفقة ومثمرة للغاية في إدارة دفة هذه الهيئة. ونعرب عن امتناننا لسعادة السيد سرجان كريم لما قام به من عمل ممتاز خلال فترة ولايته على رأس الجمعية في دورتها الثانية والستين.

مرة أخرى نأتي إلى هذه الهيئة لنؤكد من جديد ضرورة ما كنا ندعو له دائما: وهو تنفيذ جميع الوعود والتعهدات التي قطعناها من قبل. وها هو تركيز الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة ينصبُّ على أزمة الغذاء وتغير المناخ وإصلاح الأمم المتحدة. ويهدد اجتماع أزمات الغذاء والوقود والمال بإلحاق التدمير الفعلي بالتقدم الذي أحرزته البلدان النامية في صراعها مع الفقر والتخلف.

وقد اعتمد رؤساء دولنا وحكوماتنا خلال مؤتمر قمة الألفية، المعقود في عام ٢٠٠٠، إعلانا (القرار ٥٥/٢) يبث رسالة أمل في عالم أفضل ورؤية لهذا العالم. وورد في هذا الإعلان فرع يتعلق بالاحتياجات الخاصة بأفريقيا. وأشار القادة في الفقرة ٢٤ من الإعلان إلى أن:

> ”لن ندخر جهدا في تعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا، بما في ذلك الحق في التنمية“.

وما برحت البلدان الأفريقية وبلدان نامية أخرى كثيرة غيرها في الواقع تضطلع بالمسؤولية عن تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والسلام والاستقرار وحقوق الإنسان. كما أنها تعمل جاهدة على انحسار حدود الفقر والتخلف. ولكن على الرغم من تلك الخطى الواسعة، واضح أن الكثيرين في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى لن يحققوا الأهداف الإنمائية للألفية. ويعزى بعض السبب في ذلك إلى أن الشراكة العالمية من أجل التنمية التي يتوقف عليها تحقيق هذه الأهداف لم تنفذ تنفيذا كاملا. وبالرغم من الأفكار السامية التي أعرب عنها في دورات الجمعية السابقة، ما زلنا مقصرين في الوفاء بالتزاماتنا المتعلقة بتنفيذ تلك الشراكة، ولا سيما في مجالات التجارة والمعونة وتخفيف الديون.

ونعرب عن أملنا القوي في ألا تكون الاجتماعات رفيعة المستوى التي نظمتموها بالاشتراك مع الأمين العام، يا سيدي الرئيس، بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية والأهداف الإنمائية للألفية، قد اقتصرت على التذكير بالتحديات التي نواجهها، وإنما كانت أيضا عاملا حفازا سوف يدفع العالم إلى مزيد من استشعار إلحاح الموقف.

والموارد الضرورية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية موجودة في العالم. ويلزمنا أن نستجمع الإرادة السياسية والتعاطف الضروريين. وهكذا فنحن ننضم إلى البلدان الشقيقة في قارتنا مطالبين بإجراء تحويلات هائلة للموارد من خلال المساعدة الإنمائية والاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية. وستكفل هذه الموارد للبلدان النامية الأفريقية وغيرها القدرة على التكيف بنجاح مع الأثر المدمر الناجم عن تغير المناخ وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

غير أنه للتعجيل بتحقيق جميع هذه الأهداف، يلزم تركيز اهتمام أكبر كثيرا على الهدف ٣، المتعلق بتمكين المرأة. ومن الضروري أن تكون المرأة في صميم عملية التنمية، عاملا للتغيير على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وقد تعلقت أبصار البلايين في أرجاء العالم، الذين نحظى بشرف تمثيلهم في الجمعية، بهذا الجمع من القادة. وهم يفعلون ذلك لأن لديهم أملا في أن تتخذ هذه القيادات التدابير اللازمة للتصدي للفقر والتخلف. ولا نجرؤ على خذلانهم.

ويتعين التعامل مع أزمة الغذاء على كل من الأجلين القصير والمتوسط. ولكي تنجح الثورة الخضراء التي أطلقها الاتحاد الأفريقي فهي بحاجة إلى شراكات. إضافة إلى ذلك، سيساهم دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مساهمة كبيرة في الصراع مع الفقر والتخلف. وفي هذا السياق، اسمحوا لي يا سيدي الرئيس أن أقتبس من بيانكم أنتم إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بهذا البرنامج الاجتماعي الاقتصادي وبدور رئيسنا السابق الذي ترك الرئاسة من فوره، ثابو مبيكي:

”فخلال فترة رئاسته للدولة، التي امتدت لعقد تقريبا، شارك قادة أفارقة آخرين في تأييد رؤية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي لا نزال نسعى إلى تحقيقها اليوم. وعندما يستمع الأغنياء إلى صوت أفريقيا ويقيمون الشراكة معها، ستكون تلك الرؤية في المتناول. وأقتبس من الوثيقة التأسيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: ’ويجب على هذا البرنامج، عند إنجاز الوعود المتضمنة فيه، أن يعطى الأمل للطفل الأفريقي الهزيل في أن القرن الحادي والعشرين سيكون بالفعل قرن أفريقيا“، (*A/63/PV.4*، الصفحة ٣)

وقد تعطلت جولة الدوحة الإنمائية رغم سبع سنوات من المفاوضات. ولدينا اقتناع بأن التجارة وزيادة إمكانيات الوصول للأسواق ستسهمان إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نطلب ألا يُسمح لجولة مفاوضات الدوحة الجارية بالموت، بل يجب أن تظل مركزة على التنمية، كما كان يتوخى منها أصلا.

وفي الأعوام الأخيرة، شهدنا جميعا الآثار المدمرة لتغير المناخ، وبخاصة على الدول الجزرية. وقد أصبحت الأعاصير أكثر تواترا وأشد عنفا، يضاف إليها الجفاف والسيول وأنماط المناخ الشديدة القسوة التي لا يمكن التنبؤ بها في سائر العالم. ويستدعي تغير المناخ بطبيعة الحال التصدي له بصفة عاجلة. وبالنظر إلى الاتفاق الذي أبرم في بالي في العام الماضي بشأن وضع خريطة طريق للمفاوضات، نرجو

للمفاوضات التي ستكمل في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩، أن تمهد الساحة بالضرورة لاتخاذ مزيد من الإجراءات المتضافرة من جانب جميع البلدان للتصدي لتغير المناخ وجميع مظاهره، على أن تتصدر البلدان المتقدمة نموا هذه المسيرة. وتعرب جنوب أفريقيا عن التزامها البنّاء تجاه التحضيرات الوشيكة الحدوث لاجتماع كوبنهاغن، بهدف التوصل إلى اتفاق يكون طموحا ومتوازنا وشاملا.

وننضم إلى قادة العالم الكثيرين الذين أعربوا عن تأييدهم لإجراء إصلاح جوهري لنظام الإدارة العالمية، بما فيه الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ومن المهم أن نفهم أن المسائل البالغة الدقة التي تواجه العالم اليوم، أي الأزمات الراهنة في المال والغذاء والطاقة، لا يمكن معالجتها بفعالية حين يُترك كل هذا العدد من بلدان ومناطق العالم خارج عمليات صنع القرار الرئيسية بالمؤسسات الهامة التي تدير شؤونه. إن جنوب أفريقيا على استعداد للعمل مع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة للدفع قُدما بهدف الإصلاح.

وبصورة مماثلة، فإن إصلاح مجلس الأمن لا يحتاج إلى التشديد مجددا. ونكرر وجهة نظرنا ألا وهي أن مجلس الأمن المُصلح سيكون أكثر شرعية وستكون قراراته أكثر مصداقية. ونرحب بالقرار الأخير (المقرر ٦٢/٥٥٧) بالبدء بالمفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن لمناقشة الخطط الرامية إلى توسيع مجلس الأمن بفئتي العضوية فيه غير الدائمة والدائمة. وبالطبع هناك تنكّر للعدالة إذ أن أفريقيا التي تشكِّل جزءا واسعا من عمل المجلس غير ممثّلة في فئة العضوية الدائمة. وما لم تصبح مُثل الحرية والعدالة والمساواة من شيم الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، فإن المُهَيْمِن سيستمر في الإملاء على المُهَيْمَن عليه، ومن ثمن ستتأجل إلى الأبد أحلام المُهَيْمَن عليه.

في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام سوف ينهي بلدي مدته بوصفه عضوا غير دائم في مجلس الأمن. وقد تشرفنا حقا في خدمتنا للشعوب الأفريقية والعالم في هذا العضوية؛ وقد كان ذلك عملا تاريخيا بالنسبة لنا بوصفنا ديمقراطية فتية. وبتلك الصفة تشرفنا حقا بأن ساهمنا مساهمة هامة في الجهود العالمية لإحلال السلم والاستقرار في جميع مناطق العالم. ووفقا لذلك، نعرب عن تقدير شعب بلادنا إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة على الثقة التي وضعوها بنا لمساعدة العالم من خلال الاضطلاع بهذه الولاية.

وخلال فترة عملنا في المجلس، ركّز أيضا مجلس الأمن على المسألة الهامة المتمثلة في تحسين العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبصورة خاصة، الاتحاد الأفريقي. وقد شرّفنا أن كان بوسعنا الإسهام بذلك العمل. وهنئ الأمين العام على تعيينه لجنة مشتركة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مؤلفة من الشخصيات المرموقة أُنيطت بها ولاية استكشاف طرائق تمويل بعثات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

ولا يزال السلم يراوغ الشرق الأوسط. وقد شاركت جنوب أفريقيا في مؤتمر أنابوليس في عام ٢٠٠٧ بتوقعات وآمال كبيرة في إحراز تقدم بهدف إحلال السلام في تلك المنطقة. وسوف نواصل دعم جميع الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في مساعيهما إلى إيجاد حل دائم وسلمي لتحدياتهما، حلٌّ يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء، تتعايش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة. ونفهم تماما الألم والمعاناة والكرب التي يلحقها النزاع بحياة السكان العاديين، وبخاصة النساء والأطفال. وتلك الأرواح لا تزال تستصرخ جمعية العالم هذه، لمساعدتها على إنهاء الصراع كما فعلت في الماضي.

وسوف تواصل جنوب أفريقيا العمل مع الشعوب الشقيقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وكوت ديفوار في جهودها الرامية إلى توطيد دعائم السلم والديمقراطية في بلدانها. أما فيما يتعلق بزمبابوي فلا بد للجمعية أن تدرك التطورات الأخيرة التي قادها رئيسنا السابق ثابو مبيكي بصفته الميسَّر للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والتي بلغت ذروتها في توقيع اتفاق بين الخصوم السياسيين الرئيسيين في البلاد. ونأمل أن تفوز القيادة في زمبابوي قريبا بالجوانب النهائية لذلك الاتفاق للتمكُّن من تشكيل حكومة جديدة تساعد على وضع الأسس للتصدي للتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه بلدها. وسيكون الضامن لذلك الاتفاق الجماعة الإنمائية والاتحاد الأفريقي والميسّر. ونهيب بالمجتمع الدولي ألاّ يدخر جهدا في تقديم المساعدة لشعب زمبابوي وهو يبدأ سيره على الطريق الصعب، طريق المصالحة وإعادة البناء.

وبصورة مماثلة، فإن الحالتين في الصومال والسودان، ولا سيما في دارفور، مبعث قلق كبير. وسوف تواصل جنوب أفريقيا فعل كل ما بوسعها، على الصعيد الثنائي وفي سياق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لمساعدة أبناء شعبي السودان والصومال على إحلال السلام فيما بينهما.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء المأزق الذي وصلت إليه مسألة الصحراء الغربية. فجنوب أفريقيا ملتزمة بالسعي إلى التوصل إلى حل لتلك المسألة، حل عادل ودائم ومقبول بصورة متبادلة.

ويوافق هذا العام أيضا الذكرى الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وخلال العقود الستة الماضية، ما برح الإعلان المعيار الرئيسي لحقوق الإنسان والعدالة والكرامة. ولذلك ينبغي لنا استخدام هذه الذكرى لتعزيز تصميمنا على الدفاع عن حقوق الإنسان. وقد تشرفت جنوب أفريقيا أيضا بأن تم استعراضها بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان الجديد. وقد تشرفنا أيضا بتعيين القاضي نافي بيلاي لقيادة دفة هذه المؤسسة الدولية الهامة جدا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيمليس ألفارادو (بوليفيا).

ونود أن نكرر إيماننا بالدور المحوري للأمم المتحدة. وقد أكدنا مجددا في إعلان الألفية أن الأمم المتحدة: ”هي الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية كلها، والتي سنسعى من خلالها إلى تحقيق آمالنا جميعا في السلام والتعاون والتنمية“ (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٣٢). وقد ترأس وفدنا إلى قمة الألفية رئيسنا السابق ثابو مبيكي، الذي ذكَّر الجمعية بقوله:

> ”إن المليارات من بين الأحياء من الناس يكابدون من أجل البقاء على قيد الحياة في ظروف من الفقر، والحرمان، والتخلف. تلك الظروف التي تخالف كل ما يمت للإنسانية بصلة، وهي أقرب إلى كل ما ننتدد به فيما يتعلق بالألفية الثانية. (*A/55/PV.5*، الصفحة ٢٤)

إنه ذلك التفاهم الذي يطلعنا بصورة صحيحة على انخراط القادة المتعاقبين على دولتنا الديمقراطية في العمل مع هذه الهيئة على مر السنين. وفي ذلك الصدد، فإن مما ترك أطيب الأثر فينا تلك اللفتات الكريمة التي أبداها العديد من رؤساء الدول أو الحكومات ورؤساء الوفود في الجمعية نحو رئيسنا السابق، ثابو مبيكي. وبالتأكيد سوف ننقل من خلال حكومتنا هذه العواطف إلى ابن شعبنا البار وابن قارتنا والمواطن العالمي.

ووفقا لذلك، ومن على هذا المنبر أود أيضا أن أعرب عن خالص تقديرنا إلى جميع الدول الأعضاء في

الجمعية العامة على ما تلقّاه من تأييد الرئيس السابق مبيكي وبلدنا على مر السنين التسع والنصف الماضية لقيادته لبلدنا. وحيث أن القيادة في بلدنا تنتقل من رئيس إلى آخر، نؤكد أن جنوب أفريقيا تحت قيادة الرئيس كغاليما موتلانثي، ستواصل العمل بصفتها شريكا موضع ثقة ويمكن الركون إليه في المسعى المشترك لتعزيز مؤسساتنا التي تتسم بالتعددية ابتداء من الفرضية الصحيحة ومفادها أن التعددية لا تزال الأمل الوحيد في التصدي للتحديات التي تواجه البشرية اليوم، سواء أكانت تتعلق بالإرهاب أو بتهديد حقوق الإنسان، أو السلم والاستقرار، أو بالطبع إن كانت تتعلق بالنضال ضد الفقر والتخلف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عثمان محمد صلاح، وزير خارجية إريتريا.

السيد صلاح (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة الحارة إلى السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ووفدي يؤيده تأييدا كاملا ويتمنى له كل النجاح في إدارة دفة مداولاتنا الهامة للدورة في هذه الوقت العصيب. كذلك أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي لسلفه السيد سرجان كريم الذي ترأس بنجاح الدور الثانية والستين للجمعية العامة.

تلك هي أوقات عصيبة حقا. فاليوم بكل المعايير العالم ليس آمنا أكثر من ذي قبل. وللأسف يبدو أن هناك دوامة مستمرة من الصراعات والأزمات. فالنيران في أفغانستان والعراق لم تُخمد بعد؛ بل على النقيض من ذلك لا تزال تضطرم وتزيد ويفاقمها التضليل، وتتخللها فترات توقف لا تدوم طويلا. وحالات الصراع العويصة في الشرق الأوسط لا تقترب من الحل اليوم. وفي الصومال ما برحت المعاناة الشديدة تتكشف على الرغم من أن المجتمع الدولي لا يزال يتجاهلها بدرجة كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن الحرب في جورجيا بما يترتب عليها من سقوط محتمل للتقطب العالمي، ما هي إلاّ من الأعراض والعلامات البارزة للبيئة الأمنية الهشة للغاية والسائدة في عالمنا المضطرب اليوم.

ومما يزيد من الطين بلّة أن العالم يشهد تقلبات سريعة ومُضاربة في أسعار زيت الوقود وارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية واحتدام إعسار المؤسسات المالية وهذه مجتمعة تدفع بالاقتصاد العالمي نحو الكساد. وأن التغيرات المناخية السريعة الناجمة عن تدهور البيئة السريع وما ينجم عن الفيضانات وحالات الجفاف المتكررة والأوبئة التي تستبد بملايين الناس تحكم حلقة التحديات الهائلة التي يواجهها مجتمعنا العالمي اليوم. وهذه المشاكل المتعددة الوجوه تنشأ من أسباب متعددة.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن للمرء أن ينكر أن العديد من تلك المشاكل قد تفاقم، إن لم يكن تفجر نتيجة السياسات المضللة أو المهيمنة لحكومة الولايات المتحدة. وفي الواقع أن بصمات أصابع الدولة العظمى الوحيدة تتجلى بوضوح في معظم حالات الصراع التي تعصف بالعديد من أرجاء عالمنا مع ما يرتبه ذلك من آثار اقتصادية ومالية وإنسانية وخيمة.

إن الطبيعة المحيرة لهذه التطور المفرط والسلبي هي ظهور مفهوم إدارة الأزمات بوصفها أداة جديدة لترويج السياسة. وحاليا فإن الجهود الصريحة لا تبذل لمنع وتدبر الصراعات. بل على النقيض من ذلك تولد الأزمات عن عمد وتُترك لتتعاظم والضرورة التي تنتج عن ذلك هي إدارتها، ومن ثم تعطي الولايات المتحدة الفرصة وخط العرض للتحكم في ظل حالة من عدم الاستقرار الدائم. وإن غياب القوى البديلة في عالم أحادي القطب ما من شأنه إلاّ زيادة تفاقم الحالة. والشيء الرئيسي من بين هذه يتمثل

في ضعف الأمم المتحدة في انتهاج خط مستقل والعمل بوصفها الركيزة الأساسية للتعددية القوية.

والمخاوف الشديدة التي أعربت عنها تشهد عليها الحالات العديدة التي تتسم بالاضطراب والتي ما برحت تتبدى في الجزء الذي نعيش فيه من العالم. وأود أن أبيّن هذه الحقيقة المرة بوصف مقتضب لأسباب وتعقيدات هذا الاضطراب.

وفي حرب الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، وافق الطرفان في النهاية على حل النزاع عن طريق التحكيم الملزم على أساس قانوني يتمثل في قداسة الحدود الاستعمارية. وهذه مبادئ أساسية في القانون الدولي متجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الالتزامات تجسدت رسميا في اتفاق سلام الجزائر الذي وقّعته الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. واتفاق الجزائر كان شاملا في تفاصيله. وتضمن بصورة جوهرية عنصرين: الأول، أحكام وتدابير بناء الثقة عن طريق وزع قوة حفظ سلام متواضعة تابعة للام المتحدة، وثانيا، تسوية نزاع الحدود عن طريق التحكيم الملزم على أساس المعاهدات الاستعمارية والقانون الدولي.

وكما يعرف الأعضاء، فإن الأطراف مضت في مقاضاة طويلة ودقيقة في لاهاي عام ٢٠٠١. ولجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، التي تضم مجلسا مؤلفا من خمسة أعضاء محكمين من القضاة الدوليين، أعلنت قرارها النهائي بالإجماع بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وبذلت جهودا كبيرة لمدة خمس سنوات حتى انتهاء عملها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ومن تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ فصاعدا، بصورة خاصة، فإن الوجود العسكري الإثيوبي على أراضي إريتريا ذات السيادة ما برح يمثل احتلالا صارخا. وذلك لأن لجنة الحدود قررت الانتهاء من مهام الترسيم من خلال التمثيل الدقيق للحدود من جانب المنسقين، غير أن إثيوبيا عطلت سير عملها وجعلتها رهينة لمدة خمس سنوات طوال.

وطيلة تلك السنوات استمرت أعمال زعزعة الاستقرار والعدوان الطائشة التي تقوم بها إثيوبيا وتؤيدها فيها الولايات المتحدة. وطيلة هذه السنوات لم تكتف الولايات المتحدة باستخدام نفوذها الشديد في منظومة الأمم المتحدة لمنع اتخاذ التدابير المناسبة ضد إثيوبيا وفقا لاتفاق الجزائر، وهي تدابير كانت ترتكز على الفصل السابع من الميثاق، ولكنها حاكت العديد من المعادلات التي تتعلق بالمبعوثين الخاصة وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، من بين أمور أخرى، أو ''الإدارة كرد فعل للأزمات'' لإدامة الصراع وتعطيل إنفاذ قرار اللجنة القانونية.

إن مأساة الصومال حالة إنسانية خطيرة للغاية وتفاقمت بصورة جوهرية بسبب سوء سياسة الولايات المتحدة. وحاليا هناك نصف مليون صومالي ممن تم تشريدهم ويعيشون في ظروف بائسة، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى الغزو العسكري الإثيوبي في عام ٢٠٠٧. وقد قُتل آلاف المدنيين الأبرياء. وتقوم أحيانا الطائرات الحربية التابعة للولايات المتحدة بقصف القرى الصومالية باسم الحرب على الإرهاب.

هل تلك تدخلات قانونية أو لها ما يبررها؟ وإظهار صورة الصومال واتحاد المحاكم الإسلامية على أنها مركز وباء الإرهاب ليست حقيقية ولا صادقة. وكان ينبغي إعطاء الصومال فرصة لحل مشاكلها عن طريق عمليات المصالحة التي بدأتها بنية صادقة. ولكن جميع تلك الجهود أُجهضت في مهدها من خلال الغزو الاستباقي الذي قامت به إثيوبيا بتحريض من الولايات المتحدة مما نجم عنه مأساة إنسانية كاسحة جعلت الأزمات المعاصرة في أفريقيا تتضاءل أمامها.

ولا تختلف الحالة في السودان عن ذلك. وبينما لا يمكن التخفيف من تعقيدات الصراعات الطويلة والمتنوعة، تظل الحقيقة أن سياسة الولايات المتحدة في السودان تحفزها غايات واعتبارات أخرى. والخلاصة أن المشاكل المتعددة لا تزال تتدهور هناك، سواء في ما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب أو فيما يتعلق بالحالة في دارفور.

وفي الآونة الأخيرة قامت الولايات المتحدة التي لديها قاعدة عسكرية في جيبوتي بتلفيق حالة صراع جديدة بين جيبوتي وإريتريا لتبقي على البؤر الساخنة في المنطقة. وكما أوضحت في وقت سابق، فإن مدد ذلك إلى نفوذ الولايات المتحدة وشلل مجلس الأمن الذي ثبت عجزه إزاء احتلال إثيوبيا لأراضي إريتريا ذات السيادة، بما في ذلك بلدة بادمي. وفي الوقت نفسه، حاولت الولايات المتحدة بعناد استخدام سدنة مجلس الأمن خلال رئاستها له في شهر حزيران/يونيه الماضي لتلفيق مشكلة غير قائمة وخلق قضية ضد إريتريا.

وكل أعمال زعزعة الاستقرار تلك تُرسم بوصفها نتائج لا يمكن تحاشيها أو أضرارا تبعية للحرب على الإرهاب. وحقيقة الأمر أن الحرب على الإرهاب كان قد تم منذ فترة طويلة تحويلها عن أهدافها ومقاصدها الأصلية بغية تقويض وتخريب قوات الحكومات التي لا تسير في ركب واشنطن. وعلاوة على ذلك فقد مد نطاق الشبكة لتشمل تدخلات سافرة من جانب الولايات المتحدة في المنظمات دون الإقليمية والإقليمية في الجزء الذي نعيش فيه من العالم.

وهذه الحالة غير المقبولة لا يمكن أن تستمر ولا ينبغي التهاون فيها. فالمعاناة البشرية ما برحت كبيرة واستمرت لوقت طويل. لذلك فإن القيام بجهود دولية جماعية للتحقق من تجاوزات الولايات المتحدة مسألة في أوانها وحتمية جدا بسبب الإخفاقات المسلَّم بها على نطاق واسع والتي اعترفت بها قطاعات كبيرة من الرأي العام في الولايات المتحدة نفسها.

إن مخاطر إطلاق العنان للقطب الواحد أصبحت واضحة بصورة لا لبس فيها في السنوات القليلة الماضية. وتلك الحقيقة تبرز حتما الحاجة إلى تقوية الأمم المتحدة لجعلها مؤسسة ديمقراطية وقوية وتتسم بالتعددية عن طريق الجهود الجماعية المتضافرة.

والحاجة إلى القيام بعمل عاجل تقتضي العمل بسرعة شديدة وخاصة في منطقتنا. ولكي يحدث ذلك يتعين أولا إنهاء الاحتلال غير الشرعي للأراضي المتمتعة بالسيادة وضمان الاحترام الكامل لسيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة. ثانيا، يجب إنهاء غزو الصومال ومساءلة مرتكبي جرائم الحرب. ثالثا، يجب وقف التدخلات في السودان والكف عن تعقيد مشاكله وتهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى حل دائم. وأخيرا ومما له أهمية فائقة، يجب إنهاء وساطة الولايات المتحدة في منطقة القرن الأفريقي والتي أدت إلى التحريض على الأزمات.

إن عواقب التقاعس عن القيام بعمل ستكون شديدة حقا. وما لم تُتخذ تدابير فعالة لمعالجة المشاكل المتزايدة التي يواجهها سكان كوكبنا اليوم، سوف نجازف بمزيد من توسيع نطاق تلك الحالة ومفاقمتها. والحالة في القرن الأفريقي قد يتعذر السيطرة عليها فعلا ما لم يتم إنهاء تلك الممارسات المزعزعة للاستقرار.

وفي الختام، يحدوني وطيد الأمل الالتفات لمناشدتنا لتحاشي المزيد من الاضطراب والمعاناة في منطقتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد لينورد إدواردز، نائب وزير خارجية كندا.

السيد إدواردز (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا بالنيابة عن حكومة كندا لكي أؤكد مرة أخرى التزام بلدي بأمم متحدة قوية وفعالة.

(تكلم بالفرنسية)

تظل الأمم المتحدة بالنسبة لكندا أداة لا غنى عنها للتصدي للعديد من التحديات العالمية التي تواجهنا، سواء في التماس السلم والأمن، أو في إعلاء شأن حقوق الإنسان أو تطوير الديمقراطية والتنمية الدولية، أو مكافحة الإرهاب أو حماية البيئة.

(تكلم بالإنكليزية)

تلك التحديات تتطلب استراتيجيات جماعية وتعاونية. ولا يمكن تناولها من جانب بلد بمفرده. لذلك علينا مضاعفة جهودنا لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وأكثر كفاءة ليتسنى لها أن تحقق نتائج ملموسة.

واليوم أود أن أتكلم إلى الجمعية عن مشاركات كندا ذات الأولوية، والكيفية التي تساعد بها على تحقيق الأهداف الأساسية لهذه المنظمة.

ومنذ تأسيس الأمم المتحدة ما برحت كندا تقدم الأفكار والعمل والموارد لمساعدتها في الوفاء بولايتها. وقد ساعدنا على تطوير مفهوم حفظ السلام. وقد ساعدناها على مواكبة الطبيعة المتغيرة للأمن عندما اقتضى القيام بعمل أكثر قوة لإنهاء الصراع وحماية المدنيين المحاصرين وسط تبادل إطلاق النار أو لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. لقد عملنا في عمليات حفظ السلام المتعاقبة وفي صنع السلام واليوم نعمل في لجنة بناء السلام.

إن كندا اليوم تسهم في السلم والأمن وتقدم تحديات في أماكن صعبة مثل أفغانستان وهايتي والسودان. وكل مشاركات كندا هذه تنبع من ولاية الأمم المتحدة.

إن أكبر وأهم مشاركة لكندا في الخارج هي في أفغانستان حيث لدينا أكثر من ٢ ٥٠٠ من الكنديين يعملون في الميدان لدعم قوة المساعدة الدولية ذات الولاية من مجلس الأمن. وكندا ما زالت تدعو إلى وصول المساعدة الإنسانية الآمنة وغير المعاقة لجميع المحتاجين إليها في أفغانستان. ونندين بأقوى العبارات الهجوم الذي وقع في ٤ أيلول/سبتمبر على أعضاء قافلة تابعة للأمم المتحدة في منطقة قندهار حيث كان أفرادها يقومون بحملة تطعيم ضد الشلل من أجل أطفال أفغانستان.

ومن المؤسف أن حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي يعرفان تمام المعرفة الأساليب الوحشية والجبانة هذه. ولن تحوّل تلك الأعمال جهودنا عن تحسين حياة الأفغان العاديين. ولتحقيق هذه الغاية أعلنت كندا في المؤتمر الدولي لنصرة أفغانستان الذي عقد في باريس أنها سوف تقدم مبلغا إضافيا قدره ٦٠٠ مليون دولار إلى أفغانستان، ليصل بذلك مجموع مساهمتها إلى ١,٩ بليون دولار في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١١.

إن استمرار قيادة الأمم المتحدة في أفغانستان مسألة جوهرية. وتؤيد كندا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وتمدها بالأدوات التي تحتاجها للقيام بعملها. ولا نزال ندرك التحديات التي ما برحت تواجه أفغانستان وهي: الأمن والوصول إلى الخدمات الأساسية والنقص في المواد الغذائية. وبصورة جماعية نحن الدول الموجودة هنا علينا الوفاء بالوعود التي قطعناها للشعب الأفغاني.

(تكلم بالفرنسية)

ولا تزال كندا أيضا ملتزمة بتعزيز الأمن والحكم الصالح والتنمية في هايتي، وهي جهود هامة لبناء المزيد من الديمقراطية والازدهار والأمن في ذلك الجزء من نصف الكرة الغربي. ونعتبر أن الشراكة مع الأمم المتحدة في هايتي جزءا

لا يتجزأ من تلك الجهود. لهذا نزود بعثة الأمم المتحدة في هايتي بضباط شرطة وضباط عسكريين وخبراء في مجال الإصلاحيات.

وتتخذ كندا نهجا شاملا لإعادة البناء والتنمية في هايتي. وقد أصبحنا ثاني أكبر متبرع ثنائي لهايتي بالتزامنا بتقديم مبلغ ٥٥٥ مليون دولار يدفع على خمس سنوات حتى ٢٠١١ وذلك دعما لإعادة إعمار البلاد وتنميتها في الأجل الطويل. إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي موجودة في هايتي بناء على طلب حكومة هايتي، والبعثة أهم شريك في التزام نتشاطره مع الدول الأعضاء داخل نصف الكرة الأرضي الغربي وما وراءه. والجهود المستدامة والاستقرار السياسي والتقدم الدائم بشأن الإصلاحات كلها سوف تلتئم لبناء مستقبل أفضل لجميع أبناء هايتي.

وكندا لديها أيضا شريك طويل الأجل في جهود الأمم المتحدة في أفريقيا. وعندما تولى الأمين العام منصبه قال إن إحدى أولوياته العليا ستكون في منطقة دارفور في السودان. ووجود الأمم المتحدة في السودان يرتكز على المبادئ نفسها المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. ومشاركة المجتمع الدولي في السودان لا تزال حيوية.

(تكلم بالإنكليزية)

إن كندا بتقديمها مساهمات تتجاوز ٤٧٧ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٦، لا تزال ملتزمة بقوة ببناء سلام مستدام في السودان للتخفيف من معاناة المتأثرين بالصراع. ودعم كندا لعمليات حفظ السلام في السودان يشمل وزع الموظفين وإعارة مركبات مصفحة للبعثة ومساهمات مالية طوعية كبيرة. وتشدد كندا على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل، وتدعو السلطات السودانية وحركات المعارضة إلى إنهاء العنف في دارفور وتيسير وزع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية واحترام حقوق الإنسان.

ندرك إدراكا شديدا أن العملية المختلطة صعبة وكثيرا ما تكون محفوفة بالمخاطر. وفي ذلك الصدد أود أن أعرب عن خالص تعازي الحكومة الكندية للوفيات الناجمة عن تحطم طائرة عمودية في السودان في وقت سابق من هذا اليوم، وهي مأساة تبرز التهديدات الحقيقية التي لا يزال يواجهها الأفراد التابعون للأمم المتحدة في الميدان.

إن الأزمة الراهنة في جورجيا لا تزال تقتضي ردا دوليا موحدا. وكندا تؤيد الحكومة الديمقراطية والشرعية في جورجيا وسلامة أراضي جورجيا وسيادتها. وتحض كندا روسيا على الوفاء بالتزاماتها الدولية وإعادة النظر في إجراءاتها والتعاون تعاونا كاملا مع المجتمع الدولي لحل الأزمة في جورجيا بطريقة سلمية.

وما برحت كندا تسعى إلى جعل صكوك الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلم والأمن أكثر فعالية. وبالطبع إن ما يحتل مكان الصدارة في ذلك هو مجلس الأمن. وكندا ما فتئت ومنذ وقت طويل تؤيد المقترحات الرامية إلى إضفاء المزيد من المساءلة والشفافية على مجلس الأمن لكي يتمكن على نحو أفضل من تحمل المسؤوليات عن السلم والأمن العالميين، وهي مسؤوليات تتحملها ١٩٢ دولة عضوا. وكندا ملتزمة بالعمل مع جميع الدول الأعضاء للنهوض بمجلس أمن موحد وأكثر فعالية وقادر على كسر الجمود القديم والقيام بعمل حاسم ضد التهديدات التي يتعرض لها الأمن أينما برزت.

لذلك نرحب بالقرار الأخير للجمعية العامة للبدء بالمفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن في هذه الدورة. ومن المهم أن نحرز تقدما في تلك المفاوضات. وكندا من جانبها على استعداد لتأييد أي إصلاح يكفل تجسيد الحقائق الجديدة

في المجلس بينما يحافظ على المساءلة من خلال نهج يتمثل في انتخابات منتظمة لعضوية مجلس الأمن.

وكندا تفخر لكونها من بين أكبر سبع دول مساهمة في الميزانية العادية للأمم المتحدة. كذلك نحن أعضاء في مجموعة واسعة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومساهم رئيسي في صناديق وبرامج الأمم المتحدة. فتقديم المساعدة في المجال الإنساني والتعاطف علامة مميزة في الهوية الكندية. والأمم المتحدة شريك رئيسي في إيصال العمل الكندي الإنساني إذ أن الالتزامات الكندية هذا العام تجاوزت في مجموعها ٣١٥ مليون دولار. ومساعدتنا الإنسانية تهدف إلى إغاثة أضعف الناس في العالم، بما في ذلك الأطفال واللاجئين وضحايا الصراع والكوارث الطبيعية ودعم برامج الأمم المتحدة العاملة في تلك المناطق.

إن كندا تسير على درب الوفاء بالتزاماتها في المساعدة الدولية ونعمل على ضمان أن تكون مساعدتنا مركزة وفعّالة وخاضعة للمساءلة. وسوف تفي كندا بوعدها بمضاعفة المساعدة الدولية إلى ٥ بليون بحلول ٢٠١٠-٢٠١١.

وكندا جادة أيضا في التزامها الذي قطعته في مجموعة الثماني بمضاعفة مساعدتها إلى أفريقيا ويسرني أن أقول إننا مصممون على الوفاء بذلك الهدف في عام ٢٠٠٩. وكندا ملتزمة أيضا بالعمل في شراكة مع ذوي المصالح لتسريع جهود التنمية للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

واستجابة لأزمة الغذاء العالمي، قدمت كندا مبلغا إضافيا بقيمة ٥٠ مليون دولار للمساعدة الغذائية، مما رفع مجموع مساهمتنا هذا العام إلى ٢٣٠ مليون دولار – من بين أكبر المساهمات في العالم. وقد أسعد كندا الاستجابة إلى طلب طارئ من برنامج الغذاء العالمي في وقت سابق من هذا الشهر لتوفير الأمن لسفينة تابعة لها محملة بالمعونة الغذائية إلى الصومال. وحاليا تقوم السفينة ''HMCS Villede Quebec'' التابعة للبحرية الكندية بمرافقة سفن برنامج الغذاء العالمي المحملة بالإمدادات المنقذة للحياة إلى الصومال. ومددت كندا البعثة المرافقة لسفينة برنامج الغذاء العالمي حتى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

وتتخذ كندا المزيد من التدابير المحددة لتحسين فعالية مساعدتنا. وعملنا مؤخرا على عدم تقييد مساعدتنا من المواد الغذائية مائة في المائة لنكفل تقديمها إلى من هم بأمس الحاجة إليها بأكفأ وأنجع طريقة ممكنة. وتعمل كندا أيضا على عدم تقييد برنامجها للمساعدة الإنمائية بالكامل في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وفاء بالتزامنا بكفالة درجة أكبر من الفعالية لمساعدتنا الدولية.

إن التحديات في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة هي بالفعل على جدول الأعمال العالمي. ومن أكثر التحديات إلحاحا تغير المناخ، فلا بد للأمم المتحدة من القيام بدور رئيسي. وكندا ملتزمة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والحاجة إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن إطار عمل ما بعد مؤتمر بالي.

إن الاستجابة لجميع التحديات العالمية تبدأ على الصعيد المحلي. غير أن الإجراءات الوطنية يجب أن تحرك الجهد الجماعي على الصعيد الدولي. وأحد العناصر الهامة لخارطة طريق بالي أنها تقر بأنه ما من بلد بمفرده بوسعه أن يتناول بفعالية مسألة تغير المناخ وأنه يتعين على جميع البلدان القادرة أن تفعل ذلك. وهكذا تدرك كندا تماما أهمية قيام جميع الدول الرئيسية المسببة للانبعاثات في العالم بأن تتعهد وبصورة ملزمة في أي اتفاق دولي يبرم في المستقبل بتخفيض الانبعاثات.

كذلك تدرك كندا بالكامل المخاطر التي تواجهها أضعف البلدان إزاء أثر تغير المناخ، ولا سيما الدول الجزرية

الصغيرة وأقل البلدان نموا. ويسر كندا أن تشارك في تقديم مشروع قرار بشأن تغير المناخ والأمن تطرحه الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ. وقد أيدت كندا أيضا الجهود العالمية لتعزيز عملية التكيف مع تغير المناخ وساهمت بالخبرة الفنية والتمويل في سائر مبادرات الأمم المتحدة وغير ذلك من المبادرات الدولية.

قبل ستين عاما اعتمدت هذه الهيئة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتفخر كندا بمساهمة الكندي جون بيترز هامفري بكتابة المسودة الأولية لهذا الصك التاريخي. وبعد مرور ستين عاما لم نف بعد بـ ”معيار مشترك للإنجاز بالنسبة لكافة الشعوب وكافة الأمم“ (القرار ٢١٧ (د-٣)). ولدينا الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

إن كندا بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان تعمل بكد لجعل تلك المؤسسة الجديدة ترتقي إلى أهداف الإصلاح التي أدت إلى إنشائها قبل سنتين. وقد شهدنا بعض أوجه التقدم وبعض النكسات في سعينا لضمان الموضوعية والتوازن في جدول أعمال المجلس وتركيزه.

ولا بد لنا من أن نستمر في تحدي أنفسنا لتحسين سجلنا. وإنشاء الاستعراض الدوري العالمي هذا العام الذي أيدته كندا بقوة بوصفه تحسنا ابتكاريا في آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أداة هامة لمساعدة الدول لتحديد التحديات المستمرة التي تواجهها والتصدي لتلك التحديات.

وبوصفنا مجتمعا علينا العمل على إعلاء شأن حكم القانون والذود عن الذين تُنتهك حقوقهم أو تقوضها ذات المؤسسات التي ينبغي لها أن تكفل الحماية لهم. لذلك سوف تواصل كندا اتخاذ مواقف ضد الحكومات التي ترتكب إساءات منتظمة بحق شعوبها. وبوصفنا حكومات علينا أن نظل ملتزمين بالعمل معا لنحمل بعضنا البعض المسؤولية عن سجل حقوق الإنسان وندعم البلدان التي تقوم بجهود مخلصة للمضي قدما في الحفاظ على حقوق الإنسان لشعوبها. ولا بد لنا من مواصلة النضال من أجل الحريات الأساسية وحقوق الإنسان بغية الوفاء بالمثل الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(تكلم بالفرنسية)

وتؤيد كندا أمما متحدة تدار إدارة سليمة وموجهة نحو النتائج. لذا تؤيد الإصلاحات الواسعة. وفي ذلك الصدد ندعو إلى القيام بإصلاحات واسعة في الإدارة، وخاصة في مجالات الرقابة الداخلية والمساءلة وإدارة الموارد البشرية. وهذه الإصلاحات لازمة لجعل إدارة الأمم المتحدة تواكب أفضل ممارسات القرن الحادي والعشرين وتجهيزها بالأدوات اللازمة للوفاء بالولايات الهامة التي نتطلبها منها بوصفنا دولا أعضاء.

(تكلم بالإنكليزية)

إن القيم والمثل التي قامت عليها الأمم المتحدة، ألا وهي النهوض بالسلم والأمن وحقوق الإنسان وبدرجة أكبر تحقيق الرفاه للجميع من خلال التعاون الإنمائي هي القيم التي قامت عليها كندا أيضا، ونحن على أهبة الاستعداد للعمل في إطار الأمم المتحدة للتصدي للتحديات الجديدة مثل تغير المناخ ومكافحة الإرهاب. أود أن أكرر استعداد كندا العمل في شراكة مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نحو الأهداف المشتركة التي أنشئت المنظمة من أجلها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد اوتش بوريث، وزير الدولة في وزارة الخارجية والتعاون الدولي في مملكة كمبوديا.

السيد اوتش بوريث (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أهنئ تهنئة حارة

صاحب السعادة ميغيل ديسكوتو بروكمان، ممثل جمهورية نيكاراغوا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وبوسعي أن أؤكد له أقصى تعاوننا معه طيلة مدة رئاسته. وما من شك لديّ في أنه بفضل قيادته المقتدرة سوف نحقق النجاح خلال هذه الدورة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الكبير للسيد سرجان كريم، ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين على جهوده الدؤوبة في توجيهنا نحو تحقيق العديد من الإنجازات الرائعة خلال العام المنصرم.

وحاليا لدينا عدد من المسائل والتحديات العالمية التي يتعين علينا معالجتها بصور جماعية وفردية لضمان عالم أفضل لنا جميعا. ومما لا شك فيه أن السلم والأمن لا يزالان في صدارة شواغلنا مما يفرض علينا تحمل المسؤولية عنهما أولا وأخيرا. فالإرهاب عقبة كأداء أمام التقدم والازدهار في مجتمعاتنا والعالم بشكل عام. وعلينا إعادة إلزام أنفسنا وتعزيز تدابيرنا العملية، بما فيها وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وعلينا أن نحسن على جميع الصعد الصكوك القائمة ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

وبالنسبة لكمبوديا، فقد كرست الحكومة الملكية وقتها وطاقتها وجهودها ومواردها للانضمام إلى ركب المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب وفقا لاتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها والاتفاقات المعنية بالتعاون الأمني مع الدول الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا، بما فيها شركائها في المنطقة. وللوفاء بالتزامنا الشديد فقد أقر صاحب الجلالة، ملك كمبوديا في تموز/يوليه ٢٠٠٧ قانون مكافحة الإرهاب وقد تعززت باطراد آليتنا الوطنية في ذلك المجال.

وعلاوة على ذلك لا يزال عالمنا مشوب بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي ما برحت ترتب آثارا على الأمن الشامل وسبل عيشنا. وعلينا معالجة هذه المسألة باتخاذ الإجراءات الجدية والسريعة. وكمبوديا بوصفها بلدا مزقته الحرب والصراع لأكثر من عقدين من الزمن عانت من استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغيرها من أسلحة الحرب. وفي ذلك الصدد، نعلّق أهمية كبيرة على الصكوك الدولية المتفق عليها، ولا سيما التنفيذ المبكر والكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وقد أُبرم ذلك الاتفاق في عام ٢٠٠١. وعلى مر السنين ما انفكت كمبوديا تتخذ التدابير العملية لفرض رقابة صارمة على استخدام وانتشار الأسلحة والعتاد والقضاء على الشراء والبيع غير المشروعين للأسلحة.

أما فيما يتعلق بمسألة الألغام الأرضية والذخيرة غير المنفجرة، فنحن نؤيد الرأي القائل بأن الألغام الأرضية ليست مشكلة أمنية فحسب بل أنها أيضا مشكلة إنسانية حيث يعاني ضحاياها من صدمة دائمة ويصبحون معاقين جسديا، بينما تعاني أسرهم من بؤس شديد يتمثل في الحرمان المعنوي والمادي.

ومن الجدير بالذكر أن مسألة الألغام الأرضية والذخيرة غير المنفجرة أدمجت في خطتنا الوطنية مثل الأهداف الإنمائية للألفية في كمبوديا وخطة التنمية الوطنية الاستراتيجية الرباعية الأركان للحكومة الملكية للتغلب على تلك المسألة الباعثة على التحدي. وتقدر كمبوديا أيما تقدير المساهمات القيِّمة من جانب الشركاء الإنمائيين والمتبرعين من حيث تقديم الدعم المالي والمادي على مر السنين.

وبفضل خبرتنا في إزالة الألغام كون ذلك أصبح جزءا من مساهمتنا في السلم والأمن والتنمية على الصعيد

الدولي، أرسلت كمبوديا إلى السودان فريقها الثالث المؤلف من ١٣٥ خبيرا في إزالة الألغام والتابع للقوات المسلحة الملكية الكمبودية للقيام بأعمال إزالة الألغام تحت مظلة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ونواجه حاليا أكثر من أي وقت مضى زيادة في الكوارث الطبيعية، من قبيل الفيضانات إلى الجفاف، ومن أمواج التسونامي إلى العواصف والاحترار العالمي، وهذا غيض من فيض، نجمت معظمها عن تغير المناخ.

في عصرنا هذا تستهلك البلدان الصناعية ٧٥ في المائة من الطاقة العالمية وتولد ٨٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، بينما البلدان النامية التي تولد قليلا من الغازات واقتصاداتها زراعية من الناحية الأساسية، هي الضحية الرئيسية لزيادة الاحترار العالمي واستمرار تغير المناخ.

ووفقا لتقرير صادر عن فريق الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فإنه إذا طرأ ارتفاع على درجة الحرارة بمقدار درجتين مئويتين، سيتعرض لخطر الانقراض ٣٠ في المائة من أنواع النباتات والحيوانات في جميع أرجاء العالم. ومهما يكن عليه الأمر، ووفقا لدراسة منفصلة أجرتها وحدة السياسات المعنية بتغير المناخ والتابعة للصندوق العالمي للحياة البرية، فإن إنقاذ المناخ العالمي ومن ثم بقاءنا البشري سيكلف ٠,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

إن كمبوديا إذ تدرك تماما مخاطر وعواقب تغير المناخ والاحترار العالمي على رفاه الناس ومعيشتهم وتنميتهم في جميع أرجاء العالم، قامت بتصدر حملة واسعة من إعادة التحريج في جميع أنحاء بلدنا، حيث تمت زراعة ١٤ ٣٠٠ هكتار بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦. وتم تنفيذ ترشيد الغابات ومنع قطع الأشجار. وكجزء من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها بذلت كمبوديا قصارى جهدها لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكول، وتعزيز مشاريع آلية التنمية النظيفة والإعداد لبرنامج عمل للتكيف مع تغير المناخ. وتؤيد كمبوديا بقوة خطة عمل بالي الرامية إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة والمبادرة اليابانية المسماة الأرض الباردة ٥٠.

ونؤيد أيضا الرأي القائل بأننا لكي نعمل على عكس مسار تغير المناخ علينا الحفاظ على التنوع الأحيائي للطبيعة قدر الإمكان وإنهاء عملية إزالة الغابات في العالم، وخاصة في أقل البلدان نموا وذلك بمساعدة الشعوب على إيجاد مصادر دخل في مجال غير إزالة الغابات.

ومن المهم أيضا بالنسبة لنا أن نعزز بنشاط من مشاركة الرأي العالمي بتعبئة الوعي العام بالحاجة المطلقة للعمل معا للنضال ضد الاحترار العالمي وتغير المناخ. وينبغي لنا أن نكوّن وعيا مشتركا بتغير المناخ الذي تتسبب به الصناعة، وهو الوجه الآخر لعملة التنمية. وعلينا تعبئة دعم جميع البلدان، ولا سيما الدول الصناعية المتقدمة النمو، لاحترام وتنفيذ إطار عمل الاتفاقية وبرتوكول كيوتو التابع للاتفاقية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لحض منظمة الأمم المتحدة على تنظيم مؤتمر عالمي بشأن تغير المناخ بحيث تظل المسألة على رأس جدول أعمال قادة العالم وأحضها على كفالة اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للمساعدة على عكس الاتجاهات الحالية للاحترار العالمي وتغير المناخ.

أما فيما يتعلق بشبه جزيرة كوريا، فإننا لعلى ثقة من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية سوف تبقي على الزخم والوفاء بحسن نية بتنفيذ الاتفاق المشترك لعام ٢٠٠٥ من أجل السلام والاستقرار والأمن في المنطقة وفي العالم بشكل عام.

أما فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن عملية السلام ما برحت مدرجة في جدول الأعمال لفترة طويلة ونأمل أن

تتوفر لدى أطراف النزاع، وفي أقرب وقت ممكن، الإرادة والحكمة لصالح جميع البلدان المعنية. وفي ذلك الصدد، ترحب كمبوديا ببيان اللجنة الرباعية الصادر في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والمفاوضات الدائرة حاليا بين إسرائيل وفلسطين لإحلال السلام. ولا بد لإسرائيل وفلسطين من اغتنام الفرصة لاستخدام كل ما هو ممكن للتوصل إلى اتفاق مقبول لدى الطرفين.

أما فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، فقد مضت ثمان سنوات منذ اعتمادها. ونعرف جميعا أن وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف تسير سيرا بطيئا ونجازف بإمكانية عدم تحقيقها في عام ٢٠١٥ كتاريخ مستهدف. ومن الواضح أن نتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية قد أبرزت أهمية الحاجة إلى الاستمرار في تنفيذ تلك الأهداف بدرجة أكبر من الفعالية بزيادة التعاون الوثيق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وفي ذلك الصدد، هناك حاجة لضمان تدفق أكبر من تمويل التنمية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة حجم التجارة. وفي الوقت نفسه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تبذل جهودا أكبر لنقل التكنولوجيا الابتكارية والهامة إلى البلدان النامية.

إن كمبوديا من جانبها مكرسة بقوة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسائر استراتيجيات التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر لا تزال في مراحلها الأولى. وقد أدمجت الأهداف الإنمائية الثمانية في إطار عمل خطتنا للتنمية الوطنية الاستراتيجية الرباعية الأركان. وبفضل تلك الخطط الإنمائية، شهدت كمبوديا على مر السنين نموا اقتصاديا عشريا بلغ متوسطه ١١,١ في المائة من عام ٢٠٠٤ حتى نهاية عام ٢٠٠٧ وانخفض معدل الفقر من ٣٥ في المائة إلى ٣١ في المائة.

بالإضافة إلى ذلك فإن كمبوديا ملتزمة تماما بتنفيذ مبدأ الحكم الصالح والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي والانضباط المالي. ومن الجدير بالذكر أن سياسة الحكومة الملكية في كمبوديا تتمثل في الحفاظ على مواردها المحلية بغية تمويل احتياجات التنمية الوطنية.

ومهما يكن عليه الأمر، لا تكفي الموارد المحلية لتمويل الاحتياجات الاستثمارية للإبقاء على معدل نمو اقتصادي عند مستوى مقبول واستجابة للأهداف الاجتماعية – الاقتصادية الرئيسية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك لا تزال كمبوديا بحاجة إلى التعاون المالي من لدن شركائها الإنمائيين بغية دعم الخطة الوطنية الحالية وتخفيض حدة الفقر.

ما برحنا لسنوات متفقين جميعا على أن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح. وعلى الرغم من جهودنا المتضافرة وبعض التقدم، لا تزال هناك اختلافات بشأن الكيفية التي يمكننا بها جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وأكبر أهمية في تناول التحديات العديدة التي تواجهنا اليوم في جميع أرجاء العالم. وكمبوديا ترى أن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يكون شاملا ومنطقيا. وللمضي قدما، ينبغي لنا الاستمرار في بناء توافق آراء أكبر والنهوض بالمصالح المشتركة للجميع من دون تمييز.

ومنذ ١٥ عاما تقريبا وحتى الآن ما انفكت الدول الأعضاء تجري مداولات مكثفة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وما فتئت كمبوديا تكرر موقفها المتمثل في تأييد توسيع عضوية المجلس الدائمة وغير الدائمة.

غير أننا لم نحقق بعد أي نموذج مقبول أو إطار عمل واضح للإصلاح. لذلك فإن إصلاح مجلس الأمن لا يزال في مأزق. ومع أننا نقر بأن الوضع الراهن غير مقبول، علينا ألا نفقد الزخم. بالإضافة إلى ذلك، علينا مضاعفة جهودنا

الجماعية لنكفل تحقيق انفراج كبير في المأزق الحالي الذي وصل إليه إصلاح مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد روي تشاديرتون ماتوس، رئيس وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد شادرتون ماتوس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): من دواعي الشرف لأبناء فنزويلا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن تكون بيننا، سيدي، بصفتكم رئيس الجمعية العامة في هذه الدورة. ولا يوجد مسيحي أكثر أصالة من مسيحي تقدمي. وهو موقف محفوف بالمخاطر وموقف يتطلب التضحية بالنسبة لشخص مثلكم بالذات، ظلت حياته شاهدا على قيمه السامية. وفي الواقع، ينطبق هذا المعيار على المسلمين واليهود والبوذيين والروحانيين والهندوس والملحدين وغيرهم إذا كانت حياتهم برهانا على التزاماتهم الأخلاقية.

وثمة ديانة أخرى يبشر بها المؤمنون بها وكهنتها من كنائسهم. وهي ديانة الإمبريالية الجديدة، وآلهتها هي السوق.

وقبل بضعة أعوام، أعلن أكاديمي مشهور، استهوته صورته المادية الخاصة، نهاية التاريخ، زاعما أننا لم نصل إلى ينبوع الشباب الأبدي بل وصلنا إلى سر الازدهار الخالد. واليوم، إذ تدفعنا الذكرى السنوية الستون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإننا نصف تلك الفكرة بأنها لعنة تعكس عدم حساسية أكثر الأشخاص المغرورين والفاسدين.

وفي أثناء الثورة الفرنسية قال أحد الأشخاص ”أيتها الحرية، كم من الجرائم ترتكب باسمك؟“ وهذه الأيام يمكننا أن نقول ”أيتها السوق، كم من الفقر، وكم من أعمال العنف، وكم من التعذيب، وكم من الحروب، وكم من الغزوات، وكم من الاضطهاد، وكم من المظالم الاجتماعية ترتكب باسمك؟“ ولذلك نحن نتعاطف مع مبادرات السلام التي قدمها الرئيس نيكولاس ساركوزي وأفكاره المناسبة بشأن تنظيم الرأسمالية وعقد مؤتمر قمة للبلدان المتأثرة بالأزمة المالية.

ونظرا لأننا معتادون على المعاناة من الآثار السلبية للتطبيق الوحشي لسياسات اللبرالية الجديدة، فإننا نشهد اليوم الألم والأسى والغضب الذي يشعر به الملايين من أشقائنا في الولايات المتحدة. فقد خدعهم مجرمو الطبقة العليا، وهي تجربة نعرفها بصورة جيدة نحن أبناء فنزويلا.

وبما أن الذاكرة ضعيفة ودكتاتورية اللبرالية الجديدة والعالمية تستخدم وسائط الاتصالات الخاصة لإخفاء جرائمها، أود أن أسرد حادثا بشعا وقع في البلد الذي كان مختبر الفئران الأول لأكثر الصيغ الراديكالية الناشئة من وول ستريت وصندوق النقد الدولي. إنني أتكلم عن بلدي، فنزويلا.

ففي فترة قصيرة لا تتجاوز يومين، وفي شباط/فبراير ١٩٨٩، سحقت بدون رحمة ثورة شعبية عفوية. وكانت الثورة احتجاجا على التطبيق، بدون تخدير، للصيغ السحرية التي فرضتها علينا المراكز المالية الكبرى. وسجلت عدة منظمات غير حكومية في ذلك الوقت آلاف الوفيات ولكن الإحصاءات الرسمية لم تعترف سوى بوفاة ٢٥٩ شخصا، بدون ذكر المصابين أو الأضرار المادية – ٢٥٩ حالة وفاة في ظرف يومين.

وبصفتي دبلوماسيا في تلك الأيام البشعة، افترضت أنه ستكون هناك شكاوى وإدانات من الحكومات الصديقة التي لديها سجلات انجاز طيبة في مجال حقوق الإنسان. ولم يحصل أي شيء من هذا القبيل. وكانت فنزويلا المشروع المفضل للديمقراطيات في أمريكا اللاتينية، وفي الوقت نفسه، مختبرا للبرالية الجديدة تعين أن يحاط فشله بالسرية. ووسائط

الإعلام المشاركة في الجريمة بالأمس والتي أحاطت هذه الجرائم بالسرية هي نفسها التي تقوم اليوم بتشويه سمعة العملية الثورية الاشتراكية والديمقراطية والسلمية في فنزويلا بقيادة الرئيس هوغو شافيس.

ونحن في فنزويلا نمارس أقصى درجة للديمقراطية: أقصى درجة لحرية التعبير، وأقصى درجة للمشاركة، وأقصى درجة لتحدي الوحش الليبرالي الجديد، وأقصى درجة للالتزام بالعدالة الاجتماعية، ومن هنا جاءت الحملة الإعلامية الدولية لمحاولة تشويه وخنق الديمقراطية في فنزويلا. وأدوات تلك الحملة لها اسم وهي: شبكة فوكس في الولايات المتحدة، و Grupo de Diarios de America ورابطة الصحافة للبلدان الأمريكية، والمجموعة الاستعمارية الجديدة Promotora de Informaciones,S.A.، والصحيفة اليومية إلباييس ''El Pais'' وشبكة إذاعة Cadena de Ondas Populares de Espana (COPE) التابعة للمؤتمر المقدس للقساوسة الكاثوليك في إسبانيا، والصحيفة اليومية إلميركوريو ''El Mercurio'' في شيلي، والصحيفة اليومية إليونيفيرسال ''El Universal'' في المكسيك، ومحطة التلفزيون الفنزويلية المناصرة للانقلاب غلوبال فيشن ''Globalvision''، والعديد من الخدم الآخرين لليمين الدولي المتطرف.

وذلك يذكرنا بموضوع لا يتكلم عنه أي شخص. فبعض الناس يعتقدون أن نيلسون مانديلا هو الذي قضى على الفصل العنصري. وفي الولايات المتحدة، فإن الأشخاص الذين نشاهدهم على شاشات التلفزيون يشبهون الأشخاص الذين نشاهدهم في الشوارع. ولكن الأمر ليس كذلك في أمريكا اللاتينية، وفي فنزويلا وفي البلدان المتعددة الأعراق في أمريكا اللاتينية. وعلى شاشات تلفزيونات هذه البلدان لا نشاهد أشخاصا ذوي أعراق مختلطة ولا سكان أصليين ولا أمريكيين ذوي أصول أفريقية – لاتينية ما لم يكونوا يضطلعون بدور الخدم. ومن هنا جاءت الكراهية العنصرية لأغلبية السكان الأصليين في بوليفيا. وتمثل العنصرية أسوأ إشكال التمييز. وفي أسوأ الديكتاتوريات وفي ظل الاضطهاد، يمكن للمرء أن يخفي أفكاره وديانته وانتماءه السياسي. ولكن لا يمكن للمرء إطلاقا أن يخفي لون جلده.

ولا يمكن بقاء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسلام الدوليين في ظل مشاريع النزعة الانفرادية والتمارين العضلية لقوى الهيمنة. وينبغي معاقبة المعارضة بدلا من الاعتراف بها بوصفها تعبيرا عن القيم الديمقراطية والسلمية. فتقدير واحترام المختلفين يشكل ضمانا للوفاء بالمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تنبع الديمقراطية والسلام من الإبداع والثقة اللتين يولدهما تنوع الأفكار والألوان والمصالح والاقتراحات.

إن الديمقراطية التقدمية تزدهر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخاصة خلال الأعوام الـ ١٠ الماضية، بقدر ما تمر القارة بتغيير اجتماعي عميق. وقبل فترة طويلة، وخلال الستينيات والسبعينيات، كان الحل السحري لتحقيق الديمقراطية الكاملة والتقدم الاجتماعي الذي بشر به البعض هو إجراء انتخابات حرة وشفافة، بالرغم من أن الانتخابات في ظل ظروف مختارة معينة لم تكن ديمقراطية للغاية أو شفافة للغاية. وبالرغم من ذلك، تم الترحيب بها في ما يسمى بالنادي الديمقراطي، لأنها تمسكت بأنماط غير معلنة للسلوك السياسي الذي أملته العاصمة العالمية.

وفي الواقع فإن الانتخابات في أمريكا اللاتينية تجرى اليوم بأكثر صورة ديمقراطية وشفافة وهي أكثر حرية من أي وقت مضى. وبالرغم من ذلك لا يتم الترحيب بالنتائج عندما يكون الفائزون هم من وصفتهم في السابق القوى العظمى الإمبريالية بأنهم أنذال.

إن شبح الديمقراطية التقدمية يلوح في انتظار القارة المنكوبة بالظلم الاجتماعي. والشعوب تقرر مصيرها بأنفسها، كما ينبغي. ولكنها تتخذ هذا الخيار بتفضيل واضح للحركات اليسارية التي تقدم استجابة لظروف هذه الشعوب. وذلك أمر لا يناسب اليمين المتطرف، الذي لم يعد يحب الديمقراطية بقدر ما يدعي.

وذلك يذكرني إلى حد ما بهنري فورد، عندما تكلم عن نجاحه الكبير في بيع السيارة من طراز ت. وقال ''يمكن لأي عميل أن يدهن سيارته بأي لون ما دام أسودا''. ويحصل أمر مماثل مع الدولة العظمى وشركائها في قارتنا. ويقبل أي أحد يفوز بانتخابات حرة وشفافة يقوم بمراقبتها مراقبون دوليون موثوق بهم، شريطة أن يكون ذلك الشخص يمينيا.

والمعارضة غير مقبولة من جانب بعض الأشخاص في القرية الكونية. والحركات الجديدة، التي تساندها أغلبية السكان المستبعدين، لا تحظى بالترحيب. وأقطاب وسائط الإعلام الخاصة أنفسهم يمثلون تهديدا للديمقراطية والحرية، إذ أنهم ينحازون إلى المصالح التي يخدمونها، بينما يسممون العقل الجمعي لأكثر الفئات الجبانة في المجتمع.

إن جهودا متضافرة لتقويض المؤسسات الشرعية يجري بذلها وتوطيدها في ظل المذاهب الأصولية. وتحدد عمليات تعقب عشوائي تلك الظاهرة، ويباشر الأصوليون اليمينيون مغامرات جيدة التنسيق وجيدة التمويل بينما يواصلون التوقيع على صفقات المشاريع الهائلة. وتلك هي الحالة مع شركة هاليبيرتون، التي يتلطخ كشف ميزانيتها بدماء العرب والأمريكيين. وطوال ذلك الوقت، أصبحت القاعدة أكبر من أي وقت مضى، و لم يتم حتى الآن العثور حتى الآن على أسلحة الدمار الشامل.

والقوى اليمينية والعنصرية المحلية، التي شجعها الدعم الخارجي، لا تعترف بشرعية المؤسسات الجديدة أو المتجددة وهي تسبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والنزعة الانفصالية. وانظروا إلى بوليفيا. وفي إكوادور، لن تقبل تلك المجموعات المساندة الشعبية الكاسحة التي قدمت بالأمس لمشروع الدستور الذي وضعه الرئيس كوريا، ولذلك سيتعين علينا أن ندعوه إلى أن يأتي وينضم إلى محور الشر.

وعلى أي حال، لا يوجد الكثير مما يستدعي القلق حينما يتعلق الأمر بالديمقراطيات اليسارية. فهي ديمقراطيات عصرية للغاية، بمعنى أنه ليس لديها شرطة دينية أو جنسانية، بينما هي من الناحية الأخرى ديمقراطيات قديمة، حيث يأتي الأشخاص الذين يحصلون على أكثر الأصوات في المركز الأول ويتم انتخابهم.

إن دراما الفقر والاستبعاد الاجتماعي والتوزيع المتفاوت للدخل ما زالت ترعب مجتمعاتنا. والنموذج الحالي للتنمية نموذج غير مستدام. وهي يعرض للخطر الحياة والكوكب والسلام. وما دام الفقر ما زال موجودا، فإن ديمقراطياتنا وبيئتنا مهددتان. وآن الأوان لإجراء تغير عميق وملح. وأشار الأمين العام بان كي – مون، في خطابه لهذه الجمعية في جلستها الخامسة إلى الحاجة إلى فهم جديد بشأن أخلاقيات الأعمال التجارية، مع المزيد من الرفق والقليل من الثقة غير المشروطة بسحر الأسواق. وأحدث الجشع والنزعة الاستهلاكية تغير المناخ وأزمة الطاقة والفوضى المالية وأزمة الغذاء.

وما زالت أزمة الغذاء العالمية تتسع. وأصبح الغذاء مجرد سلعة تستخدم لزيادة الأرباح إلى أقصى حد، مع تجاهل الحق الإنساني في الغذاء. ووفقا لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة، فإن الإنتاج العالمي للغذاء يتجاوز باستمرار النمو العالمي للسكان. وذلك يعني أنه ينتج في العالم غذاء واف لتوفير أكثر من ٢ ٨٠٠ سعرة حرارية كل يوم لكل شخص من سكان العالم. ويتم إنتاج ما يقارب نسبة ١٨ في المائة من السعرات الحرارية لكل شخص زيادة على ما كانت

الحالة عليه في الستينيات، بالرغم من زيادة إجمالي السكان. وإذا كان يتم إنتاج غذاء واف في العالم، فكيف نفسر حقيقة أن أكثر من ٨٥٠ مليون شخص يعانون الآن من الجوع أو سوء التغذية، وأن ٢٥ ٠٠٠ شخص يموتون من الجوع كل يوم وأن ١٨ ٠٠٠ منهم أطفال؟

وذكر الأمين العام أن التنمية تمر بحالة للطوارئ، وهو ما زال يناشد من أجل إحراز تقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتقوم فنزويلا بتشجيع سياسات للشمول الاجتماعي وسياسات عامة لكفالة حقوق الجميع. وبغية بناء نموذج للتنمية يقوم على أساس التضامن والعدالة الاجتماعية والإنصاف والتعاون واحترام حقوق الإنسان ومشاركة السكان، وضعت فنزويلا سياسات إنمائية واجتماعية شاملة ومرتكزة على الإنسان . وأساس تلك السياسات هو البعثات الاجتماعية التي يتم الاضطلاع بها من خلال برامج اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق ومجانية للوصول إلى جميع قطاعات المجتمع، مع تركيز خاص على أكثر الفئات المعرضة للخطر، بغية ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لسكان بلدنا في ظل السلام والديمقراطية.

ومع شعور كبير بالارتياح والتواضع، يمكن لبلدنا مشاركة الجمعية التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فقد انخفض عدد السكان الذي يعيشون في فقر مدقع في بلدنا، وارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بنسبة ١٠,٨ في المائة. وانخفض معدل البطالة من ٢٣ في المائة إلى ٧ في المائة. وفي الأعوام الأخيرة، زادت نفقات الناتج المحلي الإجمالي على الصحة بنسبة ٥٧,١ في المائة. ونوفر تغطية كاملة للسكان الذي يعاون من متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز). وزادت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب من نسبة ٨٠ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى نسبة ٩٥ في المائة في عام ٢٠٠٧.

وخلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٧، انخفض معدل وفيات الأطفال من ٢٣,٤ حالة وفاة إلى ١٣,٤ حالة وفاة بين كل ١ ٠٠٠ مولود.

وقدمت فنزويلا إسهامات كبيرة في جهود التعاون والتكامل بين بلدان الجنوب. ويشكل البديل البوليفاري للأمريكتين، الذي أنشأته بوليفيا وكوبا ونيكاراغوا ودومينيكا وهندوراس وفنزويلا، مبادرة تجمع قدرات وأوجه قوة أعضائها لتحقيق التغير الهيكلي وإقامة العلاقات اللازمة لتحقيق التنمية ولاستمرار البقاء بوصفها دولا ذات سيادة وعادلة.

إن اتفاق بتروكارباید اتفاق للتعاون في مجال الطاقة اقترحته حكومة بوليفيا لحل حالات التفاوت في المنطقة بين منتجي الطاقة ومستهلكيها عن طريق نظام جديد ومنصف وعادل للتجارة بين بلدان منطقة البحر الكاريبي.

ويشكل اتحاد بلدان أمريكا الجنوبية مسعى سياسيا مستمرا، اظهر، في فترة وجوده القصيرة، انه فعال من الناحية السياسية ويحترم سيادة الشعوب. وتوصل الاتحاد إلى مواقف مشتركة بشأن إقامة مشاريع في مجالات الطاقة والشؤون الاجتماعية والمالية والتعليم والبنية التحتية وتسوية المنازعات والدفاع، وتجاوز مجرد الكلام ليصبح جزءا من الحياة اليومية لمواطني أمريكا الجنوبية. وخير مثال على ذلك هو التأييد بالإجماع الذي تم الإعراب عنه مؤخرا للرئيس إيفو مورالیس ولتحقيق الديمقراطية في بوليفيا.

وأوضح رئيس الجمعية العامة، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، أن أكثر من نصف سكان المعمورة يرزحون تحت الجوع والفقر بينما تهدر المبالغ المتزايد دوما من المال على الأسلحة والحروب والسلع الكمالية والسلع الزائدة عن الحاجة وغير الضرورية على الإطلاق.

ويمثل ذلك الإدمان للحرب الأمر الوحيد الذي يمكن أن يفسر حقيقة أنه، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واصلت البلدان والأحلاف المحبة للحرب، يوما بعد يوم، إضعاف الديمقراطية الروسية والتآمر في المنطقة على موسكو بدلا من التخلي عن تهديداتها بالحرب ومحاولة حل انعدام الثقة الذي يشكل مصدر الصراع والعنف. وهي حالة مخجلة لم تكن بحاجة إلى رعاة البقر الجهلاء الذي يعتقدون أنهم أبطال. والدب الروسي بدأ يستيقظ من سباته.

كم من الأرواح البشرية خسرنا من بين العراقيين والأمريكيين والأمريكيين اللاتينيين والأوروبيين والآسيويين والأفارقة؟ وكم من الأرواح كان يمكن أن ننقذها لو أن الموارد المخصصة للحرب وتعافي المؤسسات المالية خُصصت للاستثمار الاجتماعي بدل ذلك؟

إن عملية الإصلاح تتطلب اعتماد تدابير لتعزيز سلطة الجمعية العامة، بما في ذلك بشأن مسائل السلم والأمن الدوليين، وهذا بالنظر إلى أنها الهيئة التداولية والتشاركية والديمقراطية الرئيسية للمنظمة. وتدعم فنزويلا توسيع كلتا فئتي العضويتين، الدائمة وغير الدائمة، في مجلس الأمن، وإلغاء آلية ما بعد الحرب العالمية المنافية للديمقراطية، وهي آلية حق النقض، وتحسين أساليب عمل المجلس، بحيث يصبح المجلس أكثر شفافية وأسهل في الوصول إليه، وحتى لا يمكن لأحد أبدا أن يلجأ إلى الكذب عليه.

ويجب أن نبقى حريصين على أن يواصل مجلس حقوق الإنسان العمل على أساس مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية دون وصم أي أحد بالعار، وأن يعزز الحوار البنَّاء بدون مراوغات حول عملية التصديق، والتعاون بدون شروط مسبقة أو استخدام حق النقض، واحترام الظروف الخاصة للدول والمناطق، فضلا عن اختلافاتنا التاريخية، والثقافية والدينية.

إننا نرفض تدابير العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز التي تنكر بوضوح حقوق الإنسان التي ينبغي تطبيقها على الجميع بشكل عام، بما في ذلك المهاجرون. فتجريم المهاجرين وعائلاتهم ينتهك حقوقهم الأساسية. وتدابير مثل لائحة العودة التي أقرها البرلمان الأوروبي تحرض على العنصرية، وكراهية الأجانب وأشكال أخرى من التمييز وعدم التسامح. وهذا ما يتنافى مع الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وتعزيزها وحمايتها. إننا نفضل أوروبا المستنيرة وأوروبا التكامل والمصالحة على أوروبا الظلال.

نعلم أننا لسنا في نهاية التاريخ؛ ولسنا حتى في بداية نهايته. وما نعلمه بوضوح هو أننا عند نهاية فصل من التاريخ، أي عند نهاية كابوس ليبرالي جديد تسود فيه، كما قال البابا جون بول الثاني، الرأسمالية الجشعة والعنف الاجتماعي والانتهاك المستمر لجميع حقوق الإنسان في العالم قاطبة.

اتخذ مجلس نواب الولايات المتحدة الأمريكية عصر اليوم قراراً تاريخيا، سيكون وقعه ملموسا في جميع أرجاء العالم في المستقبل. وقريبا جدا في السنة المقبلة، نأمل أن نستطيع القول بأن الأسوأ قد مضى، وإن الآثار السلبية لعقيدة السوق سوف تتبدل، بإذن الله، على المستوى العالمي وبما يتيح لنا التحرك نحو الديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية، وبما يضمن السلام بين الدول – أي بين الدول الحرة التي تصطف معا، بين الدول المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة روزماري بانكس، رئيسة وفد نيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): بعد مرور ٦٣ عاماً على تأسيس الأمم المتحدة، تبقى هي الهيئة الدولية المركزية للعالم. فهنا فقط تلتقي جميع البلدان

معـا لوضـع الحلـول وصـياغة الإجـراءات الجماعيـة بـشأن التحـديات العالميـة. وهـذه أوقـات تتـسم بتحـديات جـسيمة. فكما ذكر الأمين العام وآخرون كثيرون، نحن نواجه أزمة ماليـة عالميـة، وأزمـة طاقـة عالميـة، وأزمـة غـذاء عالميـة. إننـا نعيش، أكثر من أي وقت مضى، في مجتمع عالمي متداخل مترابط. وأهداف الميثاق المتمثلة في تحقيق السلام والازدهار تتطلب الدعم الكامل من جميع أعضاء الأمم المتحدة. ولقد كانت نيوزيلندا عضواً مؤسسا في عام ١٩٤٥، والتزامنا بهذه الهيئة هو الآن قوي مثلما كان آنذاك.

وفي هـذا الوقـت الـصعب في العـالم نحـن نحتـاج إلى قيـادة وشـجاعة وإعـادة تكـريس لمواردنـا مـن أجـل معالجـة المسائل المعروضـة علينـا. فحـين بـدأت أزمـة الغـذاء تتـصدر العناوين الرئيسية، كانت فرقة العمل الرفيعة المستوى، التابعة للأمين العام، تقدم لنا جميعا آلية للتصدي. ومن خلال تبرع نيوزيلندا بنحو ١٠ ملايين دولار نيوزيلندي حتى الآن فقد أصبحت من بين الذين يساعدون باحتياجات الأمن الغذائي العاجلة وباستجابات سياسية متوسطة المدى. والاستكمال الناجح لجولة الدوحة الإنمائية سيخفف الكثير من الضغط على الاختلال بين العرض والطلب.

وفي مـا يتعلـق بموضـوع التنميـة في الـدورة الثالثـة والستين هـذه، تؤيـد نيوزيلنـدا بالكامـل حملـة النـداء العـالمي للعمـل بـشأن الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة. والـدعم مطلـوب بإلحاح لتنشيط الجهود الجماعية، بما في ذلك تطوير وتعزيز الـشراكات بـين المـانحين التقليـديين والمـانحين الجـدُد، وبـين القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومن خلال التعاون بين بلدان الجنوب. ونحن جاهزون لأداء دورنا.

وتقـوم نيوزيلنـدا بزيـادة كـبيرة للمـساعدة الإنمائيـة الرسمية من ٠,٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ إلى ٠,٣٥ في المائـة بحلـول عـامي ٢٠١٠-٢٠١١. ونسبة الزيادة هذه البالغة ٦٢ في المائة سترفع معونة نيوزيلندا إلى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار نيوزيلندي.

إننا ندرك إدراكاً شديدا أن منطقة المحيط الهادئ هي المنطقة الثانية بعد أفريقيا جنوب الصحراء التي تعد احتمالات تحقيقها لغايات الأهداف الإنمائية للألفية ضئيلة جدا. ولذا فإننـا نتطلـع إلى توجيـه مـساعدتنا الإنمائيـة الرسميـة المتزايـدة نحوهـا، وذلـك مـن خـلال اسـتراتيجية لتلـك المنطقـة تركـز جهود الحد من الفقر على أربعة أركان أساسية، وهي تعزيز الإدارة، وتحقيـق نمـو ذات قاعـدة أوسـع نطاقـا وسـبل عـيش مـستدامة، وتحـسين الـصحة والتعلـيم، والحـد مـن مـواطن الضعف التي تشمل تغير المناخ.

وفي هذه الأوقات الحرجة، نتطلع إلى الأمم المتحدة لكي تعمل بفعالية من أجل التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. فيجب على منظمتنا أن تواصل تطورها لمواكبة المتطلبات المتغيرة والمنتظرة منها. ولا بد من الحفاظ على الزخم القائم من أجل تحديثها. ونحن نشارك الأمين العام رؤيتـه في ذلـك، ونؤيـد اقتراحاتـه لإصـلاح النظـام الإداري للموارد البشرية، والذي وصفه بأنه مختل.

وأود الآن أن أنتقل إلى تحديات السلام والأمن حول العالم، والتي لم تسلم منها منطقتنا. ففي منتدى جزر المحيط الهـادئ الـذي انعقـد في الـشهر الماضـي في نيـوي، أعربـت نيوزيلندا وأعضاء آخرون في جماعة المنتدى عن خيبة أمل حقيقية حيال عدم إحراز فيجي لتقدم نحو استعادة الحكم الديمقراطي. وقد حث بلاغ المنتدى نظام الحكم المؤقت في فيجـي علـى الوفـاء بوعـده بـأن يجـري انتخابـات بموجـب دستورها الحالي قبل آذار/مارس من السنة المقبلة. وقد أقر الزعماء أيضا بأن هناك مسائل طويلة الأجل ينبغي حلها في فيجي وأيدوا إجراء عملية للحوار السياسي الشامل والمستقل بقيادة الكومنولث لمعالجتها. ولن يقتصر هذا على تهيئة بيئة

أكثر ملاءمة للانتخابات، ولكنه يمكِّن أيضا الحكومة المنتخَبة حديثاً من المشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لدفع المصالحة الوطنية قُدُما. وتحث نيوزيلندا جميع أعضاء الأمم المتحدة على دعم الخطوات المتخذة من جانب منتدى جزر المحيط الهادئ لتشجيع فيجي على العودة إلى الحكم الديمقراطي والدستوري في أسرع وقت ممكن.

تولَّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نسينجيمانا (رواندا).

إن منطقتنا هي أيضا موطن لتيمور – ليشتي، والتي هي شريكة وصديقة لنيوزيلندا. ويسعدنا أن نشهد تقدما مشجعا منذ انتخابات السنة الماضية، ولا سيما في بناء المؤسسات وتحسين الإدارة. وقد تحقق ذلك على الرغم من محاولات اغتيال قادة تيمور – ليشتي. تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار، القيام بدور ثمين في المساعدة على صون الأمن. وتدعم نيوزيلندا بقوة ولاية البعثة وتمديدها إلى ما بعد شباط/فبراير ٢٠٠٩. والتخطيط للأمن على مدى أطول، لضمان قيام مؤسسات ذات حجم وموارد مناسبة، وذات أدوار ومسؤوليات محددة بوضوح، مسألة أساسية أيضا، ونحن مستعدون للمساعدة.

وضمن إطار منطقتنا أيضا، تبقى الحالة السياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان في ميانمار مثيرة للقلق. وإننا نحث سلطات ميانمار على تحقيق المصالحة الوطنية عبر حوار مفتوح وبنَّاء، وعلى أن تحترم حقوق الإنسان العالمية في ذلك البلد، وبما يتلاءم مع الالتزامات الدولية. ونحن ندعم جهود الأمم المتحدة لاستدامة الحوار مع حكومة ميانمار، بغية بناء أسس للمستقبل.

وفي القارة الأفريقية، الكارثة الإنسانية الناجمة عن الصراع في دار فور ليست مقبولة. فاستهداف المدنيين من قِبل أطراف حكومية وغير حكومية هو خرق فاضح للقانون الدولي لحقوق الإنسان. والغياب الواسع النطاق للعدالة والمساءلة على تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب الذي يعززه ذلك الغياب يشكلان عقبات أساسية أمام تحسين حالة حقوق الإنسان في دارفور.

وفي مسألة زمبابوي، فإن الإعلان الأخير عن اتفاق تقاسم السلطة يبعث على الأمل بأنه يمكن وضع حد للفترة الطويلة من القمع العنيف والإساءات إلى حقوق الإنسان على أيدي الحكومة السابقة. وسيكون المجتمع الدولي مراقباً متيقظا ليتأكد من أن جميع الأطراف تفي بالالتزامات التي قطعتها لإحلال السلام واحترام الحرية السياسية وحقوق الإنسان، وإقامة حكومة تجسد إرادة الناس.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الشرق الأوسط. تبقى نيوزيلندا داعمة قوية لجميع المحاولات لإيجاد حل دائم للصراع العربي – الإسرائيلي. وإننا نشارك المجتمع الدولي رؤيته لدولة فلسطينية ذات مقومات للبقاء ومترابطة الأجزاء، تقوم جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن.

وفي أفغانستان، لا تزال الحالة العامة هشَّة على الرغم من التقدم السياسي. وعلى المجتمع الدولي أن يخصص المزيد من الموارد لإنهاء الصراع ومساعدة شعب أفغانستان في جهوده لإحلال الاستقرار وإعادة بناء بلده. وقد أعربت نيوزيلندا عن التزام قوي باستعادة السلم والأمن في أفغانستان بمساعدتنا، عسكرياً وإنمائيا، بما مجموعه أكثر من ١٦٠ مليون دولار نيوزيلندي حتى الآن.

وفي منطقة الجوار، ترحب نيوزيلندا بالتحسن الأخير في العلاقات بين ضفتي المضيق. فالاستقرار عبر المضيق أمر حيوي لأمن منطقة آسيا – والمحيط الهادئ الكبرى. ونحن نشجع الصين وتايوان على متابعة الحوار الذي بدئ به.

وتبقى نيوزيلندا داعما قويا لجهود حماية سيادة القانون الدولي والحفاظ عليها. ولبلوغ تلك الغاية، كان أحد مظاهر التقدم البارزة في الأوقات الأخيرة هو إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ولدى إنشائها في بادئ الأمر، اعتُبرت المحكمة على نطاق واسع مؤشراً على بدء عصر جديد في القضاء الجنائي الدولي. وقد بلغت المحكمة الآن مرحلة حاسمة من تطورها، وبات من الواضح أن إنشاء نظام قضائي عالمي يجلب معه تحديات عديدة. ومن الأهمية البالغة أن تتصدى الدول لتلك التحديات. فعدم القدرة على ذلك سيكون خيانة لضحايا الجرائم الفظيعة. وتحث نيوزيلندا الدول على أن تبذل كل جهد لضمان استقلالية المحكمة ونجاحها. وتحتاج المحكمة إلى دعمنا وتعاوننا الكاملين للتأكد من أن الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات الأكثر خطورة للقانون الدولي يساقون إلى العدالة دون إبطاء.

وفي هذه الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نعرب عن تقديرنا للاتفاقيات الدولية العديدة لحقوق الإنسان التي انبثقت عن ذلك البيان الفريد للمبادئ السامية. وقد قامت نيوزيلندا بدور نشيط في تشكيل المجلس الجديد لحقوق الإنسان، ونسعى إلى انتخابنا لعضوية المجلس في السنة المقبلة، ولكي نشارك بشكل أوثق في أعماله.

إن أحدث عضو في أسرة معاهدات حقوق الإنسان هو اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي صدَّقت عليها نيوزيلندا هذا الشهر. وإننا نتطلع إلى المؤتمر الأول للدول الأطراف فيها، وإلى الفرصة التي تتيحها الاتفاقية لإجراء تحسين حقيقي في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم الإنسانية في كل مكان.

أخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا الأهمية التي تعلقها نيوزيلندا على مفهوم المسؤولية عن الحماية. فالأمم المتحدة، عبر مجلس الأمن، ينبغي أن تكون مستعدة لحماية الناس من التطهير العرقي والإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية حين لا تستطيع السلطات الوطنية القيام بذلك. وهناك حاجة واضحة إلى تعزيز أنظمة الإنذار المبكر لتمكين المجلس من التصرف في الوقت المناسب. وإننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن المسؤولية عن الحماية، ومستعدون للمساعدة في المضي قُدما بهذه المبادرة الهامة.

وفيما نتطلع إلى السنة المقبلة، تتعهد نيوزيلندا بالعمل بنشاط مع الآخرين في قيادتنا الجماعية للأمم المتحدة. وسنقوم بدورنا في العملية المستمرة والصبورة لتجديد منظمتنا وجعلها أكثر مرونة واستجابة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دون براموديناي، رئيس وفد مملكة تايلند.

السيد براموديناي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): إن تمسك تايلند بالمُثل والمبادئ التي أنجبت الأمم المتحدة طويل، ودائم وطبيعي. فمنذ اليوم الأول في هذه الأسرة من الدول قبل أكثر ٦٠ عاماً، أعلنت تايلند، أو سيام آنذاك، على الجميع أننا نقف من أجل السلام، ومن أجل الحرية ومن أجل التسامح، لأن السلام والحرية والتسامح جزء من شخصيتنا الوطنية – جزء من كينُونتنا. والتزامنا اليوم بالسلام والحرية والتسامح في أي مكان وكل مكان يبقى ثابتاً، وسيظل كذلك.

ولذا فإنني أوجه تهنئة حارة إلى السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رجل السلام والحرية والتسامح، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. إن قضيته قضيتنا، ويمكنه أن يطمئن إلى أن وفد تايلند سيعطيه دعمه وتعاونه الكاملين.

إننا نعيش في عالم حافل بفرص التقدم. لكننا نعيش أيضا في عالم يمر بحالة من التغير الدائم، عالم يتزلق من أزمة إلى أخرى. فثورة التكنولوجيا المعلوماتية، ومظاهر التقدم في التنقل جعلت الناس من جميع زوايا العالم أقرب بعضهم إلى بعض من أي وقت مضى. إننا نعيش الآن في قرية عالمية، ولكن من المؤسف أن هذه القرية ليست متحدة كقرية واحدة. إنها منقسمة انقساماً حادا على أسس سياسية واقتصادية واجتماعية وعنصرية ودينية وثقافية. وليس هذا الأمر مستداما؛ وهو ليس صحياً. وينبغي عدم السماح باستمراره. إننا جميعا أصحاب مصلحة في ذلك. فيجب ألا نعتبر هذه الانقسامات أمراً واقعا أو مسلَّمات، لأنها ليست كذلك.

وعلينا أن نستعيد الشعار الذي جمعنا معا في هذا المكان: شعار ”نحن الشعوب“.

ولا بد أن نزرع وننمي بيننا الإحساس بالانتماء إلى ”الجماعة“. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا من أجل التركيز على ما يجمعنا، وليس على ما يفرِّقنا. ويجب أن ندرك تماما أن الاستمرار في النظر إلى العالم بعين ”نحن مقابل الآخرين“ لن يقودنا إلاّ إلى المواجهة. ولا تساعد المواجهة أحداً لأنه، في نهاية المطاف، لا يوجد في هذا العالم المترابط والمعولم من يربح كل شيء، ولكن يوجد من قد يخسر كل شيء. وكما حذّر المهاتما غاندي من قبل ”العين بالعين، وقريبا يصبح العالم كله أعمى“.

علينا أن نختار بين التقدم وتدمير النفس، وبين التعاون والمواجهة، وبين المودة والعداوة. إن علينا جميعا أن نختار، والاختيار واضح. لا يوجد بديل أفضل من التقدم والتعاون والمودة بين الأمم والشعوب.

وقد اختار الشعب التايلندي طريقه. إنه طريق الديمقراطية. والتحدي الذي تواجهه تايلند الآن، شأنها شأن غيرها من بلدان العالم، هو البحث عن التوازن الصحيح بين الثقافة السياسية والرغبة في المثل الديمقراطية. إن تغذية الثقافة الديمقراطية في أي بلد تستغرق وقتا وتتطلب تقييمها بوصفها عملية متطورة يُتوقع فيها الارتفاع والهبوط. وليس التطور الديمقراطي لتايلند استثناء من تلك القاعدة.

والشيء الفريد بخصوص الوضع الراهن للتطور السياسي في تايلند هو التعبير المستمر عن شخصيتنا الوطنية: إننا ندعم السلام والحرية والتسامح. وبالفعل، احتلت التطورات السياسية التايلندية مؤخرا الكثير من العناوين الرئيسية. ولكننا نثق أن النظرة الحسنة والعقول المستنيرة لن تخطئ رصد الأحداث الأخيرة في مسار الأمة. إن الشعب التايلندي شعب قادر على التكيف. والمجتمع التايلندي مجتمع قادر على التكيف مع الأحداث. وقد عقد الشعب التايلندي والمجتمع التايلندي العزم على المضي قدما على درب الديمقراطية.

لقد اختار العالم طريقه إلى التنمية. ويتجسّد ذلك الاختيار في إعلان الألفية وفي الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن الآن في منتصف الطريق إلى سنة ٢٠١٥، وهي السنة المستهدفة لتحقيق تلك الأهداف. وفي حين يوجد الكثير من القصص الممتازة والمشجعة للنجاح في إحراز التقدم حتى الآن – تتجلى في تخفيض حدة الفقر والجوع والمرض، على سبيل المثال لا الحصر – هناك أيضا قصص من الانتكاسات السيئة والمخيبة للآمال. وقد أصبح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ أمر صعب المنال على نحو متزايد بالنسبة لعدد كبير جدا من البلدان. ومن ثم، تعرب تايلند عن ارتياحها لأن ترى المجتمع الدولي يجتمع على كلمة رجل واحد في تصميمه على العمل بشدة لمساعدة الشعب في كل بلد وجميع البلدان على التمتع بثمار التقدم الإنمائي والرفاهية.

إن مساعدة كل منا للآخر على أن يعيش حياة أفضل أمر حتمي تمليه الأخلاق، كما أنه ضرورة عملية. من

يستطيع منا أن يعيش سعيدا وينام قرير العين في جزيرة مليئة بأسباب الثروة والبذخ في بحر من الفقر واليأس؟ بالتأكيد الإجابة بالنفي. ففي نهاية المطاف، من مصلحة كل بلد، الذاتية المستنيرة، ضمان الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية – على أوسع نطاق وفي أقرب وقت ممكن.

وتتعاظم أهمية وحدتنا ''نحن الشعوب'' في مواجهة العاصفة العارمة، ألا وهي أزمة النفط العالمية، وأزمة الغذاء، والأزمة المالية. وتهدد هذه الأزمات المتعددة بتعطيل الأهداف الإنمائية للألفية، أو حتى إلغاء المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في الماضي في بلدان كثيرة. وتحتاج البلدان النامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في سوق الطاقة العالمية. إن كل دولار زيادة نتيجة المضاربة في الأسعار الآجلة للنفط التي يتم التعامل فيها في بورصات الأسواق الآجلة تعني زيادة في التكاليف الإنمائية تتحملها حكومات البلدان النامية وتؤثر في سبل العيش للناس العاديين في جميع أنحاء العالم.

ولكن في كل أزمة تلوح فرصة. فقد جعل الارتفاع الشديد في أسعار النفط من الضروري أن تكيّف البلدان أنماط استهلاكها وتعيد النظر في استراتيجياتها لأمن الطاقة. وتايلند ليست استثناء من أزمة النفط العالمية؛ فقد تضرر شعبنا جراء الارتفاع الشديد في أسعار النفط في كل مناحي الحياة تقريبا.

وفي الوقت ذاته، تعلمت تايلند كيف تتكيف مع الأوضاع وكيف تتواءم. ويجري الآن بمزيد من الإلحاحية متابعة مدى كفاءة الطاقة وتنمية مصادر بديلة للطاقة، مثل الغاز المسيّل والوقود الأحيائي ومزيج البنزين والكحول، وبسبب الأزمة العالمية في الطاقة، يتحول اليوم المزيد من السيارات في تايلند إلى استخدام مصادر الطاقة البديلة. وتزدهر سوق الطاقة البديلة في تايلند وعبر آسيا. وتوجد إمكانات هائلة في هذه السوق، وتقف تايلند على أهبة الاستعداد للعمل مع أصدقائنا في جميع أنحاء العالم في كل المساعي المتصلة ببحوث الطاقة البديلة وتنميتها.

وتحتاج البلدان النامية إلى الاستقرار والأمن في أسواق الغذاء العالمية. وفي مواجهة هذه التحديات، ينبغي ألا ننسى أن لأزمة الغذاء الراهنة أسبابا متعددة، من قبيل أزمة النفط العالمية والجفاف والفيضانات. ومن أجل تحقيق الفعالية، فإن أي محاولة لمعالجة أزمة الغذاء العالمية يجب أن تكون شاملة ومتّسقة. ويجب أن تهتم بالاستجابة للمتطلبات القصيرة الأمد للحفاظ على تدفق الإمدادات إلى السوق العالمية، بينما نعمل على الاستجابة للمتطلبات الأطول أمدا لتحقيق الاستقرار في أسعار الأغذية زيادة الإنتاجية.

وبوصف تايلند وعاء الأرز للعالم، فإنها ستواصل ضمان توفير الإمدادات لسوق الأرز العالمية. وسنواصل العمل مع البلدان الأخرى لتعزيز الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي. وفي الماضي، كانت عندنا ثورة صناعية وثورة في تكنولوجيا المعلومات. والآن، نعتقد أنه قد آن الأوان لانطلاق الثورة التالية؛ ألا وهي الثورة الخضراء. وسنواصل العمل مع البلدان في جميع أنحاء العالم لضمان وجود سوق دولية مفتوحة للأغذية ووضع قواعد للتجارة الزراعية التي تساعد المزارعين الفقراء في العالم وتعزز الأمن الغذائي في البلدان النامية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي استئناف جولة الدوحة الإنمائية في أقرب وقت ممكن.

تحتاج البلدان النامية أيضا إلى تحقيق الاستقرار والأمن في الأسواق المالية العالمية. والاضطرابات الحالية في الأسواق المالية العالمية، إذا لم يتم معالجتها على نحو فعال قريبا، فإنها تهدد بحدوث هبوط اقتصادي واسع النطاق قد يدفع بملايين الناس إلى العيش تحت مستوى خط الفقر ويؤثر بشدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وترادف الأزمة المالية العالمية مع أزمتي الطاقة والغذاء العالميتين هو آخر شيء

تريد شعوب البلدان النامية أن تراه. ويصدق ذلك بصفة خاصة على تايلند وعبر آسيا. وقد تعلمنا من تجربتنا الأليمة كيف أن ظواهر، مثل تلك التي بدأت بالأزمة المالية في عام ١٩٩٧، يمكن أن تتصاعد وتتحول إلى أزمات متعددة الأوجه يسقط معها الملايين في براثن الفقر المدقع واليأس، وتُجهد النسيج الاجتماعي للمجتمعات وتثير التوترات الاجتماعية التي تتصاعد إلى توترات سياسية.

لقد عشنا تلك الأيام السوداء، ولا نريد أن نرى هذا النوع من الأزمات يتكرر مرة أخرى. ومن ثم، تتعرض جميع البلدان لأخطار شديدة جراء الاضطرابات المالية الحالية. ويجب أن نعمل معا، وبسرعة، لكبح آثار التدهور السريع قبل فوات الأوان.

وبالإضافة إلى العاصفة العارمة لأزمتي الطاقة والغذاء والأزمة المالية العالمية التي هبّت هذا العام، شهدت منطقة جنوب شرق آسيا عاصفة كبيرة في شكل إعصار نرجس، الذي عصف بميانمار في أيار/مايو. وكان إعصار نرجس من أشد الأعاصير تدميرا التي عصفت بميانمار على الإطلاق. لقد تسبب في فقدان الكثير من الأرواح وأضر بشدة بأسباب الرزق. ولكن إعصار نرجس لم يكن مجرد حادث منعزل. ففي السنوات القليلة الماضية، شهدنا تغيرا في نمط المناخ، تسبّب في حدوث عواصف قاسية متتابعة وطقس شديد في جميع أركان المعمورة. فالجليد في القطبين الشمالي والجنوبي يذوب بسرعة مخيفة. كما يرتفع منسوب البحار باطراد ويهدد باجتياح المناطق الواطئة حول العالم. ويزداد الجفاف، وتحولت مناطق كثيرة، كانت صالحة للزراعة، إلى مناطق صحراوية.

إننا لا نستطيع أن نغمض أعيننا بعد الآن عن الأخطار المتعاظمة التي يفرضها تغير المناخ. فهذه الأخطار لا تعترف بأي حدود سياسية. فكلنا، كبارا وصغارا، أقوياء وضعفاء، يربطنا معا ضعفنا المشترك ومصيرنا المشترك بصفتنا سكان كوكب الأرض. لذا علينا مسؤولية جماعية بشأن تلك المسألة.

وكان الاختيار واضحاً وقد تم اتخاذه. فعندما اجتمع العالم لمناقشة تغير المناخ في مؤتمر بالي في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي اختار المسؤولية الجماعية عوضا عن اللامسؤولية الجماعية. ولن تألو تايلند جهدا للعمل بنشاط مع جميع الأطراف لكفالة أن نكمل في مؤتمر كوبنهاغن المقرر عقده في العام المقبل الرحلة التي بدأناها في العام الماضي بموجب خريطة طريق بالي. تلك مرحلة حرجة وتتطلب اتخاذ خطوات مهمة من قبل جميع الأطراف. فالوقت بكل بساطة ليس في صالحنا.

هناك قول مفاده أن كل سحابة في كل عاصفة تحمل بطانة فضية. وذلك حقيقي بالنسبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وتايلند من أعضائها. فعندما واجهت تلك الرابطة تحدي عواقب الإعصار نرجس، كان عليها أن تختار بين ألا تقوم بأي عمل وتفقد مصداقيتها، أو أن تأتي بعمل ما ويُنظر إليها على أنها قوة يحسب لها حساب. واختارت الرابطة الخيار الثاني. فقد شكلت شراكة عاملة ثلاثية الأطراف بنجاح مع ميانمار والأمم المتحدة وعملت الرابطة كجسر بين ميانمار والمجتمع الدولي. واستمرت تلك الشراكة في العمل بنجاح حتى يومنا هذا، وهي تصلح لأن تكون مثالاً للشراكات الإنسانية في أجزاء أخرى من العالم في المستقبل. ومن خلال تلك العملية، برهنت رابطة أمم جنوب شرق آسيا مرة أخرى على فعاليتها وقدراتها.

وأقدمت الرابطة على اختيار آخر – وهو اختيار مهم وعميق. فهي تمضي قدما نحو التحول إلى منظمة قائمة على أساس القواعد ومحورها البشر، وذلك بالتوقيع على ميثاق الرابطة في السنة الماضية. وسوف يعقد مؤتمر قمة

الرابطة الرابع عشر في بانكوك تحت شعار ”ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل شعوبها“ لتدشين حقبة جديدة بالنسبة للرابطة، يكون البشر في قلب تعاوننا. وكرئيس للرابطة، أطلقت تايلند حملة ذات محاور ثلاثة. أولا، نود أن نحقق أهداف ورؤية الميثاق. ويتضمن ذلك إنشاء هيئة لحقوق الإنسان تابعة للرابطة، وهي واحدة من الهيئات الجديدة المتوخاة في ميثاقنا. ثانيا، سوف نضفي مزيداً من الحيوية على طابع التمحور حول البشر في مجتمعنا بهدف تعزيز مشاركتهم في بناء مجتمع رابطة الأمم. ثالثا، سوف نعزز تعاون بلدان الرابطة للمساهمة بشكل أفضل في رفاه شعوبنا، وخاصة في مجالي التنمية البشرية والأمن.

وسوف تتابع تايلند عمل سنغافورة رئيس الرابطة السابق، لتحقيق حلم الآباء المؤسسين بتحويل جنوب شرق آسيا من مجتمع جيران تسود بينهم علاقات حسن الجوار إلى مجتمع واحد لبلدان الرابطة، حيث يتجذر الشعور بـ ”نحن شعوب جنوب شرق آسيا“. وسوف يستفيد العالم من الرابطة كشريك قائم على القواعد وفعال ويمكن التنبؤ به ومحوره البشر. ومن خلال تكامل أكبر مع البلدان الإقليمية في آسيا نستطيع أن نشكل جسراً طبيعياً يصل بين الصين والهند، المركزين الاقتصاديين العالميين الصاعدين في القرن الحادي والعشرين بحجم سوق مجمع يضم بلايين البشر. نحن نؤمن بأن رؤية طريق حرير جديد وعصري يمر من خلال دول الرابطة أمر لا مبالغة فيه وغاية ليست بعيدة المنال.

اسمحوا لي أن أختتم بنفس الطريقة التي بدأت بها. إننا نحتاج إلى استعادة مبادئ ”نحن شعوب الأمم المتحدة“ بهدف العمل معاً لحل مشاكلنا المشتركة ولكي نبقى على قيد الحياة. فوضع المصالح الذاتية الضيقة لبرهة جانبا والعمل معاً لم يكونا أبداً أكثر إلحاحاً بالنسبة لأعضاء هذه المنظمة من أجل صياغة حلول في صالح الجميع. فالأمم المتحدة لا يمكن أن تكون إلا ما يود لها الأعضاء مجتمعين أن تكون. ”نحن شعوب الأمم المتحدة“ لا بد لنا أن نختار.

لندع ما قاله مرة أحد رواد الفضاء حين كان يحملق في كوكب الأرض من محطة فضائية يذكرنا جميعاً بمسؤوليتنا المشتركة:

> ”بالنسبة لأولئك الذين شاهدوا الأرض من الفضاء، وبالنسبة للمئات أو ربما الآلاف الذين سوف يشاهدونها، من المؤكد أن تلك التجربة ستغير نظرتكم. إن الأشياء التي نتقاسمها في عالمنا أكثر قيمة بكثير من تلك التي تفرقنا“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة رئيس وفد جمهورية بيلاروس، السيد أندريه دبكيوناس.

السيد دبكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالبيلاروسية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالروسية): إن المناقشة السياسية العامة لهذه الدورة بالإضافة إلى اجتماعاتها الرفيعة المستوى تقنعنا مرة أخرى بالحاجة إلى التحول بالعلاقات الدولية من المواجهة القائمة على المصالح الوطنية الضيقة إلى الحوار والتعاون القائمين على المساواة والاحترام المتبادل. وإلا فلن يكون من الممكن تحقيق تقدم في مواجهة المشاكل الملحة العالمية والإقليمية التي تواجه البشرية.

لقد أثار حلول القرن ٢١ آمالاً عدة، ولكن العالم لم يتمكن حتى اليوم من تفادي الحروب كوسيلة لتحقيق أهدافه. إن فرض أو إخضاع إرادة الغير والضغط من قبل فرادى الدول يزيد من حدة الصراعات ويجعل من الصعوبة بمكان تجاوز العوائق. ونحن نتعامل اليوم مع تحديات عالمية لا تؤدي إلى إعاقة تطور البشرية فحسب، بل إنها تهدد وجودنا الحضاري أيضا. وتفرض تلك الحالة مسؤوليات خاصة على جميع أصحاب المصلحة في العلاقات الدولية،

بصرف النظر عن موقعهم الجغرافي أو تأثيرهم الجغرافي – السياسي أو أنظمتهم الاجتماعية – السياسية. فالمساواة وعدم المواجهة والاحترام المتبادل والحوار المناسب: تلك هي المفاتيح التي تقود إلى تجاوز العوائق من أجل تقدم فعال في مجال التنمية.

وفي السنوات الأخيرة، تكلمنا كثيراً عن الحاجة إلى زيادة فعالية عمل الجمعية العامة وتأثيرها على العمليات العالمية ككل. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تأكدت كل دولة تود أن تساهم إسهاماً متواضعاً وإن كان إيجابيا في مواجهة المشاكل العالمية من أن مناهجها واقتراحاتها ستدرس عن كثب وبموضوعية في الجمعية العامة.

في السنة الثامنة بعد مؤتمر قمة الألفية، نرى أن الأهداف الإنمائية للألفية التي يعتمد عليها قدر الملايين ستبقى مجرد حبر على ورق إذا لم تتوقف الدول الأكثر تقدماً عن النظر إلى الجهود الرامية لتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية في بلدان الجنوب. وإلى تزويد تلك البلدان بالدعم المالي والاقتصادي من وجهة منظور مصالحها الجغرافية – السياسية. دعونا نعترف بصدق بأن الشراكة العالمية من أجل التنمية التي كثيراً ما تذكر في هذه الجمعية لا وجود لها عملياً بعد.

ولن نحرز أي تقدم ما لم نتعامل مع أزمات الطاقة والغذاء. وعلينا أن نعمل من أجل مصلحة الجميع وليس من أجل خدمة رغبات مجموعة ضيقة من البلدان المؤثرة. كما إننا نحتاج إلى تحديد واضح لكيفية توجيه جهودنا وإلى العمل بطريقة منهجية.

إن التحديات التي نواجهها متداخلة: فتغير المناخ والنقص في الطاقة والغذاء يعودان إلى حد كبير إلى الأنماط السائدة في استخدام الطاقة. وللبشرية أثر متزايد على الغلاف الجوي والغلاف الحيوي؛ والمشاكل البيئية العائدة إلى الأثر المتزايد لنشاط الإنسان تقود إلى تغير المناخ؛ وتغير المناخ بدوره، يقود إلى محاصيل زراعية أقل؛ وذلك بدوره يزيد من تفاقم أزمة الغذاء.

وهكذا، فإننا نواجه تحدياً عالمياً واحداً متعدد الأبعاد، وسوف تزداد قيمة تلك الدورة إذا ما سمعنا في ذلك المنتدى الدولي اقتراحات جديدة ومبررة وذات فكر استشرافي من أجل التصدي للتحديات التي تواجه البشرية بشكل منسق. وينبغي لهذا النهج أن يعزز العمل من أجل مرحلة ما بعد اتفاق كيوتو. واليوم، من الواضح أن المحادثات حول ذلك الاتفاق يجب أن تتضمن طائفة أوسع من المسائل وليس الاتفاق على كميات وحصص الحد من انبعاثات غاز الدفيئة فحسب.

لقد أعلنت بيلاروس في عدة مناسبات أن النُهج المستقبلية إزاء مشكلة كيفية ضمان النمو الاقتصادي مع تفادي الإضرار بالبيئة ستكون قائمة على التعاون الدولي في نشر تقنيات توفير الطاقة حول العالم وتقنيات استخدام مصادر بديلة ومتجددة للطاقة.

وينبغي أن يكون العنصر الجوهري والأساسي والحيوي في ذلك التعاون هو تأمين الوصول المتكافئ لجميع الدول إلى تلك التكنولوجيا من خلال إنشاء آلية عالمية لمراقبة العملية عن طريق الأمم المتحدة. وقد تم تحديد الخطوة الأولى في هذا الاتجاه ويمكن اتخاذها في المستقبل القريب. وفي الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز في طهران، وبمبادرة من بيلاروس، اقترحت الحركة عقد مناقشة مواضيعية خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن تأمين وصول جميع الدول إلى التكنولوجيا المتسمة بكفاءة الطاقة واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، مع حفظ حقوق الملكية الفكرية، بطبيعة الحال.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى وضع جدول أعمال متعدد الأبعاد للطاقة في الأمم المتحدة، على أن يأخذ بعين

الاعتبار مصالح البلدان المنتجة وبلدان العبور والبلدان المستهلكة. ويمكن أن يكون التعاون المسؤول في مجال الطاقة عاملا أساسيا في الأمن الإقليمي. واقتراح تركمانستان بشأن مناقشة السبل الكفيلة بتأمين المرور الموثوق به للوقود يبعث على التفاؤل أيضا.

وفي سياق إقامة نظام عادل للعلاقات الاقتصادية الدولية، لا بد من إيلاء اهتمام خاص لمدونة سلوك الشركات عبر الوطنية في استغلال حقول النفط والغاز وموارد التعدين في البلدان النامية. إننا نحتاج إلى حماية موثوق بها من ممارسات شركات النفط الدولية في الحصول على امتيازات مربحة لها وإن كانت أقرب إلى استعباد البلد المضيف. وكثيرا ما يطعن في تلك الصفقات، ولكن شركات النفط تلجأ إلى استخدام وسائط الإعلام لتبرير تدابيرها، مشيرة إلى تهديدات للأمن الإقليمي. ونحن نتطلع إلى مناقشة تلك المبادرة الهامة وتلك المسائل خلال دورة الجمعية العامة هذه.

وفي حقيقة الأمر، فإن محاولات الوصول إلى الموارد هي السبب الأساسي للعديد من الصراعات الحالية. ولا نتكلم هنا عن النفط ومصادر الطاقة الأخرى فحسب، بل أيضا عن الناس الذين يموتون بسبب صراعات محلية متعلقة بنقص مياه الشرب. ولكون أن ٩٧ في المائة من موارد المياه العالمية يوجد في المحيطات والبحار، فإن إيجاد طرق عملية لتحلية مياه البحر ينبغي أن يكون أولوية للبحوث العلمية خلال العقود القادمة.

ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا في تحديد مستقبل تلك التكنولوجيا، ونعتقد أنها ينبغي أن تكون ملكا لكل البشر. ولكي نكفل ذلك، يجب أن نضع آليات للحيلولة دون تركيز تلك التكنولوجيات في أيدي قلة مختارة. وأحد العوامل الرئيسية للنجاح في التصدي للمشاكل العالمية التي تواجه البشرية هو المسارعة إلى عقد اتفاقات والتوصل إلى تفاهمات بين المجتمع الدولي برمته. وأي تأخير في التصدي لتغير المناخ لا يمكن قبوله لأنه يمس قضايا أخرى في جدول الأعمال الدولي.

إننا نرى أن التنمية البشرية ومنع استغلال الأمم والأفراد ينبغي أن يكون أحد الشواغل الرئيسية في جدول الأعمال الدولي هذا. وخطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر مرحلة هامة في جهود مكافحة أشكال الرق المعاصرة. والعمل جار على قدم وساق في الأمم المتحدة بشأن تلك الخطة، وقد أنشأنا فريق تنسيق مشترك بين الوكالات، واتخذت قرارات من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعقدنا مناقشات مواضيعية بهذا الشأن في الجمعية العامة. وندعو جميع الوفود إلى الاضطلاع بدور نشط وبناء في تلك العملية، التي ستنقل مسألة الاتجار بالبشر إلى مستوى جديد. والاستجابة غير الكافية لهذا التهديد سوف تشجع على استغلال أمم بأسرها وبروز سلسلة جديدة من الاتجار بالبشر، كما سيرتفع عدد ضحايا الرق الجدد. وسيبدأ المجرمون بانتقاء الأفضل ليكونوا من بين ضحاياهم، مما سيساعد على نمو الفكر الاستعماري في الإطار الجديد للعولمة، الأمر الذي سيزيد من خطورة المشكلة على نحو خاص. ولا يحق لنا أن نسمح بتطور مثل تلك الحالة.

ومنذ البداية، اعتبرت الدول المؤسسة للأمم المتحدة أن هذه المؤسسة هي الأكثر ديمقراطية بين المؤسسات الدولية، ورأت فيها آلية عالمية يشارك فيها جميع البلدان والشعوب في إقامة نظام دولي جديد وعادل. وبوصف بيلاروس عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة، فإنها تدعم مبادرة رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، السيد ديسكوتو بروكمان، لإيلاء اهتمام خاص بإضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمة. إننا ندعم هذه العملية داخل الأمم

المتحدة، ونؤيد إتاحة فرص متساوية للدول الأعضاء كافة على أن تخضع جميعها لأحكام اللعبة ذاتها. ونحن نؤيد الاحترام الصارم لكل المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

والاقتراح الذي يركز على النتائج بشأن إضفاء الطابع الديمقراطي يتضمن زيادة عدد أعضاء لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري. وعلى مدى العشرين عاما المنقضية منذ حادث تشيرنوبل، اكتسبت بيلاروس خبرة فريدة في دراسة آثار الإشعاع على الأفراد وعلى البيئة، ونود أن تتاح لنا الفرصة لتشاطر تلك الخبرة مع الدول الأخرى في إطار اللجنة العلمية. إننا ندعو الدول إلى دعم قبول عضوية بيلاروس في اللجنة المنشأة بناء على توصية اللجنة الأولى المعتمدة بوصفها القرار ٩١٣ (د-١٠)، المعنون ”آثار الإشعاع الذري“.

كما أننا نؤيد إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمانة العامة. فإدارة كل الإدارات في الأمانة العامة يجب أن يراعى فيها التمثيل الجغرافي العادل. والمناصب الخمسة العليا في كل إدارة يجب أن توزع على خمس مناطق جغرافية. وسيكون إرساء هذا المبدأ خطوة هامة إلى الأمام في بناء الثقة بين الدول الأعضاء.

ويحدونا الأمل في أنه ينتظرنا عدد من الأحداث الدولية الهامة. ففي الدوحة، سيعقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية. ويجري العمل على عقد اتفاق لما بعد كيوتو، ودخلت المحادثات بشأن إصلاح مجلس الأمن مرحلة جديدة. ونجاح كل ذلك يعتمد علينا جميعا. وسوف نتمكن من إجراء حوار بناء واعتماد نهج بعيد عن المواجهة، وأن نتوصل إلى تفاهم أعمق مما لدينا اليوم بشأن المصالح الحقيقية لجميع الشعوب في كل أنحاء العالم. وأغلبية الإجابات على هذه القضايا الأساسية للعالم المعاصر يمكن أن نجدها في تاريخنا. وكل ما علينا أن نفعل هو الرجوع إلى تاريخنا واستقاء الدروس الصحيحة من الماضي في الوقت المناسب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيتر موريه، رئيس وفد الاتحاد السويسري.

السيد موريه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن رئيس الاتحاد السويسري، السيد باسكال كوشبان، الذي اضطر إلى إلغاء رحلته إلى نيويورك في اللحظة الأخيرة.

إن الأمم المتحدة منذ تأسيسها، تجسد أمل كل الشعوب في العيش بسلام وحرية وكرامة. وكأعضاء في الأمم المتحدة وممثلين لشعوبنا، يقع على عاتقنا واجب ألا نخيب تلك الآمال. وقبل ثلاثة أعوام، قررنا في هذه القاعة، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أن نكفل حق البشر في العيش في حرية وكرامة، متحررين من الفقر واليأس. وعلينا الآن أن نسأل أنفسنا الأسئلة التالية: هل وفينا بذلك الوعد؟ وهل تحققت التوقعات؟ وهل فعلنا ما يكفي لتحقيق السلام والأمن، والتنمية وإعمال حقوق الإنسان؟

ووفقا لتقرير صادر عن البنك الدولي مؤخرا، فإن الأشخاص الذين يعيشون في فقر نقص عددهم بواقع ٥٠٠ مليون شخص منذ عام ١٩٨١. ونسبة الفقراء إلى مجموع عدد السكان انخفضت من ٥٢ إلى ٢٦ في المائة. ومع ذلك، ما زال ١,٢ بليون شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. ويموت ٢٥ ٠٠٠ شخص يوميا نتيجة للجوع والفقر. ولا يزال هناك ٦٧ مليون من اللاجئين والمشردين داخليا على ظهر الكوكب. ولا يمكن لأي دولة، غنية أو فقيرة، أن تتصدى لهذه التحديات منفردة. فهي

تتطلب حلولا مشتركة. ونحتاج إلى أمم متحدة قوية، أمم متحدة تركز على ما يجمعنا وليس ما يفرقنا.

والتعاون الذي يتجاوز الحدود الثقافية والدينية ليس سهل المنال دوما. فتاريخ سويسرا أثبت أن هذا النوع من التعاون يعطي ثماره، على الأرجح، عندما تُعالج مشاكل محددة، مع السعي إلى إيجاد حلول من خلال حوار مفتوح. ويتجسد هذا النهج في سياسة السلام السويسرية. ونحن ندعم المشاريع التي تستهدف التقريب بين الأشخاص ذوي القيم والخلفيات الثقافية المختلفة لتمكينهم من التعايش بصورة إيجابية. وهذا النهج يميز أيضا نشاطنا في تحالف الحضارات الذي ترعاه الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن الحوار ضروري، فإنه ليس سوى وسيلة واحدة من الوسائل لتعزيز القيم الأساسية التي نكرس لها أنفسنا جميعا. وأقصد، بالدرجة الأولى حقوق الإنسان، وتحقيق مستوى العيش الكريم، والتطور الشخصي للجميع.

وفي هذا السياق، تشارك سويسرا بفعالية في عمل مجلس حقوق الإنسان. ولنذكر أن الحكم على جدوى المجلس، في نهاية المطاف، سيكون من خلال الإسهام المحدد الذي يقوم به في حماية حقوق الإنسان في الميدان. والاستعراض الدوري الشامل وإجراءاته الخاصة تزود المجلس بأداتين فعاليتين يجب استخدامهما. وستواصل سويسرا المطالبة بإجراء استعراض دوري شامل بصورة بناءة وحاسمة، وبضمان استقلالية الإجراءات الخاصة واستقلالية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وفي العام المقبل، سيعقد في دربان المؤتمر الاستعراضي لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل دربان. وتشكل مكافحة العنصرية أولوية بالنسبة لسويسرا. ولذلك، سيؤدي بلدي دوره في هذه العملية. غير أننا نتوقع اتسام المرحلة التحضيرية بروح بناءة تساعدنا على تحقيق نتائج متوازنة. وعلى نحو خاص، ينبغي أن يقتصر المؤتمر الاستعراضي على تقييم تنفيذ إعلان وبرنامج عمل دربان. وينبغي ألا يشكك في أوجه التقدم المعيارية المحددة في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأخيرا، ينبغي أن يتناول المؤتمر مواضيع مختلفة تتعلق بالعنصرية، بدون أن يصبح محفلا يركز على حالة بعينها.

وفي الأسبوع الماضي، ناقشت الجمعية العامة أيضا حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونعرف جميعا أن تنفيذ تلك الأهداف بطيء وشاق. وكان من الممكن أن نحقق أكثر من ذلك لو عملنا بصورة جماعية. وكان يتعين علينا أن نحقق ما هو أكثر، وسويسرا ليست استثناء. غير أننا نحاول تخصيص مواردنا المحدودة لاتخاذ إجراءات تلبي احتياجات البلدان المتلقية، وتُحدث أثرا في حياة أفقر الفئات، وتساعد الناس على أن يساعدوا أنفسهم، وتكمل جهود البلدان المتلقية ولكن لا تحل محلها.

وينبغي أن تتسم المساعدة الإنمائية بالفعالية والاتساق الدائمين. وسيتيح لنا المؤتمر الدولي لمتابعة تمويل التنمية في الدوحة فرصة لتجديد وتعميق هذا التحالف بين البلدان النامية والبلدان الصناعية.

والتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب تعزيز الحماية القانونية لأفقر الفقراء في العالم. وما لم يكن بمقدور هؤلاء أن يدافعوا عن أنفسهم ضد الظلم، ويتوفر لهم وصول متكافئ إلى العدالة والملكية والعمل والأسواق، فلن نتمكن من تحقيق التنمية في آخر المطاف. وقد قدمت لجنة التمكين القانوني للفقراء تقريرها قبل بضعة أشهر. وهو يستحق أن تدرسه الجمعية وتقوم بمتابعته على نحو متأن.

ومما لا شك فيه أن الأزمة الغذائية عسرت تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشأنها شأن بلدان أخرى،

استجابت سويسرا للأزمة بزيادة مساهمتها في برنامج الغذاء العالمي. غير أن أسباب ارتفاع أسعار الغذاء ينبغي أن نتناولها أيضا. ولذلك الارتفاع أسباب مختلفة تتراوح من تغير عادات الأكل، وزيادة زراعة محاصيل الوقود الزراعي، وإهمال الإنتاج الزراعي. والتدابير اللازم اتخاذها لحل هذه الأزمة يجب أن تكون متعددة ومتنوعة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي بذلتها فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية بغية توفير استجابة متسقة وفعالة.

غير أن لهذه الأزمة جانب إيجابي أيضا. فقد يشكل ارتفاع أسعار الأغذية أيضا فرصة للمزارعين في البلدان النامية. بيد أنه لكي يستفيد المزارعون من هذا الارتفاع في أسعار الأغذية، يتعين كفالة الوصول إلى الأراضي والممتلكات، والتمويل، والبذور. وبالمثل، فإنهم يحتاجون إلى قواعد دولية لمكافحة إغراق أسواقهم التجارية بالمنتجات الزراعية المدعومة بالإعانات، فضلا عن تحسين الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية.

إن اختتام مناقشات منظمة التجارة العالمية بصورة إيجابية كان يمكن أن يشكل مؤشرا إيجابيا على التقدم في هذا الاتجاه. وبالتالي، تعرب سويسرا عن أسفها لعدم تمكننا من التوصل إلى اتفاق في الاجتماع الوزاري الذي عُقد في جنيف في تموز/يوليه. ويكمن التحدي الآن في كفالة عدم المخاطرة بالتقدم المحرز فعلا، وفي استعادة الثقة بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، حتى يتسنى تكلل جولة الدوحة بنتيجة ناجحة.

ويشكل تغير المناخ مصدرا رئيسيا آخر للقلق. ونحن في سويسرا نعي هذه الحقيقة على نحو خاص لأن أنهارنا الجليدية بجبال الألب تذوب بسرعة. وفي أنحاء أخرى من العالم، تأخذ هذه الظاهرة شكل تقلب أنماط هطول الأمطار، والجفاف، والفيضانات. و تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ تبين بوضوح أن جميع هذه الكوارث بينها قاسم مشترك: أنها نتيجة لتغير المناخ ويتسبب فيها الإنسان واستهلاك الوقود الأحفوري، بصورة خاصة.

لقد ولى زمن المحادثات التي لا تنتهي أبدا. وستحقق سويسرا أهدافها المتعلقة بتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة لديها بحلول عام ٢٠١٢. وبالنسبة لما بعد عام ٢٠١٢، نحتاج إلى وضع نظام مناخي جديد وطموح ومقبول دوليا. وينبغي أن يستند هذا النظام إلى مبدأ تشاطر المسؤوليات لكن على نحو متباين. وقد قدمت سويسرا اقتراحا لفرض ضريبة عالمية متعلقة بثاني أكسيد الكربون تفي بذلك المعيار، وستضمن تمويل تدابير التكيف اللازمة. وأود أن أدعو الجمعية إلى القيام بدراسة متأنية لهذا الاقتراح في إطار المناقشات الجارية بشأن تغير المناخ.

غير أن جهود البلدان الصناعية وحدها لن تكون كافية لحل مشكلة الاحترار العالمي. وسيتعين على كل بلد، وفقا لقدراته الذاتية، أن يسهم في تخفيض معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وفي قيامنا بذلك، يوحدنا شاغل مشترك هو الاضطلاع بمسؤوليتنا تجاه الأجيال القادمة.

واليوم، لا يزال العديد من البلدان يمر بحالات الصراع المسلح. وفي حالات كثيرة، تراجع احترام القانون الإنساني الدولي. ولذلك السبب، تناشد سويسرا مرة أخرى جميع الأطراف المتصارعة أن تمتثل لأحكام القانون الإنساني الدولي، وأن تكفل للمنظمات الإنسانية الوصول إلى ضحايا الصراعات بسرعة وبدون عراقيل.

ومنع نشوب الصراعات هو أحد المهام المركزية للأمم المتحدة. وسويسرا تنشط بشكل خاص على مستويين. أولا، نود أن نولي مزيدا من الاهتمام للعلاقة بين العنف المسلح والتنمية. وبمعية شركاء آخرين، ننوي تقديم مشروع قرار بشأن هذا الموضوع خلال دورة الجمعية العامة هذه.

ثانيا، إننا نؤيد بشدة تعزيز قدرات الأمانة العامة في ما يتعلق بالوساطة. فقد أثبتت جهود الوساطة في كينيا، مثلا، أن هذا الشكل من أشكال منع نشوب الصراعات يمكن أن يجدي نفعا.

وبذلك أصل إلى مسألتي المسؤولية عن الحماية ومنع وقوع الإبادة الجماعية. وسويسرا ترحب بتعزيز ترسيخ هذين الموضوعين على نحو مؤسسي داخل الأمم المتحدة.

وتم التسليم بمفهوم المسؤولية عن الحماية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في إطار مؤتمر القمة العالمي. ومن الواضح أنه لا يمكن تنفيذ ذلك المفهوم تنفيذا عمليا إلاّ بالتدريج. ومع ذلك، سوف تلتزم سويسرا بكفالة عدم إدماج المفهوم جزئيا في مفهوم التدخل الإنساني حتى لا يطعن في توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠٠٥.

إن العدالة ضرورية لبناء السلام الدائم. وبعبارة أخرى، فإن السلام والإفلات من العقاب لا يتفقان على الأمد الطويل. ومرة أخرى، أكد القبض على تشارلز تايلور ورادوفان كاراديتش وتسليمهما إلى لاهاي فوائد العدالة الجنائية الدولية. ويجب ألا يُسمح لمجرمي الحرب المزعومين أن يعيشوا في هدوء. ويجب أن يُحاسَبوا على تصرفاتهم في محاكمة عادلة. وذلك تدبير وقائي وفقا لنظام العدالة الجنائية الدولية، وينبغي ألاّ يُستهان به. ولذلك، تدعم سويسرا عمل المحكمة الجنائية الدولية والمدافعين عن استقلالها.

وفي بداية كلمتي، شددت على الأهمية الكبرى للأمم المتحدة. ولكن العالم يتغير والعلاقات الدولية في تطور مستمر. وعلى الأمم المتحدة أن تتغير أيضا. أما الذين يعيشون في الماضي فحسب، فسيفوتهم قطار المستقبل دون شك.

ولا بد من أن يشمل الإصلاح جميع هيئات الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن. ونظرا لما يمارسه مجلس الأمن من السلطة، فالتوقعات منه مرتفعة جدا. ويجب أن تحظى قراراته بالدعم والقبول من المجتمع الدولي بأسره، ويتعين على المجلس أن يتواءم مع حقائق القرن الحادي والعشرين، أي التوازنات الجديدة التي تميز عالمنا على المستويات السياسية والاقتصادية والديموغرافية.

وعلاوة على ذلك، من الأساسي جدا مراعاة وجهات نظر الجهات الفاعلة الهامة غير الأعضاء في المجلس في عملية صنع القرار. وتدعو سويسرا منذ فترة إلى تحسين أساليب العمل. وستواصل العمل من أجل مزيد من المشاركة والشفافية.

والسلام ليس هبة، بل إنه مَثَل أعلى يتعين السعي إلى تحقيقه كل يوم. وقَدَر الأمم المتحدة أن تكون المكان لتحقيق ذلك الهدف. ونحن مستعدون لتقديم إسهاماتنا في تلك المهمة الجماعية الملحّة بما تسمح به قدراتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سومدوث سوبورون، رئيس وفد جمهورية موريشيوس.

السيد سوبورون (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): إنني أنوب عن الأونرابل نافينشاندرا رامغولام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس الذي لم يتمكن من الحضور شخصيا لمخاطبة الجمعية في هذه الدورة. وقد طلب مني رئيس الوزراء أن أدلي بهذا البيان نيابة عنه وأن أنقل تحياته الطيبة للرئيس ديسكوتو بروكمان وسلفه السيد سرجان كريم ومعالي الأمين العام السيد بان كي – مون.

إن المشاكل التي نواجهها كثيرة وشاقة لكننا نرى أن البشرية تملك من البراعة والموارد ما يكفي للتغلب على المحنة من خلال استجابة موحدة. وينبغي للهدف المتمثل في تعزيز التنمية البشرية والأمن، وبجوانبه المتعددة، أن يظل أولوية بالنسبة لنا. وفي ذلك الصدد، فإن موضوع هذه الدورة –

أثر أزمة الغذاء العالمية على الفقر والجوع في العالم وضرورة إضفاء صفة الديمقراطية على الأمم المتحدة – هام وتوقيته مناسب.

ونحن جميعا قد تضررنا بالأزمة الغذائية العالمية المتزايدة. وكما هو الحال دائما، تتحمل أفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي شدة وطأة انعدام الأمن الغذائي حيث تقع أعمال الشغب والإضرابات والاختلالات الاجتماعية التي تهدد الاستقرار السياسي.وباعتراف الجميع، فهناك عدد من العوامل وراء ندرة الغذاء الحالية. وبعض تلك العوامل خارجة عن إرادتنا. ومع ذلك، فهناك حاجة ماسة إلى أن نتصدى لمسائل مثل الممارسات الزراعية التي عفا عليها الزمن وعدم كفاية البنية التحتية والتوزيع غير العادل للملكية الأراضي وانعدام الأمن الوظيفي. والقائمة طويلة والحلول معروفة. ونأمل في التمكن من حشد الإرادة السياسية اللازمة لذلك.

وموريشيوس بلد مستورد صاف للأغذية. وتقوم الحكومة بتنفيذ خطة لرفع الإنتاج الغذائي إلى أعلى مستوى ممكن لخفض اعتمادنا على الواردات الغذائية. ونحن نعمل على الاستفادة لأقصى حد من استخدام الأراضي وتنويع إنتاج المحاصيل الغذائية والثروة الحيوانية والمأكولات البحرية. ومن أجل التغلب على القيود الناجمة عن عدم توافر الأراضي والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير، نهدف، بالشراكة مع بلدان مجاورة، إلى إنتاج ما يكفي لاستهلاك الأسواق المحلية المشتركة لدينا، وفي نهاية المطاف التصدير إلى المنطقة. وأثبتت تجاربنا في ذلك الصدد، مع مدغشقر وموزامبيق، أنها مفيدة لجميع الأطراف وتبشر بمستقبل واعد جدا.

والحق في الغذاء هو أحد الحقوق التي كثيرا ما يتم تجاهلها، وفوق ذلك فهو مرتبط ارتباطا وثيقا بكرامة الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن يتحرك المجتمع الدولي الآن لضمان احترام هذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان. وفي هذه الحقبة من التفوق العلمي والتكنولوجي حيث نكشف أسرار هذا الكون الواسع جدا والجسيمات الأصغر من الذرة، وحيث تدهشنا اكتشافات العلم اليومية وتغيّر نظرتنا إلى الواقع، فمن غير المعقول أن ينام عدد كبير جدا من الأطفال وهم يتضورون جوعا. فواحد من كل ستة أشخاص في العالم يعاني من الجوع. وهذا هو التحدي الأخلاقي الأكبر الذي تواجهه البشرية اليوم.

ونحن نثني على الأمين العام لإنشائه في الوقت المناسب فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية. كما نرحب بالاقتراح الذي قدمته مؤخرا المفوضية الأوروبية لإنشاء مرفق خاص يصل حجمه إلى ما يربو على ١,٥ مليار دولار للاستجابة السريعة للأزمات الغذائية بالتنسيق مع فرقة عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

وعلى مدى عام تقريبا، وجّه ارتفاع مستوى سعر النفط الذي لم يسبق له مثيل ضربة عنيفة للنمو الاقتصادي في الكثير من البلدان النامية. وتعتمد موريشيوس على النفط المستورد لتغطية نسبة ٨٠ في المائة من استهلاكها من الطاقة، مما يجعلها هشة للغاية في ذلك الصدد. وزادت حصة المنتجات النفطية في فاتورة الواردات من ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. وأقمنا مؤخرا مشروع ”جزيرة موريشيوس المستدامة“ لتشجيع زيادة كفاءة استخدام الطاقة واستغلال مصادر الطاقة المتجددة.

(تكلم بالفرنسية)

ومشروع جزيرة موريس مشروع جريء، ولكننا نرى أن الوضع العالمي الراهن يتطلب الجرأة. والهدف الرئيسي من المشروع هو تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وفي العام الماضي، حققنا

زيادة في معدل النمو بلغت ٥,٤ في المائة، ونتوقع هذا العام معدلا يصل إلى ما يربو على ٥,٧ في المائة. ومع ذلك، فنحن ندرك أن النمو ليس غاية في حد ذاته.

وتسعى الحكومة إلى نموذج تنمية لا يراعي الضرورات الاقتصادية فحسب، بل أيضا التطلعات المترسخة لكل مواطن في موريشيوس. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأن ننال من فرص الأجيال القادمة.

ويسعى مشروع جزيرة موريس إلى جعل موريشيوس مختبرا كاملا، حيث سنستخدم الموارد الطبيعية الوافرة في جزيرتنا – البحر والشمس والرياح والكتلة الأحيائية الغنية بالنباتات. ونحن نسعى للتوصل إلى حل بيئي لمشكلة الاحترار العالمي ولاعتمادنا على الأسواق النفطية المتقلبة للغاية.

لقد حددنا لأنفسنا الهدف المتمثل في تقليل الاعتماد على منتجات المشتقات النفطية بمقدار الثلثين خلال ٢٠ عاما. هذه هي الطريقة التي نساهم بها في الجهود الدولية لمكافحة أثار الدفيئة. إنه رهان مستقبل اقتصاد جزيرة صغيرة معرض بشدة للخطر، لكنني أعتقد أنه أيضا هدف لكوكب مهدد بالاختناق في الأجل الطويل.

وفي حين أن أسباب انعدام الأمن الغذائي وأزمة الطاقة متعددة معقدة، لا يساورنا أدنى شك في أن تغير المناخ سيفاقم الوضع في المستقبل. إن تغير المناخ يلقي بعبء خاص على كاهل البلدان النامية، التي لم تفعل سوى القليل للتسبب في المشكلة. إن البلدان النامية بحاجة ماسة للمساعدة لتعزيز قدرتها على التكيف وتقليل درجة تعرضها للخطر لأنها، لا تستطيع بمفردها تحمُّل عبء تكاليف التكيف والتخفيف.

وموريشيوس كونها جزيرة، معرّضة بشدة لتأثيرات تغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتآكل الشواطئ، وتبييض المرجان، والظروف الجوية البالغة السوء. إنها لا تؤثر فحسب على مواردنا المحلية وصناعاتنا مثل المصائد والسياحة، ولكن أيضا تهدد البنية التحتية الحيوية، والمستوطنات والخدمات. إن زيادة تواتر ونطاق الكوارث الطبيعية يفاقم من أوجه الضعف المتأصلة.

إن موريشيوس منخرطة تماما في عملية ما بعد بالي. والاجتماعات التي ستعقد في بوزنان في كانون الأول/ديسمبر وفي كوبنهاغن العام القادم ستكون مهمة لتحديد أهداف انبعاثات الغازات. ومن الضروري أن نتوصل إلى اتفاق شامل بشأن إطار لتغير المناخ. وفي الاجتماع الرفيع المستوي الأخير بشأن تغير المناخ، وجّهت موريشيوس نداء من أجل إقامة صندوق خاص لإتاحة وضع وتنفيذ تدابير للتكيف. ولم تلق مناشدتنا للمانحين الدوليين بشأن توفير الموارد المطلوبة بشدة لتشغيل الصندوق استجابة بعد. لكننا، نرحب بالإعلان الأخير الذي أصدره زعماء مجموعة الثماني بشأن وضع هدف طويل الأجل لخفض الانبعاثات بمقدار ٥٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٥٠. ونرحب أيضا بتعهدهم المساعدة في دعم خطط التخفيف في البلدان النامية الرئيسية من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية ضحايا بريئة لظاهرة الاحترار العالمي وتدهور البيئة. وقبل أسابيع قليلة فقط، شهدنا الدمار الذي سببه تعاقب سريع للأعاصير في منطقة الكاريبي. ولذا نناشد المجتمع الدولي مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية لإدماج خطط للتكيف والتخفيف في استراتيجياتها الوطنية. إن استمرار الوصول إلى المساعدات الإنمائية الرسمية، وترتيبات التمويل الميسر، وخفض خدمة الدين والشروط المحسنة للتجارة كلها عوامل مهمة لبناء القدرة الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومما يبعث على قلقنا الكبير مستوى التنفيذ غير المناسب لبرنامج عمل باربادوس واستراتيجية

موريشيوس. ونؤكد من جديد طلبنا بأن يحترم المجتمع الدولي عروض المساعدات التي قُطعت خلال المؤتمر الدولي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في موريشيوس في ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، فإن معيار الناتج المحلي الإجمالي المطبق لتحديد أهلية الحصول على تمويل ميسر يسقط أهلية أغلبية الدول الجزرية الصغيرة النامية في الحصول على أموال مطلوبة بشدة لتطوير البنية التحتية المهمة. ومن الضروري تماما في ذلك الصدد معاملة الدول الجزرية الصغيرة النامية كفئة منفصلة.

وأما وقد قطعنا أكثر من منتصف الطريق، فإن سجل الأهداف الإنمائية للألفية متباين. فبعض البلدان النامية مركِّزة على الهدف غير أن آخرين، خاصة في القارة الأفريقية، يواجهون صعوبات معوّقة. وحتى المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مكافحة الجوع والفقر هشة وقد تتلاشى نتيجة أزمتي الغذاء والطاقة الحاليتين. ومن الضروري أن يحترم المانحون وشركاء التنمية التعهدات التي قُطعت في إعلان الألفية، وفي مؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية المعقود في ٢٠٠٢ وفي مؤتمر القمة العالمي المعقود في ٢٠٠٥.

إن موريشيوس في طريقها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجري بذل الجهود في جميع القطاعات الاجتماعية الاقتصادية لزيادة تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقرب وقت ممكن. إننا نتصدى للفقر بأسلوب شامل ومتسق، على قناعة بأن ذلك سيكون له تأثير إيجابي على الأهداف الإنمائية الأخرى. لقد أظهرت خبرتنا أن أنجع وصفة لعلاج الفقر هي النمو الاقتصادي الشامل.

إن الحكومة تتابع تنفيذ عدد من البرامج التي أعلن عنها في آخر ميزانية للقضاء على الفقر المدقع. وطبقنا برنامجا للقضاء على الفقر المدقع، يتضمن عددا من مشاريع التنمية المتكاملة في جيوب فقيرة جرى تحديدها. وأسسنا أيضا صندوقا لتنمية الموارد البشرية، والمعرفة والفنون لكفالة إتاحة الدراسة الجامعية للجميع. ونحن نهدف إلى مضاعفة عدد المنتظمين في التعليم العالي بحلول عام ٢٠١٥.

وفي نيسان/أبريل، استضافت موريشيوس المؤتمر الدولي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالفقر والتنمية. ويسعدني أن أبلغ الجمعية أن المؤتمر وضع استراتيجية إقليمية للقضاء على الفقر في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد اتخذت أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي خطوات متابعة لوضع خطة للتنفيذ. وانسجاما مع إحدى توصيات المؤتمر، اجتمع فريق عمل وزاري مشترك معني بالأمن الغذائي يضم وزراء المالية والتجارة والزراعة، في لوساكا في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ للتصدي لأزمة الغذاء التي تؤثر على المنطقة.

لقد جرت مناقشة احتياجات أفريقيا الإنمائية على أعلى المستويات يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر. وتمت مناشدة الدول الأفريقية وشركائها المتعاونين القيام بعمل ملموس للمساعدة في تحقيق تنمية مستمرة ومستدامة في القارة. وعلاوة على ذلك، نتطلع إلى مؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية القادم المقرر عقده في الدوحة. سيكون فرصة فريدة للتطرق إلى أوجه مختلفة للتمويل الميسر وإيجاد موارد جديدة للتنمية.

والأهم من ذلك أن يفي برنامج الدوحة الإنمائي بالتزامه بتحقيق التنمية من خلال زيادة الفرص التجارية باعتبارها وسيلة للقضاء على الفقر. وفي ما يتعلق بمفاوضات منظمة التجارة العالمية، نحن ننضم إلى الذين دعوا من أجل الدفع قُدما بالمحادثات على أساس ما تم تحقيقه بالفعل. وما زلنا ملتزمين تماما ببرنامج الدوحة الإنمائي وسنساهم بشكل بناء في المفاوضات.

نحن ندعم التنفيذ الفعال والسريع لمبادرة المعونة من أجل التجارة التي تأخذ في حسبانها أولويات واحتياجات

البلدان المستفيدة. وفي الوقت الحالي، تحول قدرتنا الصناعية المحدودة دون الاستفادة بشكل كامل من الفرص التي توفرها العولمة. وعلى الصعيد الإقليمي، يسعدني أن أقول إننا قطعنا خطوات واسعة في عملية تكاملنا. وأطلقت منطقة التجارة الحرة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨؛ وتهدف إلى تحرير التجارة بالكامل بحلول عام ٢٠١٢.

ومنذ اعتماد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ٢٠٠١ (القرار S-26/2)، حصل عدد متزايد من الناس في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على وسائل وقاية وعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية. لكن، عددا كبيرا من البلدان لا يزال يتعين عليه قطع شوط كبير لتحقيق الهدف الذي حددناه لأنفسنا بموجب الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية والذي ينص على توفير إمكانية حصول الجميع على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم، بحلول عام ٢٠١٠. ولا يزال معدل الانتشار المرتفع لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء يبعث على الجزع.

إن الانخراط على أعلى المستويات ضروري على صعيد مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. تقوم اللجنة الوطنية للإيدز في موريشيوس برئاسة دولة رئيس الوزراء بالإشراف على تنفيذ خطة استراتيجية متعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وتوفر تلك الخطة علاجا مضادا للفيروس مجانا لكل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وخدمات تطوعية لإسداء المشورة وإجراء الاختبارات فضلا عن تنفيذ برنامج لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. وزادت الحكومة أيضا في الميزانية الحالية من المبلغ المخصص لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بمقدار ٥٠ في المائة.

وفي الوقت الذي نحيي فيه الذكرى الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر، يجب أن نظل على عزمنا الثابت لتشجيع وحماية حقوق الإنسان. ولا تزال هناك حاجة لعمل الكثير من أجل كفالة حماية الحقوق الأساسية للأفراد عالميا.

ويكفل دستور موريشيوس لمواطنينا التمتع بالحقوق الأساسية في حياتهم اليومية. واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة البرلمانية لإضفاء طابع الديمقراطية على الاقتصاد وقانون تكافؤ الفرص المقترح كلها آليات عامة لحماية حقوق الإنسان في بلدي وتعزيزها.

إن موريشيوس بصفتها مناصرا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، تندد بقرار الزمرة العسكرية الحاكمة في ميانمار بشأن تمديد فترة الإقامة الجبرية للسيدة أونغ سان سو كي. ويعتقد وفدي أنه لا يمكن تحقيق المصالحة وإضفاء الصبغة الديمقراطية التامة على ميانمار بدون إطلاق سراح السيدة أونغ سان سو كي والمعتقلين السياسيين الآخرين وبدون اشتراك الرابطة الوطنية للديمقراطية في العملية السياسية.

إن حالات الصراع والحروب تؤدي لا محالة إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وإلى مذابح ضد المدنيين الأبرياء. وما زال التشرد والعنف هائلا في أجزاء من الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. لقد أيدت موريشيوس دائما كفاح الشعب الفلسطيني وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ونؤيد إقامة دولة فلسطينية تتعايش مع دولة إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا. إنه من خلال الحوار والمفاوضات بين الطرفين والحلول التوفيقية يمكن أن يتحقق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

إن الحالة الإنسانية المتدهورة في دارفور مسألة لا تزال تثير قلقا بالغا لدى وفدي. ونحث جميع الأطراف

المتورطة في الصراع، ولا سيما السلطات، أن تمارس ضبط النفس في تصرفاتها وأن تتجه نحو تحقيق حل عادل ودائم للصراع. ونرحب باتفاق تقاسم السلطة الذي تم التوصل إليه في زمبابوي. ويحدونا الأمل في أن تحقق حكومة وحدة وطنية السلام والاستقرار والمصالحة للشعب الزمبابوي الذي يعاني منذ فترة طويلة من النتائج الوحشية للأزمة السياسية والانهيار الاقتصادي.

إن خطر الإرهاب الشديد وتفشيه لا يعرفان حدودا؛ ولا يوجد بلد في منأى عن آثاره الوخيمة والمدمرة. وموريشيوس ملتزمة باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ولا مفر من إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب في أقرب وقت ممكن لتعزيز الإطار القانوني القائم. وموريشيوس كجزء من إسهامها في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، انضمت، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

ونتشاطر تماما وجهة نظر رئيس الجمعية العامة فيما يتعلق بإضفاء الصبغة الديمقراطية على المنظمة. وينبغي للمناقشات الجارية بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة والاتساق على نطاق المنظومة واستعراض الولاية والإصلاح الإداري في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة أن تهدف إلى تعزيز التعددية. ونحتاج إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن كي يتمكن من تلبية الاحتياجات والاستجابة إلى طموحات الحقائق السياسية في العالم المتزايدة والمتغيرة.

وندعو إلى توسيع مجلس الأمن في كلتي فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة لتحسين أساليب عمله. وما زالت موريشيوس ملتزمة بقوة بتوافق آراء إزيلويني، الذي ينص على توفير مقعدين لأفريقيا في الفئة الدائمة وخمسة مقاعد في الفئة غير الدائمة. وأود أن أؤكد مرة أخرى على دعمنا المطلق للهند لتكون عضوا دائما في مجلس أمن مُصلح.

ونؤكد مجددا دعمنا أيضا لبلد من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليكون عضوا دائما في مجلس مُصلح. وفضلا عن ذلك، نرحب بالمقرر الأخير الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع للبدء في مفاوضات حكومية دولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في الجلسات العامة غير الرسمية للجمعية العامة بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩.

ينبغي أن نواصل الاسترشاد في أعمالنا بالمبادئ والأهداف المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أطرح مرة ثانية على الجمعية العامة قضية سيادتنا المشروعة فيما يتعلق بأرخبيل شاغوس، بما في ذلك دييغو غارسيا. لقد اقتطعت المملكة المتحدة الأرخبيل من أراضي موريشيوس قبل استقلالنا، متجاهلة بذلك قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المعقودة في عام ١٩٦٠ و ٢٠٦٦ (د-٢٠) المعقودة في عام ١٩٦٥. وما برحنا نحبذ تسوية هذه المسألة من خلال الحوار الثنائي البناء. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الجمعية بأنه تجري الآن محادثات رفيعة المستوى.

إن الحكومة حساسة جدا لتطلعات مواطني موريشيوس للعودة إلى مسقط رأسهم، جزر أرخبيل شاغوس. وأود أن أذكّر هنا بأنه قد تم ترحيلهم بالقوة من الأرخبيل قبل اقتطاعه من موريشيوس. وبالمثل، نحث فرنسا على مواصلة الحوار مع موريشيوس فيما يتعلق بمسألة ترومولين. ونؤمن إيمانا راسخا بأن هذا الحوار الثنائي سيزيد من تعزيز علاقاتنا التاريخية والودية مع المملكة المتحدة وفرنسا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن الأمم المتحدة ما زالت من أكثر المنظمات الدولية المتعددة الأطراف أهمية ومصداقية لصون السلم والأمن ولبناء عالم أفضل وأكثر أمنا. وبوسع رئيس الجمعية العامة الاطمئنان إلى دعمنا المطلق لعمل الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أحمد خليل، رئيس وفد جمهورية ملديف.

السيد خليل (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن معالي السيد عبد الله شهيد، وزير خارجية ملديف، الذي لسوء الحظ ألغى رحلته إلى نيويورك في آخر لحظة بسبب الارتباطات العديدة الملحة في الوطن.

اسمحوا لي أولا أن أبدأ بالتعبير عن أحر تهاني وفدي للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وأؤكد له دعم وفدي وتعاونه التام في عمله. وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناننا لسلفه، السيد سرجان كريم، على الطريقة المثالية التي أدار بها عمل الجمعية في دورتها الثانية والستين. وإلى جانب ذلك، أود أن أتقدم بعميق امتنان وفدي إلى الأمين العام بان كي - مون على قيادته الحكيمة وتفانيه في تعزيز المبادئ والقيم النبيلة لهذه المنظمة.

قبل أربع سنوات، شرع شعب ملديف في برنامج إصلاح شامل يهدف إلى تعزيز وتحديث الحكم الديمقراطي في البلاد. وفي غضون تلك الفترة الزمنية القصيرة، تم اعتماد إصلاحات لم يسبق لها مثيل وتغير المناخ السياسي في البلاد تغييرا كاملا.

في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، اعتُمد دستور جديد يكفل بصورة تامة الحريات المدنية والحريات الأساسية لشعبنا. ولحماية أسس الديمقراطية في جزرنا، أنشئ عدد من هيئات الرقابة مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي تلتزم بمبادئ باريس، ولجنة الخدمات القضائية ولجنة الانتخابات المستقلة التي تقوم الآن بأداء أعمالها. ويتم كذلك إحراز تقدم في عملية إصلاح وإعادة هيكلة النظام القضائي للبلاد لمواءمته مع القواعد والمعايير المقبولة دوليا.

ووفقا للدستور الجديد، ستجري ملديف انتخابات رئاسية متعددة الأحزاب في مطلع الأسبوع القادم. وستجرى الانتخابات البرلمانية قبل نهاية شباط/فبراير، وتكتمل انتخابات البلديات المحلية بحلول تموز/يوليه من العام القادم.

وقد تحققت هذه المكاسب بمساعدة المجتمع الدولي، وخاصة الكومنولث والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وأشكرها على دعمها وتشجيعها ومساعدتها التي لا تقدر بثمن في تنفيذ برامج الإصلاح. وتعرب حكومتي أيضا عن امتنانها البالغ لتلك المنظمات لقبولها طلبنا قيامها برصد الانتخاب والمساعدة في العملية الانتخابية. وتصميمنا راسخ على إجراء الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة تتفق تماما مع المعايير وأفضل الممارسات المعترف بها دوليا.

وعندما انضمت ملديف إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٦٥، كنا من أصغر الدول الأعضاء في هذه المنظمة وأشدها فقرا. كنا نفتقر حتى إلى أبسط الهياكل الأساسية والمؤسسات السياسية والقانونية والاقتصادية الضرورية للحكم الذاتي. وكانت قدرتنا على توفير الرفاه لشعبنا محدودة للغاية. وكان الاقتصاد يقوم إلى حد كبير على صيد الكفاف، وكان التخلف شديدا في قطاعي الصحة والتعليم. غير أن ملديف قد حققت منذ ذلك الحين مستويات مرموقة من التقدم الاجتماعي الاقتصادي. وأتاح ثلاثون عاما من القيادة السياسية القوية والثابتة على المبدأ، يكملها العمل الشاق من جانب شعبنا والمساعدة السخية من شركائنا في التنمية، للبلد أن يسير بنجاح على طريق التنمية المستدامة التي تركز على الأشخاص، وتستند إلى الإنصاف الاجتماعي والعدل.

وقد أدمجت الأهداف الإنمائية للألفية الآن إدماجا كاملا في أولوياتنا الإنمائية الوطنية، ويسعدني أن أشير إلى أننا في عداد البلدان الماضية على المسار الصحيح المؤدي إلى

تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونرى أن برنامج الإصلاح الجاري في مجالات السياسة والقانون وحقوق الإنسان سيزيد تقدمنا تعزيزا ويدفعنا إلى آفاق جديدة من التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وذلك بدعم من شركائنا.

ونتيجة لتقدمنا الإنمائي السريع، قررت الجمعية العامة قبل أربع سنوات أن تحذف ملديف من قائمة أقل البلدان نموا. كما تحظى ملديف أيضا بالإشادة من المجتمع الدولي بوصفها إحدى قصص النجاح الكبيرة لإطار المساعدة الإنمائية المتعدد الأطراف.

ورغم ذلك فسوف تصبح تلك المنجزات التي تحققت بشق النفس عديمة الجدوى إذا لم يمكن ضمان الهدف الإنمائي ٧، الاستدامة البيئية. ومن المقبول الآن بما لا يدع مجالا للشك أن تغير المناخ يشكل أقرب التهديدات على الأمن البشري وأبعدها أثرا، لأنه يعرض للخطر أبسط الحقوق الأساسية، بما فيها حق تقرير المصير وحق الحياة ذاته، لملايين الأشخاص حول العالم.

فمن أعلى قمم الهملايا إلى المناطق الساحلية المنخفضة والجزر الصغيرة التي لا تعلو عن سطح البحر إلا مترا أو نحو ذلك، يقوض الاحترار العالمي وتغير أنماط المناخ حياة ملايين الناس حول العالم وأرزاقهم، والفقراء معرضون لخطره بصفة خاصة. وقد كشفت الأعاصير الأخيرة التي خلفت في أذيالها الدمار عبر منطقة البحر الكاريبي مرة أخرى بجلاء شديد مواطن الضعف الحادة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة، مثل ملديف، في مواجهة الاحترار العالمي وتغير المناخ.

وبالنسبة لملديف، ليس تغير المناخ احتمالا بعيدا. فهو يحدث الآن ويمثل واقعا نمرّ به في كل يوم. ولا يقتصر ضرر التدهور المستمر في البيئة العالمية على عملية التنمية لدينا فحسب، بل إنه يهدد أيضا على نحو خطير بقاء شعبنا ذاته ووجود بلدنا الضئيل الحجم.

وندرك جميعا التوقعات المقبضة التي وردت في تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وإذا تحققت تلك التوقعات، فإن ملديف وكثيرا من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى والمناطق الساحلية المنخفضة ستزول من الوجود في غضون فترة قصيرة نسبيا.

ومن هنا لا تملك ملديف وكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية ترف التردد والتقاعس عن العمل، كما أننا لا نملك أن نختار المكان والوقت الذي يلزم فيه التصدي لهذه المسألة الهامة. فهي بالنسبة لنا ليست مسألة إنمائية فقط، بل هي أيضا مسألة أدبية وأخلاقية وسياسية وقانونية ومن قضايا حقوق الإنسان، فضلا عن كونها مسألة أمنية خطيرة.

ولهذا السبب أطلق رئيس ملديف في عام ١٩٨٧ مبادرة إثارة تلك المسألة أمام الجمعية العامة. ولهذا السبب أيضا شاركت ملديف في مناقشات مجلس الأمن المتعلقة بهذه المسألة في العام الماضي، ولهذا السبب قررت ملديف أن تثيرها أمام مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨.

وكثيرا ما يجري إغفال علاقة التناسب العكسي بين المسؤولية عن تغير المناخ والضعف حيال نتائجه. فملديف وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية هي أقل الدول إسهاما في الاحترار العالمي، ومع ذلك فإن تنميتها، بل ووجودها ذاته، مهددان تهديدا أساسيا بخطر الاحترار العالمي ونتائجه.

لذلك يمثل التصدي لأشكال الظلم التي يسببها تغير المناخ مسؤولية أدبية وأخلاقية تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره، وحان الوقت لنعيد الأشخاص إلى المناقشة بشأنه. ونرى أن الأخذ بنهج شامل إزاء التنمية المستدامة

والعادلة يقوم على حقوق الإنسان، ويرتكز على مفهوم المسؤولية المشتركة رغم تفاوتها، أصبح الآن ضرورة حتمية.

وفي هذا الصدد، يسعدنا أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بمبادرة من ملديف، و ٨٠ بلدا آخر بماثلها في التفكير، قد اعترف لأول مرة في وقت سابق من هذا العام بالصلة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ. وسوف يناقش المجلس رسميا هذه المسألة في دورته العاشرة في آذار/مارس ٢٠٠٩، ونرجو أن يولي زملاؤنا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الاعتبار الواجب لنتائج المناقشة وهم يعملون على ضمان فعالية وإنصاف الاتفاق الذي يخلف بروتوكول كيوتو.

وترى ملديف من الأمور المشجعة تجدد الحافز الدولي نحو الأخذ بنهج أكثر استمرارا وقوة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والواقع أن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في الأسبوع الماضي يصور بوضوح الالتزام الجماعي والاهتمام من جانب المجتمع الدولي بالعمل على تحقيق تلك الأهداف. ولا يمكن المبالغة في التشديد على الترابط بين تغير المناخ والأمن الغذائي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والمعتقد الآن أن أزمة الغذاء والطاقة العالمية سوف تدفع نحو ١٠٠ مليون شخص آخرين إلى هوة الفقر.

ورغم أن التدابير قصيرة الأجل قد تخفف من وطأة الضغوط الفورية، نرى أن إيجاد حل مستدام للمشكلة يكمن في وجود نظام عادل ومنصف للتبادل التجاري ورؤية مشتركة للشراكة والتعاون. وسوف يثبت أن النجاح في إكمال جولة الدوحة الإنمائية في موعد مبكر، ونجاح مفاوضات ما بعد بالي، فضلا عن مؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في قطر في نهاية هذا العام، ستكون لها أهمية حاسمة في هذا الصدد.

وبصفة ملديف بلدا يعتمد على استيراد معظم غذائه وجميع موارده من الطاقة، فهي تشعر بقلق بالغ إزاء الارتفاع في الأسعار العالمية للأغذية والطاقة. وبالرغم من أن الحالة في ملديف في الوقت الحالي مستقرة نسبيا، فإن احتمال توجيه ضربة قاسية لاقتصادنا عال بدرجة مفزعة. والحكومة واعية للمخاطر المقترنة بذلك وتتخذ جميع التدابير الاحترازية الضرورية لكفالة ألا تؤثر الأزمة تأثيرا ضارا على الحياة اليومية لشعبنا ورفاهه.

ولا تزال الجريمة المنظمة والإرهاب تهددان بالخطر صون السلام والأمن الدوليين. وفي التفجيرات الأخيرة في الهند وباكستان تذكرة مأساوية أخرى بشرِّ الإرهاب وخبثه. لذلك من المهم للمجتمع الدولي أن يكفل إبقاء الحرب على الإرهاب أولوية رئيسية مدرجة في جدول الأعمال الدولي.

إن استمرار وباء الإرهاب يبعث على الجزع الشديد عندما يُنظر إليه في سياق انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل. وخطر أي منظمة إرهابية من حيازة هذه الأسلحة يبعث على الجزع الشديد.

ويسرني أن ألاحظ أن ملديف الآن أصبحت جزءا من كل اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب تقريبا. وعلى الرغم من مواردها وخبرتها المحدودتين فإنها تعمل بهمة نحو تنفيذ سائر التزاماتها الإقليمية والمتعددة الأطراف في إطار نظام مكافحة الإرهاب الدولي. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر التزامنا بالأهداف العالمية لمكافحة الإرهاب وبقراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشكل خاص.

ولا يزال يراوغنا التوصل إلى حل دائم للقضية الفلسطينية. وتكرر ملديف تأييدها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي الاستقلال وفي وطن سيادي. ونعتقد أن

حل الدولتين لا يزال الخيار الوحيد السليم، ولا بد من السعي إلى إحرازه بهمة أكبر.

وفي القرن الحادي والعشرين لا بد وأن تكون الأمم المتحدة قادرة على التصدي للتحديات الناشئة بطريقة سريعة وكفؤة. وبينما نشيد بالجهود الحالية للإصلاح وإعادة تنشيط المنظمة، نعتقد أنه لا يمكن لهذه الإصلاحات أن تتحقق بنجاح من دون إصلاح مجلس الأمن، وهو إصلاح طال انتظاره. وفي ذلك الصدد يسعدنا أن الجمعية قد قررت المضي في المفاوضات الحكومية الدولية في مطلع عام ٢٠٠٩. ونتطلع قدما إلى المشاركة في تلك المفاوضات.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة ضد الأمم المتحدة، لا يزال بلدي مقتنعا بأن المنظومة اليوم أقدر مؤسسة عالمية وأكثر المؤسسات مصداقية، فعلى مر العقود الستة الماضية، ما برحت الأمم المتحدة منارة أمل للشعوب في جميع أرجاء العالم. وميثاقها العالمي والتعددية التي تجسدها يصدقان على المبادئ والفضائل التي قامت عليها، ومن دون شك أنها توفر الإطار السليم الوحيد لحسم التحديات الكبيرة التي تواجه العالم، بما فيها تغير المناخ والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والإرهاب العالمي.

لذلك تؤكد ملديف مجددا التزامها بالمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وأقدم كامل تأييدنا للأمم المتحدة في جهودها المصممة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين والعمل نحو تحسين حياة كل البشر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الرحيم ولد حضرمي رئيس وفد موريتانيا.

السيد ولد حضرمي (موريتانيا): سيدي الرئيس، يسعدني أن أتقدم إليكم بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأعرب عن ثقتنا المطلقة بما ستبذلونه من جهود استثنائية ومساع موفقة لتوطيد المكاسب المنجزة وترسيخ السلم والأمن الدوليين في ظل منظومة عالمية تمتع بالرخاء والاستقرار والتقدم. كما أنه لا يفوتني أن أنوه بالجهود القيمة التي بذلها سلفكم السفير سرجان كريم لتكريس مبدأ الحوار والتشاور حول أنجع الحلول للقضايا والنزاعات الدولية. وأتقدم أيضا بخالص الشكر والتقدير للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون الذي ما فتئ يبذل جهودا حثيثة لتحريك الملفات الهامة سواء تعلق الأمر بإصلاح المنظمة عموما أو بتعزيز السلم والأمن الدوليين.

تأتي الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة هذه السنة في الوقت الذي تشهد فيه بلادنا موريتانيا تغييرا في رأس هرم السلطة؛ وأنتهز هذه الفرصة لأشرح لكم أسباب هذا التغيير.

في آب/أغسطس ٢٠٠٥، وبعد عقدين من الاستبداد السياسي والرشوة والفساد المتزايد باطراد، تدخلت القوات المسلحة وقوات الأمن لوضع حد للانحرافات الخطيرة التي تهدد كيان الدولة الموريتانية ووجودها. وقد أفضى هذا التغيير الذي قام به المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية إلى مرحلة انتقالية ديمقراطية انتهت بنجاح في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وقد شهد الموريتانيون وكذلك المراقبون الدوليون بنزاهتها وشفافيتها؛ وأصبحت التجربة الديمقراطية الموريتانية مثالا يحتذى.

وفضلا على ذلك، فإن رضا مختلف المراقبين الوطنيين والدوليين، ودعم المجتمع المدني؛ عزز نجاح هذه التجربة، وبدعم من الشركاء الدوليين أفضى المسلسل الانتخابي إلى المصادقة — في استفتاء شعبي – على الدستور في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وتم انتخاب البرلمان لمجلسيه في تشرين الثاني/نوفمبر؛ وانتخب رئيس جديد للجمهورية في آذار/مارس ٢٠٠٧. واعتمد قانون جديد لتنظيم الصحافة في

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، واستحدثت هيئة عليا للصحافة والسمعيات البصرية.

وفي ما يتعلق بالحكم الرشيد، استحدثت مفتشية عامة للدولة. وانضمت بلادنا لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وتم إلزام الموظفين الساميين بالتصريح بممتلكاتهم، وانتهجت الشفافية في إسناد الصفقات العمومية.

وأخيرا خصصت للنساء حصة في كل الترشحات تصل نسبة عشرين في المائة في جمهوريتنا الإسلامية، وكانت حصيلة هذه النسبة انتخاب ثمان عشرة امرأة في البرلمان الحالي.

إن أوجه التقدم الباهرة هذه بالإضافة إلى جو الوئام والانسجام الذي تمتع به الشعب الموريتاني من صنع المؤسسة العسكرية التي التزمت بإكمال هذه العملية وقد وفت بوعودها في الآجال المحددة.

غداة تنصيب الرئيس السابق، كان كل شيء ممكنا في موريتانيا الجديدة التي تمتلك كل هذه المكتسبات المؤسسية، من أجل تكريس وتعميق ما أنجز في المرحلة الانتقالية ٢٠٠٥-٢٠٠٧. بيد أنه من المؤسف أن الرئيس السابق قد أظهر عجزه مبكرا، وعدم أهليته لقيادة البلاد، والتصدي للتحديات الكثيرة التي واجهته. كذلك لم تفتأ أوضاع البلاد تتدهور بشكل خطير خلال الخمسة عشر شهرا الأخيرة سياسيا، أمنيا، اقتصاديا واجتماعيا. وقد شكلت الوضعية المتردية تهديدا حقيقيا لسلم، وأمن واستقرار البلاد، وهددت كيان الدولة وأسسها التي تقوم عليها.

وهكذا شهدت بلادنا في الشهور الثلاثة الأخيرة أزمة مؤسسية عطلت عمل المؤسسات البرلمانية، وشلت سير شؤون الدولة التي تعرض استقرارها مخاطر جمة بسبب تعنت السلطة التنفيذية التي منعت البرلمان من ممارسة سلطاته الدستورية.

ومن أجل أن يضمن الرئيس السابق بعض البرلمانيين – من الأغلبية – الناقمين بسبب الوضع المتأزم، أو القلقين على مستقبل البلاد، باشر بعض الإجراءات غير سليمة قانونا، وغير مقبولة في نظام ديمقراطي، كاستخدام المال العام لاستمالة بعض البرلمانيين، بالإضافة إلى التعيينات العشوائية، والعزل التعسفي للموظفين الساميين في الدولة، من أجل وضع حد لتوق الشعب للتغيير. علاوة على ذلك لم يتوقف عن التلويح والتهديد بحل البرلمان، لمواجهة تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في مصادر تمويل هيئة خاصة تورطت أسرته فيها.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وفي مجال الأمن، ونظرا لتراخي الرئيس السابق، ورفضه العمل بنصائح مصالح الأمن، تم تسجيل عدد من الأعمال الإرهابية للمرة الأولى في تاريخ البلاد؛ بسبب إطلاق سراح مجموعة من الإرهابيين كان قد تم التحفظ عليها إلى حين توليه مقاليد الحكم.

وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، كان الوضع ببساطة كارثة. وبينما يتخبط الشعب في البؤس والجوع والمرض فإن الرئيس السابق – الذي لم يقم إلا بزيارة وحيدة داخل البلاد، لمدينة الطينطان عقب الفيضانات التي شهدتها هذه المدينة قام – بزيارات للخارج وصلت خمسة وعشرين، بتكاليف باهظة على حساب دافع الضرائب الموريتاني، دون أن تكون لها نتائج ملموسة على مستوى التعاون بين موريتانيا وشركائها في التنمية.

لقد انهمك الرئيس السباق بإصرار في إعاقة عمل المؤسسات الديمقراطية، وتجلى هذا في شلل الدولة. وأمام فشل مناوراته، لم يجد أفضل من محاولة عزل جميع المسؤولين الساميين في قيادة الجيش والأمن، وهذا ما أوشك أن يحدث

تصادما بين الضباط الساميين، وخلق وضعية كانت ستعرض البلاد للدخول في حرب أهلية.

وبالنظر إلى وضعية الانسداد السياسي التي تعيشها البلاد، ووعيا من القوات المسلحة وقوات الأمن بالمخاطر الجدية التي تتعرض لها البلاد تدخلت من أجل تصحيح الانحرافات والمحافظة على الوحدة الوطنية وعلى مكتسبات الشعب الموريتاني الأخرى ومسيرته التنموية.

وقد التزم المجلس الأعلى للدولة بالتعهدات التالية: أولا، حماية الديمقراطية وتعزيز المسلسل الديمقراطي في موريتانيا؛ ثانيا، ضمان السير المنتظم لمؤسسات الدولة؛ ثالثا، السماح للأحزاب السياسية المعترف بها رسميا بممارسة نشاطها؛ رابعا، ضمان حرية الصحافة والإعلام؛ خامسا، احترام الالتزامات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المبرمة باسم الدولة الموريتانية؛ وسادسا، تنظيم انتخابات حرة وشفافة في أقرب الآجال.

إن موريتانيا وعيا منها بأهمية وضرورة التكامل بين الدول والشعوب، تجدد تمسكها باتحاد المغرب العربي باعتباره خيارا استراتيجيا لشعوب المنطقة، وبجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وبأهداف الأمم المتحدة ومبادئها، وفي هذا الإطار نجدد دعمنا للجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة وبالأخص مجلس الأمن الدولي، مطالبين في هذا الصدد بمنح القارة الأفريقية تمثيلا دائما فيه وفقا لإجماع يوزوليني؛ إذ أنها القارة الوحيدة التي لا تحظى بتمثيل دائم في المجلس منذ إنشاء هذه المنظمة، كما نطالب أيضا بتمثيل المجموعة العربية التي تمثل شعوبها أكثر من إحدى عشر في المائة من سكان المعمورة، وبعضوية دائمة لكل من اليابان وألمانيا لما تقوما به من دور حيوي في حفظ السلم والأمن الدوليين.

اسمحوا لي، أن أثني ثناء خاصا على الجهود الجبارة التي بذلت أثناء الدورة الماضية في مجال التنمية، وخاصة في ما يتصل بالارتفاع المذهل في أسعار المواد الغذائية وسائر المواد الأخرى، وتمويل المشاريع التنموية، بالإضافة إلى مشكلة الاحتباس الحراري ذات الأثر السلبي على كوكبنا.

تأتي الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة هذه السنة في ظروف بالغة الصعوبة حيث يرزح العالم اليوم تحت وطأة الارتفاع المذهل في أسعار المواد الغذائية مما له انعكاسات خطيرة على اقتصاديات الدول النامية، بل أنه سيحطم البنية الاقتصادية لتلك الدول إذا لم تُتخذ إجراءات عاجلة لمواجهته. إن هذه الأزمة الغذائية التي يشهدها العالم تتطلب تضافر الجهود الدولية عن طريق وضع الخطط المستقبلية لمواجهة الآثار السلبية التي تخلفها.

إننا اليوم في منتصف المدة المفترضة لبلوغ الأهداف الألفية الإنمائية، إلا أن أغلب الدول النامية ما تزال بعيدة من تحقيق تلك الأهداف؛ وعليه فإننا نطالب الدول الغنية أن تفي بتعهداتها التي قطعتها على نفسها لتمويل التنمية في العالم النامي.

يعتبر النزاع العربي الإسرائيلي مصدرا للتوتر وتهديدا للسلم والأمن الدوليين في منطقة حساسة وحيوية من العالم، وعليه فإن بلادنا تدعم جهود السلام الهادفة إلى حل هذا الصراع بما يضمن للشعب الفلسطيني استعادة حقوقه، وإقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف تعيش بأمن وسلام جنبا إلى جنب مع دول إسرائيل.

وفي ما يتعلق بالقضية السودانية نؤكد رفضنا القاطع والبات للتطورات الأخيرة، خصوصا طلب رئيس محكمة الجنايات الدولية توقيف الرئيس السوداني لاعتقادنا أن هذا الإجراء يضر بجهود السلام الجارية في هذا البلد الشقيق

ويضيف أسباب توتر جديدة في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

تتابع بلادنا باهتمام قضية الصحراء الغربية. وإنها إذ تشيد بالخطوات الأخيرة المتمثلة في العودة إلى طاولة المفاوضات، تجدد في هذا الصدد دعمها لمساعي الأمين العام السيد بان كي - مون الرامية إلى الوصول إلى حل نهائي - يحظى بموافقة الطرفين.

إن نشر ثقافة السلام وروح وقيم التسامح بين الشعوب والحضارات وإحقاق الحق ونشر العدل بين الشعوب تعتبر - في نظرنا - أفضل السبل لتحقيق السلم والأمن في عالمنا. كما أن بقاء قضايا عالقة منذ أمد بعيد دون أدنى أفق للحل، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، واختلال البنية الاقتصادية العالمية وغياب أية مقاربات لإشاعة العدل والمساواة والإنصاف، كلها ساهمت في ازدياد بؤر التوتر وانتشار ظاهرة التطرف والإرهاب.

إننا في موريتانيا نرفض الإرهاب بكافة صوره، وبقدر ماندينه فإننا نتشبث بقيمنا الإسلامية السمحة التي تنبذ العنف والتطرف وتدعو إلى التسامح والإخاء. ونعتقد أن من واجب الأسرة الدولية أن تفكر بشكل جدي في أسباب هذه الظاهرة، وطرق مواجهتها لكي تستأصلها من عالمنا.

إننا نؤكد على الأهمية التي توليها الدول النامية لتمويل التنمية، متطلعين في الوقت نفسه إلى النتائج التي سيتمخض عنها مؤتمر الدوحة المزمع عقده من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لهذا الغرض، كما نعبر عن قلقنا لوصول جولة المفاوضات حول التجارة في الدوحة إلى طريق مسدود مطالبين الدول المصنعة أن تبدي مرونة أكبر وإرادة سياسية في هذا الشأن.

إن التنمية تنطوي على أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وأي قصور في أحدها يؤثر سلبا على سائرها؛ وعليه نؤكد على ضرورة التصدي لظاهرة التغير المناخي حيث تعتبر بلادي من الدول العشر الأكثر تضررا - لا قدر الله - من الاحتباس الحراري بأي ارتفاع لمنسوب البحر نتيجة لتلك الظاهرة؛ وفي هذا الصدد، نطالب الدول الصناعية أن تحد من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري.

إن الوفاء بالالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه إبان إنشاء هذه المنظمة لن تتحقق إلا إذا استفادت جميع دول وشعوب العالم من الإمكانيات المتاحة، وتم دعم جهود التنمية في الدول النامية من أجل خلق الظروف المناسبة للعيش الكريم في كنف الحرية والمساواة، وبذلك وحده يمكن تحقيق الالتزام الذي طالما أكدنا عليه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للسيد أتوكي إليكا، رئيس وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): يسرني في البداية أن أؤدي واجب نقل رسالة إليكم، يا سيدي، من فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغ، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي لم يتمكن من الحضور ولذلك طلب مني أن أنقل إليكم خالص تمانيه لكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. ولا شك لديه في أن خبرتكم الكبيرة، والتي أثرتها مهاراتكم ومعرفتكم، ستتيح لكم الاضطلاع بالمسؤولية الجسيمة الموكلة إليكم بشكل يرضي جميع الأطراف.

وأود أيضا أن أحيي سلفكم، السيد سرجان كريم، وأن أهنئه على التفاني والمهارة اللذين أدى بهما ولايته. وأخيرا، أود أن أشيد بالأمين العام بان كي - مون الذي أدت جهوده الإصلاحية والتزامه ونشاطه إلى تعزيز دور

الأمم المتحدة وزيادة مصداقيتها لدى الدول الأعضاء والرأي العام الدولي.

إن هذه الدورة تستهل أعمالها في وقت شديد الصعوبة للبشرية. فالأزمة المالية الدولية، والارتفاع الحاد في تكاليف الغذاء والطاقة والوقود، وكذلك آثار تغير المناخ هي عوامل تضعف الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية. وهي تشكل خطرا على السلم والاستقرار الدوليين ولذلك فإنها تمثل تحديا كبيرا يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى له بشكل متضافر وحاسم وملموس.

وفيما يتعلق خصوصاً بأزمة الغذاء العالمية والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية، تدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومبتكرة تتجاوز حدود التوصيات التي قُدمت في مؤتمر قمة روما. كما أننا نؤيد النداء الداعي إلى تعبئة الموارد اللازمة لبرنامج الأغذية العالمي كي ينفذ خطته الاستراتيجية ويحقق مهمته ذات الأولوية. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الذكاء البشري، الذي يتيح كل هذا التقدم العلمي، ينبغي أيضا أن يتيح لنا استئصال الجوع في جميع أنحاء العالم، شريطة أن نفعل ذلك على الصعيد العالمي وأن تبدي جميع الدول الإرادة السياسية اللازمة لذلك. ومن منطلق هذا الاعتقاد قامت البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعقد اجتماع إقليمي في تموز/يوليه الماضي في كينشاسا لمواجهة التحديات التي تشكلها أزمة الغذاء والارتفاع الحاد في تكاليف الغذاء لمنطقتنا دون الإقليمية. ولقد أجرينا تشخيصا واضحا وتم اتخاذ تدابير ملموسة وعاجلة. وجمهورية الكونغو الديمقراطية عازمة على تقديم إسهام نشط في تنفيذ تلك التدابير.

وبالمثل، فإن اتفاقيات الأمم المتحدة في مجال البيئة التي صادقت عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية تشمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

ونظرا لأن جمهورية الكونغو الديمقراطية موطن ٦٠ في المائة من غابات حوض نهر الكونغو فإنها تدرك الدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به في التحكم في المناخ العالمي. وهي تعتزم الاضطلاع بهذا الدور بطريقة مسؤولة تماما، شريطة أن يقدم المجتمع الدولي في المقابل تعويضا عادلا للسلع والخدمات البيئية التي توفرها غابات الكونغو لكل البشرية.

وحقيقة أن مختلف الأزمات تؤثر في كل البلدان في جميع أنحاء العالم دون استثناء – ولكن ربما بطرق مختلفة – تُظهر بوضوح عدم جدوى أي ادعاء بالعزلة والحماية. وهي من ناحية أخرى تبرهن على المصير المشترك لجميع البشر وتبرر حوار الأديان والثقافات والحضارات، والتي يجب حمايتها واحترامها جميعا وباعتبار كل واحد منها جزءا لا يتجزأ ولا بديل عنه في تراثنا. ولذلك نحن نثني على نضج الدول التي اعتذرت أو أعربت عن أسفها، والتي حتى عرضت التعويض عن الضرر الذي تسببت فيه للآخرين بسبب الرق أو الاستعمار أو السلوك العدواني أو انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية وحقوق الشعوب. وسيترك ذلك في الذاكرة الجماعية للعالم شهادة لا تُمحى ممن دفعهم تفوقهم المؤقت إلى ازدراء الطبيعة الأساسية الحقيقية لهذا العالم وزعموا أن تفوقهم أبدي وادعوا في فترة من فترات التاريخ أنهم يملكون حقا أخلاقيا أزليا على الأضعف منهم.

وفي ظل آفاق تبشر بمستقبل عظيم رغم الضعف الناتج عن سنوات من الحكم الفاسد والحروب، انبعثت

جمهورية الكونغو الديمقراطية من جديد باعتبارها دولة وجمهورية وديمقراطية، وذلك بفضل ثقة شعبها والدعم المستمر لها من المجتمع الدولي. وبالفعل، وبعد نجاح جهودنا لإعادة التوحيد والتهدئة وعقب إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية مثالية، أطلقت السلطات الشرعية الجديدة في بلدنا برنامجا للتعمير وهي الآن جاهزة لتنظيم انتخابات حضرية وبلدية ومحلية من أجل السماح للشعب باختيار ممثليه المحليين المسؤولين عن شؤونه اليومية.

ولكن يجب تعزيز هذا التحسن بشكل عاجل لأن إقليمي كيفو، من أصل ١٤٢ إقليما تتشكل منها الجمهورية، لا يزالان مسرحا لحالة أمنية خطيرة يمكن أن تقوض جميع الاستثمارات التي تمت من أجل إعادة هذا البلد إلى الحياة. وفي الحقيقة، وبسبب إحدى الجماعات المسلحة الوطنية، وهي المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، لم يتسن حتى الآن التمتع بكل مكاسب محفل أماني – وعبارة ”أماني“ تعني السلام في اللغة السواحيلية – أو تنفيذ قانون المشاركة الذي تم توقيعه في مؤتمر السلام والأمن والتنمية لمقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية الذي عقد في غوما في الفترة من ٦ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بمبادرة من رئيس الدولة. بل على العكس من ذلك، اندلع القتال مرة أخرى، الأمر الذي أدى إلى تشريد كبير لمجموعات من السكان وتسبب في تجدد انتهاكات لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق ببلاغ نيروبي، الذي كان الأساس لحل مشكلة الوجود الضار في نفس هذه المنطقة من البلاد لعناصر مسلحة من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لا تزال تلك المجموعة تحصد الأرواح وتنشر الدمار رغم التقدم المحرز في أماكن أخرى. وهذا التقدم يشمل، أولا، تنظيم برامج للتثقيف وزيادة التوعية للمجموعات المسلحة الرواندية من أجل ضمان مشاركتها الطوعية في نزع السلاح ثم عودتها إلى رواندا، بلدها الأصلي، إذا رغبت في ذلك، أو نقلها بعيدا عن الحدود الواقعة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، أو خارج الأراضي الكونغولية؛ وثانيا، تجميع العشرات من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وذويها ونزع سلاحها والإعادة الطوعية لهم إلى رواندا، وأخيرا، نشر ألوية خاصة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والتي ستعمل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إذا لزم الأمر لإجبار العناصر الممانعة في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على القبول ببرنامج التسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الأوطان والحد من تحركاتها.

وبالنظر إلى تجدد أعمال العنف، أخذ رئيس الدولة زمام المبادرة من جديد، مشددا على دعم الحكومة لوثيقة غوما للالتزام ومنتدى أماني، بوصف ذلك السبيل الأمثل لوضع حد لوجود المجموعات المسلحة في شمال وجنوب كيفو، ولبيان نيروبي لحل مشكلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ووفقا لمبادراته، وضعت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطة لفض الاشتباك وتم اعتمادها، ويجري تطوير آلية للمراقبة والتحقق. وإذ وافقت الحكومة والمجموعات المسلحة، باستثناء الكونغرس الوطني للدفاع عن الشعب، وسيبدأ نفاذها في ١ تشرين الأول/أكتوبر وستنتهي مدتها بعد ٤٥ يوما من ذلك التاريخ.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تهيب بمجلس الأمن أن يدعم الخطة وأن يمنح بعثة منظمة الأمم المتحدة ولاية واضحة وموارد كافية، لكي تتمكن، إذا دعت الضرورة، من فرض السلام والأمن في ذلك الجزء من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الأمم المتحدة وبعثاتها لحفظ السلام – وأكبرها البعثة الموجودة في الكونغو أكبرها – تتأرجح في كفة الميزان.

إن الضمير الإنساني لا يمكن أن يحتمل، وشعب الكونغو لا يستطيع أن يفهم على الرغم من وجود قادة منتخبين بطريقة شرعية من جانب الشعب ويحظون بالاعتراف الدولي، كيف يمكن أن يسمح لمجموعات صغيرة الاستمرار في التمرد الدائم بما ينطوي عليه ذلك من اغتصاب النساء والخسائر في الأرواح البشرية على نطاق واسع. وتصديا لهذه المأساة في شرق الكونغو، ينبغي تفويض بعثة منظمة الأمم المتحدة بأن تكون قادرة على التصرف بشكل مقنع. إننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا توجد شرعية لاستعمال للقوة في الوقت المناسب أكبر من شرعية استخدام الأمم المتحدة لسلطتها الأخلاقية.

وبالإضافة إلى الجهود المبذولة لإزالة انعدام الأمن في شرقي البلد، تسعى جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعزيز سيادة القانون وترسيخ الديمقراطية وتأمين الحكم الرشيد. ولذلك، فإن العدالة إحدى ركائز سياستنا. وطيلة ١٠ أعوام تقريبا شهد بلدنا ملايين القتلى، الذين سقطوا ضحايا للصراعات المباشرة وغير المباشرة. وهناك أسر قضي عليها بالكامل، وتوجد مقابر جماعية في كل مكان، ووصلت أعمال العنف ضد المرأة إلى مستويات غير مسبوقة. ويحاول البلد إصلاح الوضع. ولذلك، أيدنا قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن، ونشكر الأمين العام على وضع معاناة النساء والفتيات في الكونغو على رأس جدول أعماله، وعلى الدعم الذي قدمه في هذا المجال.

ولكن ما نحتاج إليه أكثر من أي شيء آخر، وما ينشده شعب الكونغو بحرارة، ومن واجبنا أن نوفره له، هو العدالة. وكل ما يعنيه هذا وضع حد للإفلات من العقاب. إذ كيف لنا أن نمنع الانتكاسات وارتكاب الجرائم على سبيل التقليد إذا لم تتم مقاضاة المجرمين بسبب المساومات السياسية. وكيف يمكن أن نضع حدا لاغتصاب النساء والفتيات والانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان إذا استمر استثناء أمراء الحرب من المقاضاة القانونية بسبب قوتهم العسكرية أو قدرتهم على إلحاق الأذى الكبير؟ إن منطق المجتمع المتحضر قصد منه بالتحديد مواجهة قانون القوة بقوة القانون.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية جربنا الدور الفريد الذي تؤديه العدالة بوصفها عاملا في الوئام الوطني والمصالحة والسلام والأمن والاستقرار. وبفضل العدالة تمكنا من إحلال السلام في إتوري وشمال كاتانغا. ومن خلال دعم العدالة، نعتزم استعادة السلام إلى كل ربوع البلد. وستكون تلك العدالة الوطنية، وهي المفضلة، أو العدالة الدولية، إذا اقتضت الضرورة، ولكن العدالة في كل الأحوال هي المطلب الأساسي. وهذا هو السياق الذي يجب أن نضع فيه جهودنا لإعادة تأهيل النظام القضائي الوطني، وهو الإطار نفسه الذي نتعاون فيه مع المحكمة الجنائية الدولية.

كما أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تبذل قصارى جهدها لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية، والهياكل الأساسية، والكهرباء، ومياه الشرب للجميع، وأيضا، بطبيعة الحال، في جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز والملاريا، وفوق كل شيء، الفقر. وقد حددت خمس ركائز لهذا الغرض، وتتضمن الهياكل الأساسية، والعمالة، والإسكان، والتعليم، والصحة، والمياه والكهرباء. إن تعقيد هذه المجالات في بلد بمساحة بلدنا الواسعة يبرر حجم المساهمات التي نسعى إليها. وبالتالي، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية منفتحة على كل شريك يمكنه أن يساعدنا في مواجهة تحديات إعادة البناء والتنمية.

إن جميع شعوب العالم تتطلع إلى السلام، ومن هنا الحاجة إلى الآليات والأدوات الدولية والإقليمية لحفظ السلام ومنع نشوب الصراعات وحلها. ولذا ترحب جمهورية

الكونغو الديمقراطية بموافقة الأمين العام على طلبنا بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام لوسط أفريقيا. ونحن على اقتناع أن المكتب سيعزز التعاون الوثيق والتنسيق بين الأمم المتحدة وبلدان المنطقة. وسينظر المكتب على وجه الاستعجال في مسائل السلام والأمن والمعونة الإنسانية والتنمية، التي ستعالج بالسرعة التي تستحقها.

وفيما يتعلق بالشؤون ذات الطابع العالمي الأوسع، ما فتئنا ندعم جهود المنظمة المختلفة لتعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية. وفي هذا السياق، ندعو إلى المزيد من إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن لأن تحقيق أحلامنا في ظل ما نواجهه من تحديات حالية ومستقبلية يتوقف على ذلك. وعلى الأمم المتحدة أن تتغير وتتكيف لكي تستجيب للتحديات الجديدة المتمثلة في الصراعات المسلحة والعولمة ونقص الموارد المالية الكافية لمعظم مهماتها، والأوبئة والإرهاب، وضرورة تعزيز نظام الأمن الجماعي، ولا سيما توسيع دائرة صنع القرار فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، ومن خلال تأمين تمثيل أكثر توازنا وعدلا للعالم في مجلس الأمن. ويمثل هذا الأمر شرطا ديمقراطيا لا مفر منه لعمل منظومة الأمم المتحدة بطريقة سليمة وفعالة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تمثل أفريقيا بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن.

وفضلا عن ذلك، فإن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن يجب ألا تطمس الحاجة إلى إصلاح هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة. وينسحب ذلك على أساليب عمل المجالس الأخرى ومحكمة العدل الدولية التي تحتاج إلى تنقيح، في حين أن التفاعل مع هيئات جديدة لم تنشأ بعد يجب تحديده ورسم أطره بشكل أفضل. وبالمثل، ينبغي لجهود تنشيط أعمال الجمعية العامة أن تتواصل وأن تتعزز سلطتها لتمكين رئيسها من أداء دور أساسي في إيجاد الحلول للمشاكل الدولية.

ويقال أن الطبيعة وحدها هي التي تشكل تلك التهديدات للبشرية التي تستطيع من خلال إبداعها أن تتصدى لها. وعلى الرغم من خلافاتنا، حان الوقت لتوحيد تصوراتنا الفردية لنكفل عدم ترك مقاليد الاقتصاد العالمي في أيدي الرأسمالية المفرطة. وعلينا، بدلا من ذلك، أن نستخدم قيم العدالة والتضامن العالميين والإيثار لتعزيز السلم والأمن الدوليين. إننا نؤمن أن بالعمل معا نستطيع أن نقدم للبشرية مستقبلا أفضل طالما عملنا في كل يوم على تحقيق المثل العالمية لمنظمتنا.

أتمنى كل النجاح للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد أنديرس ليدن، رئيس وفد السويد.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): لقد أنشئت الأمم المتحدة على أساس قيم ومعايير مشتركة. فميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرهما من الوثائق الأساسية، لا تجسد تلك القيم والمعايير فحسب، بل تشكل أيضا القانون الدولي، وهو الركيزة التي يجب أن تقوم عليها أي محاولة لبناء سلام دائم. وتنطبق قواعد القانون الدولي بصورة متساوية على جميع الدول، الصغيرة والكبيرة، فميثاق الأمم المتحدة ينص على ”أن يفض جميع الأعضاء منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية“ وأن ”يمتنعوا ... عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة“. ونحن نتطلع إلى أن تقوم الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، بدعم تلك القواعد. ويتحمل الأعضاء الخمسة الدائمون مسؤولية خاصة في ذلك الصدد.

إن الغزو الروسي لجورجيا – وهي دولة ذات سيادة وعضو من أعضاء الأمم المتحدة – عبر استخدام قوة عسكرية هائلة، هو انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة. واعتراف روسيا لاحقا بأجزاء من جورجيا على أنها دول مستقلة يناقض بشكل صارخ القانون الدولي، بما في ذلك المبادئ والالتزامات المتفق عليها في سياق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومن بينها وثيقة هلسنكي الختامية. أن السويد تدعم بدون تحفظ السلامة الإقليمية لجورجيا. ونطالب روسيا بأن تفي بالتزاماتها وفقا لخطة النقاط الست التي تم التوصل إليها بوساطة من الاتحاد الأوروبي، وأن تسحب جميع قواتها إلى المواقع التي كانت فيها قبل ٧ آب/أغسطس.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبينما نحتفل بالإنجازات فإننا نقر بالتحديات التي لا تزال قائمة. المادة ٢١ التاريخية من الإعلان المتعلقة بالديمقراطية، والتي تنص، من جملة أمور على أن ”لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية“، تبين بصورة واضحة تلك النقطة. ومنذ عام ١٩٤٨، اكتسب ملايين الأشخاص حرية الاختيار الديمقراطي، بينما لا يزال ملايين آخرون محرومين من هذه الحرية.

وتركز السويد بشدة على الديمقراطية وحقوق الإنسان في تعاوننا الإنمائي. وجهودنا لجعل الإعلان العالمي، وغيره من المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان، حقيقة في كل مكان يجب أن تشمل أيضا الأمم المتحدة ذاتها. ينبغي أن تشكل حقوق الإنسان جزءا أساسيا في جميع أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك جهود منع نشوب الصراعات وحفظ السلام، وبناء السلام، فضلا عن عمل الصناديق والبرامج.

ومكافحة الإرهاب هي دفاع عن حقوق الإنسان. فحقوق الإنسان هي عنصر أساسي أيضا في مكافحة الإرهاب. ولن تكون تدابير مكافحة الإرهاب فعالة ومشروعة إلا عندما تتخذ في إطار واضح من القانون الدولي. ولا بد أن يتبّع مجلس الأمن إجراءات عادلة وواضحة بشأن مسألتي إدراج الأسماء في القوائم وحذفها منها حينما تفرض جزاءات موجهة. ولا بد من مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب. وعلينا أن ندعم المحكمة الجنائية الدولية. ويكتسي تقديم المسؤولين عن اقتراف أخطر الجرائم إلى العدالة أهمية حيوية لبناء سلام مستدام. في الوقت ذاته، ينبغي السعي إلى تحقيق العدالة بصورة تدعم عمليات السلام.

إن الدول تتحمل مسؤولية عن حماية شعوبها ضمن نطاق حدودها من الانتهاكات الجسيمة لحقوقها الإنسانية. وإذا كانت دولة من الدول غير قادرة على ذلك، فينبغي أن تطلب المساعدة من المجتمع الدولي – أي الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية. ويجب أن نكون جميعا على استعداد لتقديم المساعدة. وقبل فترة ليست بعيدة تمكنت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من مساعدة كينيا على تفادي تحول أزمة مخيفة إلى أسوأ كابوس ممكن. وإذا امتنعت دولة من الدول عن حماية الأشخاص ضمن نطاق حدودها يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته عن توفير الحماية. فنحن نحتاج إلى مجلس أمن على استعداد للاضطلاع بتلك المسؤولية والعمل على نحو جماعي، لأن اتخاذ إجراء من جانب واحد قد يخاطر بمفاقمة المشكلة وتقويض القانون والشرعية الدوليين.

والعنف ضد النساء والفتيات هو عائق كبير أمام تمتع جميع الأشخاص على نحو كامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. و يجب ألا تقف جهود مكافحة هذا العنف عند التوصل إلى اتفاق سلام. علينا أن نكفل حصول النساء

بصورة كاملة على العدالة خلال عملية الانتقال من الحرب إلى السلام أيضا. وفي حزيران/يونيه الماضي، أعقب مجلس الأمن قراره التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن باعتماد القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي. ويؤكد هذا القرار مجددا أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي يمكن أن تصنف في خانة جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. وهو يجبر الحكومات على مكافحة مثل هذا السلوك بجميع الوسائل الممكنة. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قد بذلت جهودا كبيرة في ذلك المجال لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، سواء في الميدان أو في المقر.

لقد أعلن الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ١٠ تشرين الأول/أكتوبر اليوم الأوروبي لمكافحة عقوبة الإعدام. وآمل أن نتمكن عما قريب من التوصل إلى اتفاق بشأن إعلان يوم للأمم المتحدة لمكافحة هذا الشكل غير الإنساني من أشكال العقوبة.

إننا نواجه خطرا متزايدا لانتشار الأسلحة النووية. وأشد ما يقلقنا في الوقت الحالي هو حالة إيران، ولو أنها ليست الوحيدة. فالتطورات التي استجدت مؤخرا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تثير قلقنا أيضا. وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اللبنة الأساسية لعدم الانتشار والدعامة في السعي إلى نزع السلاح النووي. وتلتزم السويد التزاما شديدا بدعم ومواصلة تعزيز الالتزامات القائمة بنزع السلاح المتعدد الأطراف وعدم الانتشار. وقد تعهدت الدول النووية بالتزامات خاصة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكيلا تقوض المعاهدة، يجب عليها أن تبدي استعدادها لتخفيض ترساناتها النووية بصورة كبيرة.

ينبغي بذل المزيد من الجهود، لا سيما في أفريقيا، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولذلك تزيد السويد دعمها لأفريقيا. ونشجع الآخرين على أن يحذوا نفس الحذو، وأن يفوا كذلك بما قطع من التزامات بشأن تقديم المعونة. على الأمد الطويل، يمكن أن يكون لارتفاع أسعار الطاقة والأغذية تأثير إيجابي على التنمية في القطاع الزراعي. غير أنه يمكن لهذا الارتفاع أن يهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الأمد القصير. والأمراض المعدية، لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، هي عائق آخر أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن نواجهه. وقد اتخذ اجتماع أكرا بشأن إعلان باريس خطوات هامة صوب تحسين فعالية المعونة، وأكد على المسؤولية المشتركة عن تحقيق التنمية. غير أنه يجب بذل المزيد من الجهود في مجالات مثل الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، ودور المرأة في التنمية، وأثر تغير المناخ على الصعيد العالمي.

إن ذلك الأمر يشكل تحديا للبلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. ويواجه الاقتصاد العالمي حالة اضطراب وعدم يقين. ومن شأن زيادة انفتاح النظام التجاري أن يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والترابط، اللذين سيحدثا بدورهما أثرا هاما في تحقيق الاستقرار. والسياسة التجارية هي أداة من أدوات مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وجني ثمار التجارة. وتكتسي الإصلاحات التجارية أهمية أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر. ونأسف لعدم تمكننا من إحراز تقدم كبير في جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية. إننا نشارك جميعا في المسؤولية عن حل المسائل القليلة العالقة.

ويجب إصلاح الأمم المتحدة – سواء في الميدان أو المقر – لكفالة اتساقها وفعاليتها. والإصلاحات يجب أن يمكن الأمم المتحدة أيضا من العمل بصورة أنجع بشأن المسائل الجنسانية وتعزيز المساواة من حيث الحقوق والفرص.

وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز قدرتها للاستجابة للطلب غير المسبوق على عمليات السلام. ولا بد من التعاون مع المنظمات والترتيبات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأفريقي.

وتدعم السويد بشدة الجهود الرامية إلى الربط بين إدارة الأزمات وتحقيق التنمية في الأجل الطويل في حالات ما بعد الصراع. وبترؤسنا للجنة بناء السلام المخصصة لبوروندي، نأمل أن يكون بمقدورنا أن نسهم بفعالية في مواصلة تطوير دور الأمم المتحدة في بناء السلام.

وكانت السويد فخورة باستضافة الاجتماع الاستعراضي السنوي الأول للعهد الدولي مع العراق. وتكتسي الشراكة بين حكومة العراق والأمم المتحدة أهمية حاسمة. وبالتالي، لا بد من مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في العراق.

إن أكثر الفئات فقرا هي أشدها تضررا بتغير المناخ. وبالتالي، تخصص السويد موارد إضافية لمبادرة خاصة معنية بتغير المناخ. وتستهدف هذه المبادرة الإسهام بفعالية في جهود مكافحة تغير المناخ على الأمد الطويل في البلدان النامية.

ويشكل تغير المناخ تحديا حاسما يواجه كوكبنا. ونقر بمسؤوليتنا عن اتخاذ خطوات ملموسة في الداخل، والتحلي بالروح الريادية اللازمة للتوصل إلى توافق دولي في الآراء، على نحو واسع النطاق وطويل الأجل. وبعد عام من الآن، ستتولى السويد رئاسة الاتحاد الأوروبي. وبهذه الصفة، ستتحمل السويد مسؤولية خاصة عن وضع اتفاق دولي بشأن تغير المناخ بحلول عام ٢٠٠٩ في كوبنهاغن. غير أننا جميعا نتحمل المسؤولية عن تتويج تلك المفاوضات بنتيجة إيجابية.

وقد حان الوقت لنتذكر ما قطعناه من التزامات متبادلة والدفاع عن المبادئ العالمية التي يستند إليها التعاون الدولي. وآن الأوان لتعبئة الإرادة السياسية لإعادة ترسيخ قيمنا المشتركة. وحان الوقت لنثبت إصرارنا على العمل المشترك من أجل تعزيز السلام والديمقراطية والتنمية في جميع أرجاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة رئيس الأساقفة سيليستينو ميغليور، رئيس الوفد المراقب لدولة الكرسي الرسولي.

السيد ميغليور (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): باعتباري آخر متكلم في قائمتكم، سيدي الرئيس، أعتقد أنه يمكنني أن أهنئكم على هذه المناقشة الهامة، واستشهد بالمقولة اللاتينية التي تعرفونها جيدا – الأمور بخواتمها.

وبينما تتولون رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، يتمنى لكم وفد بلدي كل التوفيق في مساعيكم، ويتطلع إلى العمل معكم من أجل التصدي للتحديات العديدة التي تواجه المجتمع العالمي.

إن هذه المناقشة فرصة لاجتماع المسؤولين عن الحياة الوطنية لكل بلد بغية جس نبض الحالة العالمية. وبحكم طبيعة الأمم المتحدة وهيكلها، فهي لا توجد الأحداث والتوجهات، بل تمثل منبرا خطابيا لمناقشة الأحداث والتوجهات والقيام باستجابة متسقة وتوافقية في الوقت المناسب.

وخيم على هذا العام عدد من التحديات والأزمات كالكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان، والاقتصادات المتداعية، والاضطرابات المالية، وارتفاع أسعار الأغذية والوقود، وأثر تغير المناخ، والحروب والتوترات المحلية، وقد دعينا مرة أخرى إلى هذه القاعة لتحديد الأسباب والقواسم المشتركة الكامنة وراء تلك الأزمات المتنوعة، ووضع حلول مناسبة في الأجل الطويل.

ومن بين الحقائق الواضحة التي يسلم بها الجميع أن كل أزمة تمثل خليطا من العوامل الطبيعية والعناصر التي يسببها الإنسان. غير أنها كثيرا ما تتفاقم جراء تأخر الاستجابة وفشل القادة أو ترددهم في ممارسة مسؤوليتهم عن حماية سكانهم.

وعندما نتناول بين هذه الجدران المسؤولية عن الحماية، فإن الفهم المشترك للمصطلح يرد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي تشير إلى مسؤولية المجتمع الدولي عن التدخل في الحالات التي تكون فيها فرادى الحكومات غير قادرة أو غير راغبة عن كفالة حماية مواطنيها.

وفي الماضي، كثيرا ما استخدمت لغة الحماية ذريعة للتوسع والعدوان. وعلى الرغم مما أحرز من أوجه تقدم كثيرة في القانون الدولي، لا يزال ذلك الفهم وتلك الممارسة بالذات قائمين اليوم. غير أن هذه القاعة ذاتها شهدت خلال العام الماضي ازدياد التوافق في الآراء بشأن هذه العبارة وزيادة إدراجها باعتبارها عنصرا حيويا من عناصر القيادة المسؤولة. وتذرَّع البعض بالمسؤولية عن الحماية بوصفها جانبا أساسيا في ممارسة السيادة على الصعيدين الوطني والدولي، بينما أعاد آخرون إطلاق مفهوم ممارسة السيادة المسؤولة.

وأقر البابا بينيديكت السادس عشر، من جانبه، في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في نيسان/أبريل الماضي، بأن المسؤولية عن الحماية، منذ الخطابات الفلسفية القديمة بشأن الحكم إلى التطور الأكثر عصرية للدولة، شكلت، ويجب أن تستمر كذلك، لخدمة المبدأ الذي تتشاطره جميع الدول في ما يتعلق بحكم سكانها وتنظيم العلاقات بين شعوبها. وتؤكد تلك البيانات الأساس التاريخي والأخلاقي اللازم للدول لتمارس الحكم. وبالمثل، تؤكد أنه ينبغي الكف عن قياس الحكم الجيد في مجرد سياق حقوق الدولة أو سيادتها، بل استنادا إلى قدرتها على رعاية من أناطوا بها المسؤولية الأخلاقية الجسيمة المتمثلة في القيادة.

ونحن الشعوب، التي شكلت الأمم المتحدة، تصورنا المسؤولية عن الحماية باعتبارها الأساس الجوهري للأمم المتحدة. وأعتقد القادة المؤسسون بأن المسؤولية عن الحماية لن تنطوي أساسا على استخدام القوة لاستعادة السلام وحقوق الإنسان فحسب، بل على تضافر الدول بغية رصد وإدانة الأعراض المبكرة لكل شكل من أشكال الأزمات، وتعبئة الحكومات والمجتمع المدني والرأي العام من أجل إيجاد الأسباب وتقديم الحلول. كما تؤكد مجددا مختلف وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها أهمية المسؤولية عن الحماية في قدرتها على العمل عن كثب وبتضامن مع السكان المتضررين، ووضع آليات للرصد والتنفيذ والمراقبة. وليس من واجب الدول فحسب، بل الأمم المتحدة أيضا، كفالة أن المسؤولية عن الحماية تمثل التدبير والدافع الأساسيين لجميع أعمالها.

وبينما لا يزال الكثيرون يتساءلون عن الأسباب الحقيقية لمختلف الأزمات المالية والإنسانية والغذائية و يناقشون عواقبها في الأجلين المتوسط والطويل في جميع أنحاء العالم، يجب على الأمم المتحدة وأعضائها توفير التوجيه والاتساق وإبداء العزم. والأمور المعرضة للخطر لا تقتصر على مصداقية المنظمة وقادة العالم فحسب، بل تشمل أيضا، وعلى نحو أهم، قدرة المجتمع الإنساني على توفير الأغذية والأمن وحماية حقوق الإنسان الأساسية، حتى تتاح لكل الشعوب فرص العيش بدون خوف أو عوز، و بالتالي، تحقيق كرامتها المتأصلة.

وتغير المناخ مجال يقتضي منا أفضل نوايانا لاتخاذ إجراء عاجل. ويشيد وفد بلدي بالأمين العام، بان كي – مون لما أبداه من ريادة في الإقرار بالطابع الملح

لتناول تلك المسألة، كما نحيي الدول والمجتمع المدني على القيام بما يلزم من تضحيات سياسية وشخصية من أجل كفالة مستقبل أفضل.

إن التحديات التي يشكلها تغير المناخ والحلول العديدة المقترحة والتي يتم تنفيذها حملتنا على استرعاء الانتباه إلى القلق وعدم الاتساق القائمين اليوم في مجال القانون الدولي والوطني — وذلك أن كل ما هو ممكن تقنيا يجب أن يكون مشروعا من الناحية القانونية.

وباعتماد قواعد أكثر صرامة من ذي قبل لحماية البيئة والطبيعة، غالبا ما يتم التأكيد عن حق على أنه لا ينبغي السماح بممارسة جميع الأنشطة البيئية ويجب أن يعاقب عليها القانون لأنها ممكنة تقنيا ومربحة اقتصاديا. فقطع الغابات العشوائي وإلقاء النفايات المشعة والأعمال العشوائية والمدمرة غالبا ما تكون أكثر جدوى وممكنة من الناحية التقنية، لكن لأنها تستصرخ ضمائرنا، وأيضا مسؤوليتنا نحو الخلق، نقرر تطبيق المبدأ الذي رغم أنه ممكن لا ينبغي أن يكون مسموح به من الناحية القانونية.

لكن، عندما ننتقل من الميدان الإيكولوجي إلى الميدان البشري، لدينا توجه لتأكيد المبدأ النقيض – وهو أن كل ما هو ممكن من الناحية التقنية ينبغي أن يكون مشروعا من الناحية القانونية وبالتالي السعي من أجله. وسواء ما يتعلق بإنتاج الأسلحة للحروب، والهندسة الحيوية، وقتل الحياة البشرية، وتكنولوجيا الإنجاب أو النسيج العائلي نفسه، فإننا نميل إلى المطالبة بأن كل ما هو ممكن من الناحية التقنية ينبغي كذلك أن يكون مشروعا من الناحية القانونية. فانعدام الاتساق هذا يثير الشكوك فيما إذا كنا حقا نضع البشر في صميم صنع القرار.

على المجتمع العالمي أن يتوحد لعكس مسار هذا التناقض وللمشاركة في خطاب سياسي يقر بمركزية البشر في جميع جوانب التطور السياسي والتكنولوجي. وينبغي للمبادئ نفسها التي تقودنا إلى معارضة التكنولوجيا والسياسات غير المنضبطة التي تدمر البيئة أن توجهنا في استعمالنا الرشيد للتكنولوجيات ووضع السياسات التي تؤثر مباشرة على حياة الأفراد. وإذا لم يتحقق ذلك، فإننا سنستسلم لانعدام الاتساق الذي يعاقب الأفراد والمجتمع البشري ويهدد بتمهيد الطريق نحو قيام القوي بفرض القوانين والتسبب في ظهور جماهير جديدة من الخاسرين.

وفي حين نشرع في العمل في هذه الجمعية العامة، نسعى جاهدين لتشكيل منظمة تعكس أسمى نوايانا وأفضلها وتضع بعناية احتياجات كل الشعوب في صميم قراراتنا ومسؤولياتنا، بغض النظر عن موقفها الاقتصادي والسياسي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة.

قبل أن أدعو الممثلين الذين طلبوا الكلام ممارسة لحق الرد، أذكِّر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد عليمو (أثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): استمع وفدي باهتمام إلى الاتهام الصفق والسخيف من جانب وزير خارجية إريتريا ضد بلدي. وممارسة لحقنا في الرد، أود بيان ما يلي لوضع الأمور في نصابها.

ترفض إثيوبيا ادعاء إريتريا الخيالي بأن إثيوبيا تحتل أرضا إريترية ذات سيادة. بل على العكس، لقد كان النظام العدواني في أسمرا هو الذي أعلن في الحقيقة حربا عدوانية لا مبرر لها ضد اليمن وضد السودان وضد إثيوبيا والآن ضد جيبوتي. إن إريتريا الآن تحتل بصورة غير مشروعة أراضي جيبوتي.

ونعتقد أن الصمت المستمر من قبل المجتمع الدولي، وعلى الأخص من الأمم المتحدة، الذي لم يعرب عن استيائه بصورة قاطعة من هذا التصرف فحسب بل زاد من تشجيع النظام في أسمرا. يجب إبلاغه بأنه قد طفح الكيل من سياساته الشريرة.

إن سبب كل هذا كله الانعدام التام للمؤسسات في اسمرا. إنه اليوم حكم رجل واحد في إريتريا والمساءلة غير مسموع بها. والرجل الواحد هو الرئيس؛ هو الحكومة؛ وهو الدولة؛ وهو البلد نفسه. إن إريتريا اليوم هي البلد الوحيد في أفريقيا الذي لا يحكم، ناهيكم عن دستور، بل حتى بمجرد قرار رئاسي. إنها بلد تحكمه ديكتاتورية مطلقة حيث يعتبر نظامه الفردي وامبراطوريته الوحيدة كلمة انتخابات – ناهيك عن مؤسسة الانتخابات – إهانة إجرامية. إنها بلد ألقت به أعمال وتصرفات نظامه الوحشي الديكتاتوري في غياهب العزلة المطلقة والمؤسفة.

ولوضع الأمور في نصابها، فإن إثيوبيا في الصومال ليست كقوة غازية، وإنما بدعوة من المؤسسات الفيدرالية الانتقالية في الصومال – حكومة الحكومة الفيدرالية الانتقالية وبرلمانها. ومن هنا فإن إثيوبيا قوة استقرار وليست قوة عدم استقرار مثل إريتريا.

إن إريتريا هي التي تستضيف إرهابيين دوليين ما زالت أسماؤهم مدرجة في قائمة الإرهابيين الموحدة التي وثّقها مجلس الأمن. وتدعم إريتريا وتتعاون بصورة مباشرة مع الإرهابيين والساعين إلى تخريب الصومال. ولذلك، أود أن أشدد على أن إثيوبيا تحث مرة أخرى المجتمع الدولي على أن يسمي الأشياء بمسمياتها وأن يحيط علما بأن تصرف النظام في أسمرا غير مقبول لدى العالم المتحضر.

من الواضح أن إريتريا قد اتخذت قرارا استراتيجيا. إنها غير مستعدة لمناقشة أية علاقات طبيعية أو في الواقع أي تعايش مع إثيوبيا وبلدان المنطقة. إننا هدف متواصل لأنشطة مزعزعة للاستقرار يقدم عليها ويرتكبها النظام الشرير في إريتريا. واسمحوا لي أن أشدد على مشاكل إريتريا مع جيرانها التي لا تنبع أساسا من أي خلاف مشروع حول الحدود، وإنما من الطابع المزعج لحكومتها. إن السلوك العدواني المستمر من جانب الحكومة الإريترية تجاه جميع جيرانها – اليمن والسودان وإثيوبيا والآن غزوها الأخير لجيبوتي يبرهن على تصرفها الشرير غير المقبول في منطقتنا.

واسمحوا لي أن أؤكد مجددا للجمعية أن إثيوبيا تتفق مع وجهة النظر التي يؤكدها مجلس الأمن باستمرار ألا وهي أن المسؤولية الرئيسية عن تسوية النزاع بين إثيوبيا وإريتريا تقع على عاتق الأطراف نفسها. وعلى إريتريا أن تدرك أنه لا يمكن للطرفين أن يتوصلا إلى تسوية للنزاع الحدودي أو أية خلافات أخرى إلاّ بالطرق السلمية.

وما زالت إثيوبيا ملتزمة بقوة بالمبدأ القائل بأن الحوار هو السبيل الوحيد لحل جميع المسائل العالقة مع إثيوبيا. وعلى إريتريا أن تدرك بصورة قاطعة أنه لا أمل في نجاح خيار العنف. وما على قادتها إلاّ أن يلجأوا إلى الوسائل السلمية لحل أية خلافات لهم مع جيرانهم. وعلى إريتريا أن تزن المصالح الطويلة الأجل لشعبي البلدين والمنطقة دون الإقليمية بصورة عامة، وليس السعي الشرير وراء بعض الأهداف الخيالية القصيرة النظر والسريعة الزوال.

السيد ديستا (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل إثيوبيا.

لقد قدمت إثيوبيا عددا من الادعاءات الكاذبة وغير الموثقة ضد إريتريا، ولضيق الوقت لن أعيرها أي احترام بالرد على كل واحد منها. وفضلا عن ذلك، لا يرغب وفدي في هذه الساعة المتأخرة ونحن بصدد الانتهاء من المناقشة العامة أن يدخل في اتهامات واتهامات مضادة لا تسهم بشيء يذكر في السلام والأمن في المنطقة.

لكن من المهم أن نضع الأمور في نصابها. لو لم تتنصل إثيوبيا من قبولها لقرار لجنة الحدود الإريترية الإثيوبية عندما أعلنته في عام ٢٠٠٢، ولو أنها تعاونت تعاونا كاملا مع اللجنة في تطبيقه، لحُلت المسائل العالقة بين البلدين في ذلك الحين ولكان قد أبرم بنجاح اتفاق سلام في عام ٢٠٠٣ وأنهى المعاناة الصعبة للشعبين.

ويبين السجل أن إثيوبيا والساعين لإرضائها قد قاموا بكل ما في وسعهم لإحباط وتقويض سلطة وقرارات لجنة الحدود الإريترية الإثيوبية، التي أنشأها الطرفان عملا بالمادة ٤-٢ من اتفاق الجزائر، أملا في تغيير القرار ليتفق أكثر مع رغبات إثيوبيا.

وفي الواقع، اختارت إثيوبيا تعويم القانون الدولي تحت غطاء محادثات التطبيع، والأطراف الثالثة وتيسير الجغرافيا البشرية وأحيانا بمقارنة آلية التسوية الإريترية الإثيوبية بحالات مثل الحالة بين الكاميرون ونيجيريا. فهذه الحالات تختلف كليا في الإطار والولاية. وهي الآعيب لجأت إليها إثيوبيا عدة مرات في محاولة منها للتهرب من الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية التي تعهدت بها في الجزائر بحضور شخصيات هامة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا. إن إريتريا لم تقم باحتلال أية أراض أو أقاليم إثيوبية. لذلك، فالسبيل المفضي للسلام والاستقرار في المنطقة يتمثل في انسحاب إثيوبيا بدون قيد ولا شرط من الأراضي الإريترية السيادية.

وبالنسبة للصومال، لا يتطلب الأمر تفاصيل حول كيفية غزو إثيوبيا للصومال بما يتناقض مع قرارات مجلس الأمن وقرارات الهيئة الحكومية الدولية للتنمية. وأية محاولة لتصوير احتلال الصومال غير المشروع والبغيض والتدخل في شؤونه بأنها أمور مشروعة هي نوع من السخرية. وكما شهد الشعب الصومالي والعديد من المراقبين، استطاعت إدارة اتحاد المحاكم الإسلامية خلال الستة شهور التي سبقت الاحتلال أن تحقق توازنا في النظام والاستقرار إلى البلد للمرة الأولى منذ عام ١٩٩١. ولو تركت هذه العملية وشأنها لتمكن الصوماليون من التوصل إلى حل لمشكلتهم بنفسهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): انتهينا من المناقشة العامة للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. وأشكر الوفود التي تكلمت بالصراحة المطلوبة في مواجهة هذه التحديات التي إذا لم يتم التصدي لها ستؤدي إلى القضاء على الحياة كما نعرفها.

ونقر جميعا بأن هذه المناقشة تجري في وقت يتسم بالاضطراب الشديد. ولقد ذهب العديد من الوفود إلى القول إنه لا يمكن الاستمرار في العمل كالمعتاد. وأنا أتفق مع ذلك. وأعتقد أنه يجري إعداد الساحة لإدخال تغييرات ستحقق ديمقراطية حقيقية للأمم المتحدة. وبذلك، سوف نتمكن من إدخال تغييرات كبيرة من شأنها أن تحقق وعود الميثاق لنحن الشعوب.

لقد استمعنا إلى ١١١ رئيس دولة أو حكومة. وأنا سعيد جدا أن معظمهم قد تحدث عن الموضوع المقترح لهذه الجمعية ”أثر أزمة الغذاء على الفقر والجوع في العالم وكذلك الحاجة إلى إضفاء الصبغة الديمقراطية على الأمم المتحدة“. وبذلك، نكون قد حددنا مرة أخرى الاهتمامات ذات الأولوية لدينا وأكدنا مجددا قناعتنا بأن هذه الهيئة الفريدة تبقى أهم وأكثر المنتديات ديمقراطية للنقاش العالمي. فالجمعية العامة تمكن من إجراء الحوار الأساسي لتحديد الحلول لأكثر مشاكلنا إلحاحا، والأهم من ذلك، الاتفاق عليها، ولا يمكن لنا أن نأمل بتنفيذ حلول شاملة حقا إلا بعد الاستماع إلى جميع الأصوات.

وكما قالت جميع الوفود، نجتمع في وقت نرى فيه نظامنا الاقتصادي العالمي المشوب جدا بالعيوب على حافة الانهيار. والكل منا يدرك خطورة هذه الأزمة، التي تضرب جذورها في جنون الأنانية التي تسيطر على ثقافة اليوم ”أنا ولي“. لقد استمعنا أكثر إلى ”نحن ولنا“ خلال هذه المناقشة. وقد زاد عدد الذين يناشدون الشجاعة والرحمة أكثر بكثير من الذين يثيرون الفزع وانعدام الثقة.

وربما الاضطرابات المالية الحالية تتجسد بقوة في أزمة الغذاء العالمية التي اتفقنا على أنها مادة الموضوع الأساسي لهذه المناقشة. ومن المدهش أنه بعد ٦٣ سنة ما زلنا نواجه الحقيقة المشينة وهي أن مئات الملايين من الناس يعانون من الجوع وسوء التغذية. وهذا جنون ويبين كيف انقلبت أولوياتنا رأسا على عقب. ومع ذلك، استمعنا في الأيام الأخيرة إلى عدد من المقترحات المحددة البعيدة الأثر التي إذا نفذت ستمنع أزمة الغذاء من أن تصبح كارثة متطاولة.

إن مشاركة أعضاء الجمعية خلال الأسبوعين الماضيين أمر يثلج الصدر. فمن الواضح أننا الآن ندرك تماما أن الأسباب الكامنة وراء الأزمة التي تواجهنا – بما في ذلك حتى العديد من كوارثنا الطبيعية الفاجعة – هي من صنع الإنسان. ولذلك، تتطلب حلولا بشرية. إن الاستسلام لليأس ليس خيارا. وبصفتنا قادة، علينا أن نتكاتف تضامنا ونواجه فشلنا معا.

يجب أن نتحلى بالشجاعة الكافية لنتحدى الإجحاف الكبير القائم في العالم؛ علينا أن نتخذ خطوات لنزع فتيل القنابل الموقوتة في صميم جميع مجتمعاتنا تقريبا؛ ولئن القيام بذلك شيء غير مستحب، إلا أنه يتطلب تضحيات منا جميعا.

يجب أن نعيد تنظيم أولوياتنا إذا أردنا الوفاء بوعود الأمن والرفاه التي ائتمنتنا البلايين من البشر على تحقيقها.

وهناك إشارات لا يمكن إنكارها إلى أننا بصدد تنظيم أولوياتنا. لقد قررنا أن نركز أولا وقبل كل شيء على أضعف الناس: بلايين البشر الذين يعيشون في فقر مدقع وإهمال. وبهذه الروح، كرسنا وقتنا لاجتماعين رفيعي المستوى، بشأن الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وبخصوص الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أثلج صدري الاستماع إلى الدعوات العاطفية إلى التضامن مع إخواننا وأخواتنا الأفارقة. ويعكس المستوى الجديد من الاهتمام والدعم للأهداف الإنمائية للألفية التزاما عميقا وحقيقيا بالوفاء بوعودنا للذين ما زال رفاههم حلما مستحيلا.

وأود أن أشيد هنا بفخامة السيد بان كي – مون، الأمين العام، على تفانيه وجهوده الدؤوبة لإنجاح هاتين المناسبتين حقا.

لقد ولّدت هاتان المناسبتان زخما واضحا من أجل عقد اجتماع ناجح في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر، عندما سنعمل على توحد الوعود حول التمويل من أجل التنمية. وستبقى هذه الالتزامات محور تركيز مناقشاتنا خلال الدورة الثالثة والستين.

لقد سمعنا نداءات عاجلة من أجل أمم متحدة أقوى. يجب علينا التغلب على إخفاقاتنا في القرن العشرين والانتقال إلى القرن الحادي والعشرين بثقة متجددة بأنه يمكن لهذه المنظمة في الواقع الوفاء بتعهداتها للعالم. ولقد أعرب القادة عن دعم متحمس لمقرر الجمعية (المقرر ٥٥٧/٦٢) وذلك للدخول في مفاوضات جدية حول تشكيلة مجلس الأمن في الأشهر المقبلة.

وهذه المناقشة أساسية لمستقبل الأمم المتحدة. ونحن على أهبة الاستعداد. لقد اتفقنا على عقد ثلاث مناقشات مواضيعية حول أهمية الصبغة الديمقراطية، ليس بالنسبة لمجلس

الأمن فحسب، بل بالنسبة لمؤسسات بريتون وودز وكذلك المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

وكل هذا يتعلق بالجمعية العامة، التي هي أهم هيئة تمثيلية في العالم. ويجب علينا أن نعيد للجمعية العامة السلطة المنصوص عليها في الميثاق. ويجب علينا إعطاء معنى لمفهوم التساوي في السيادة التي أعلنها الميثاق لجميع الدول. فإذا لا يوجد لدينا نظام ديمقراطي في الأمم المتحدة، فكيف نطالب بقية العالم به؟

ويحدوني الأمل في أن نهتم اهتماما مخلصا بالنداءات التي سمعناها مرارا وتكرارا في المناقشة العامة. لقد كانت تلك النداءات بلغات مختلفة. وهي تجسد احتياجات الثقافات حتى الأكثر تنوعا من دولنا الأعضاء الـ ١٩٢. لكنها جميعها تلتقي عند حقيقة واحدة: نحن جميعنا أخوة وأخوات، وإذا كنا نأمل في الخروج من هذه الفوضى الشنيعة التي تسببنا بها، يجب علينا أن نعامل بعضنا بعضا باحترام ومحبة.

سمّوها رحمة. سمّوها أخوة وأخوات. سمّوها قيادة. سمّوها تضامنا. الفكرة هي نفسها في جميع أنحاء العالم. إننا مدينون لبعضنا البعض. إننا مدينون للكوكب الأرضي الأم، الذي يصارع من أجل البقاء بسبب سوء استعمالنا له. إننا مدينون للأجيال القادمة. دعونا نوحد قوانا لضمان الارتقاء إلى مستوى هذه التحديات معا، ونضع خلافاتنا التافهة جانبا. إننا نستطيع – بل يجب علينا – أن نحقق إنجازا في الأشهر القادمة. ومن أجل ذلك، لدينا ولاية واضحة من رؤساء دولنا وحكوماتنا، ومن وزرائنا والممثلين الرفيعي المستوى الآخرين الذين خاطبوا الجمعية العامة خلال الأيام الستة الماضية.

(تكلم بالإسبانية)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥.